المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع :

انعكاسات العولمة المالية على أداء البنوك

حالة المصارف العربية

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في العلوم التجارية وعلوم التسيير

التخصص: علوم مالية

إعداد الطالبة :

✓ عزي نوارة

✓ شاوش عائشة

إشراف الأستاذ:

✓ مداني الطيب

لجنة المناقشة

الأستاذ: بلغوثي نصيرة	**رئيسا**
الأستاذ: مداني الطيب	**مقررا**
الأستاذ: خيثر الهواري	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2015-2016

SBC 031 000 865

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1-4	تطور الودائع لدى المصارف العربية (2013، 2014)	65
2-4	أهم المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العربي (2013، 2014)	66
3-4	المخاطر التي تتعرض لها البنو ك الإسلامية	121

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1-1	خصائص العولمة.	17
2-1	مؤسسات العولمة المالية	31
1-3	هيكل النظام المصرفي الجزائري لفترة 1962-1970.	66
2-3	الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	76
3-3	شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001.	79

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهد الاقتصاد الدولي تطورات و تغيرات جذرية، تمت بصورة سريعة ومتلاحقة تمثل في مجملها مسيرة التدويل الاقتصادي التي شهدها العالم منذ نهاية أربعينيات القرن الماضي، من تحولات سياسية و اقتصادية واسعة النطاق، تمثلت في قيام تكتلات و أحلاف سياسية و عسكرية واقتصادية كبيرة، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و نهاية المعسكر الشيوعي ، و التفرد الأمريكي لقيادة العالم بأفكارها الرأسمالية.

تجسد هذه المسيرة أهم قواعد النظام العالمي الجديد، الذي يعد بمثابة بداية لنهاية القيود، على حركة رؤوس الأموال الدولية، والسلع والخدمات، مع سرعة و سهولة الاتصالات بين المراكز المالية في مختلف دول العالم من خلال العنصر التكنولوجي الذي أصبح يعد أكثر فأكثر سلاح أساسي في المنافسة العالمية، حيث تحولت أسواق المال العالمية إلى سوق واحدة، لا تعوقه الفواصل الجغرافية، و غدت حركة رؤوس الأموال أكثر تحررا ومواكبة للتحولات المالية الجديدة، و يسمي الاقتصاديون هذه الظاهرة بالعولمة المالية.

وإدراكا من الدول العربية بأهمية الدور الذي يؤديه القطاع المالي شرعت في تطبيق برامج الإصلاح لتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية لإيجاد مساعي ومنافذ للربط و الاندماج، فيما بينها بتأسيس مصارف عربية مشتركة في إطار التكامل المالي الإقليمي العربي.

العولمة المالية ظاهرة تعتبر الناتج الرئيسي لعمليات التحرر المالي، واتخذت شكلها النهائي في الاستثمار الأجنبي المباشر وأسهم رأس المال، والمحفظة المالية فازداد بذلك التشابك والاندماج للأنظمة المالية والنقدية مع النظام المالي العالمي، حيث دعم هذا الاتجاه العالمي إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من خلال بروز اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية.

إشكالية البحث:

من خلال الدراسة نطرح الاشكالية التالية:

ما هي تأثيرات العولمة المالية على أداء البنوك العربية ؟

من أجل فهم وتوضيح هذه الإشكالية أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما المقصود بظاهرة العولمة؟

2- فيما تتمثل آثار و انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي العربي؟

3-ماهي الاستراتيجيات الواجب على البنوك العربية اعتمادها لمواجهة تحديات العولمة المالية.

فرضيات البحث:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهدافها فإننا سنضع جملة من الفرضيات.

1- العولمة المالية هي تطور طبيعي لتنامي الرأسمالية و انتشار تكنولوجيا المعلومات و هي فرصة لإعادة بعث اقتصاديات الدول العربية من خلال الاستفادة من مزاياها، لما تطرحه من ظواهر و انعكاسات خاصة لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي.

2- يرتبط تنوع النشاط المصرفي و اعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية و الاندماج المصرفي بمدى تأثر المصارف العربية بظاهرة العولمة المالية.

3- مساهمة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للانشاء و التعمير و المنظمة العالمية للتجارة في انتشار ظاهرة العولمة على المدى البعيد.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى نذكر منها على الخصوص:

1- الدور الأساسي للمنظومة المصرفية في مجال التنمية الاقتصادية.

2- اعتبار العولمة من أبرز ظواهر التطور العالمي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- حداثة موضوع العولمة المالية في أغلب المؤسسات المصرفية العربية، وإمكانية البحث وتشخيص أثارها.

4- عدم إدراك الكثير من البنوك العربية للمتغيرات العالمية التي أفرزتها العولمة المالية، التي ساهمت في ظهور تحديات كبيرة و التي عليها مسايرتها.

5- كون النظام المصرفي من المواضيع الحساسة والهامة في الدول بصفة عامة وللفرد بصفة خاصة.

7- التعرف على أخر التوجهات للمصارف المعولمة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- محاولة التعرف عن كثب على ظاهرة العولمة المالية باعتبارها موضوع العصر.
- ردة فعل المصارف العربية من الفرص التي أتاحتها العولمة المالية، وما مدى كفاءتها على تجنب المخاطر التي ستنتج عنها.
- معرفة وفهم أهم المداخل، المتعلقة بالأطر النظرية للعولمة المالية، باعتبارها موضوع معاصر وجدير بالبحث والاهتمام.
- محاولة إيجاد علاقة بين التوجهات الحديثة للمصارف العربية، في ظل العولمة المالية و مدى قدراتها التنافسية في البيئة المالية والدولية المصرفية
- تحديد استراتيجيات المصارف العربية و الإسلامية، لمواجهة التحديات المستقبلية في ظل سيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا، في عصر العولمة.
- يتمثل أخر الأهداف في تسليط الضوء على واقع المصارف العربية والإسلامية من مجموعة الآثار التي تركتها ظاهرة العولمة المالية على هذا القطاع الحساس والتأكيد على سبل معالجتها، أو على الأقل التخفيف من حدتها باعتبار هذا القطاع له مكانة خاصة في الاستراتيجيات التنموية في زمن العولمة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضعا حيويا و هاما، يطرح تغيرات مستمرة في الساحة المصرفية العربية نظرا للتحولات الاقتصادية المعاصرة في ظل المنافسة العالمية، و تكمن أهمية العلمية مرجعية نظرية يستطيع من خلالها التنوع في ظاهرة العولمة المالية و الانعكاسات التي فرضتها.

حدود الدراسة:

بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية قمنا بوضع حدود و أبعاد الدراسة تمثلت في الإطار الزمني الذي تم تحديده ابتداء من مرحلة ظهور الجهاز المصرفي و العولمة المالية في المجتمعات بسبب التطورات الاقتصادية الهامة التي جرت على المستوى العالمي، و تعاظم دور المؤسسات المصرفية العربية إلى غاية العصر الحديث و كذا بروز متغيرات اقتصادية ساهمت في إعطاء أهمية للجانب المالي والاقتصادي في العلاقات الدولية.

منهج البحث:

بغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على منهج استنباطي استقرائي للوصول إلى نتائج منطقية محددة وفق الفرضيات المطروحة.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع خاصة فيما يتعلق بالفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان انعكاسات العولمة المالية على المصارف العربية.
- قلة الكتب في المكتبة المركزية.
- ضيق الوقت و قصر المدة المستغرقة في البحث.

الأدوات المستعملة في الدراسة:

أهم الأدوات التي اعتمد عليها في دراستنا نذكر منها:

- المراجع و الكتب باللغة العربية.
- المجلات العلمية المتخصصة.
- الرسائل العلمية من ماجستير و دكتوراه.
- المنشورات و التقارير مثل البنك الأهلي المصري.
- المواقع الالكترونية.

الدراسات السابقة:

دراسة الباحثة **نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات، الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري لـ و.م.أ**، تندرج هذه الدراسة في إطار إعداد أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013/2012. تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول: الفصل الأول تضمن مقاربة مفاهمية حول الأزمات المالية، الفصل الثاني تناول موضوع العولمة المالية ودورها في تكريس الأزمات المالية، تناول الفصل الثالث دراسة تحليلية لبعض الأزمات واهم النماذج المفسرة لها، الفصل الرابع تضمن دراسة تحليلية لأزمة

الرهن العقاري في و .م. أ، الفصل الخامس تضمن أزمة الرهن العقاري في و .م. أ، دراسة قياسية لفترة 1998، 2008.

دراسة الباحثة **رشام كهينة، واقع وآفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي**، عبارة عن مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009/2008، تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول: الفصل الأول تضمن مدخل للعولمة المالية، الفصل الثاني تناول التكامل الاقتصادي العربي وتضمن الفصل الثالث واقع الأسواق المالية العربية، وتطرق الباحث في الفصل الرابع إلى تجارب الربط بين الأسواق العربية وآثارها الاقتصادية.

دراسة الباحث **رحال عادل، تحديث الخدمة المصرفية في مواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل هادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2014/2013. تتكون هذه الدراسة من ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول الإطار النظري للتحديث المصرفي، وتضمن الفصل الثاني واقع المنظومة المصرفية الجزائرية والتحديات التي تواجهها وتم التطرق في الفصل الأخير إلى مدى فعالية أساليب التحديث المصرفي في التغلب على الاختلالات الجهاز المصرفي الجزائري.

خطة البحث :

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيم إلى ثلاثة فصول تسبقها مقدمة عامة، وتعقبهم الخاتمة، تضمت ملخصا عاما و اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا النتائج التي توصلنا إليها في الأخير ، قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج التي توصلت إليها.

الفصل الأول: الأطر النظرية للعولمة المالية

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بموضوع العولمة المالية ، فجاءت في ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول ماهية العولمة، المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول العولمة المالية، المبحث الثالث مؤسسات العولمة المالية و المزايا والمخاطر الناجمة عنها.

الفصل الثاني: عموميات حول النظام المصرفي.

-تم استعراض هذا الفصل في ثلاث مباحث، وهي المبحث الأول ماهية النظام المصرفي، المبحث الثاني مكونات النظام المصرفي والمبحث الثالث أنواع الائتمان المصرفي.

الفصل الثالث: انعكاسات العولمة المالية على المصارف العربية.

قد تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول واقع الجهاز المصرفي العربي في ظل البيئة المصرفية المعاصرة، المبحث الثاني أثار وانعكاسات العولمة المالية على المصارف العربية وفي الأخير المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية.

الملخص

يهدف موضوع انعكاسات العولمة المالية على اداء البنوك إلى إبراز أهم إفرازات العولمة المالية التي من شانها التأثير على البنوك بصفة عامة والبنوك العربية بصفة خاصة، في محاولة لبناء توجهات جديدة للصناعة المصرفية من اجل البقاء والمنافسة لمواجهة هذا التأثير من جهة، ومن جهة أخرى كيف يمكن أن نوظف هذه التوجهات الحديثة في تطوير الخدمة المصرفية، إذ تهدف عملية تطوير الخدمات المصرفية إلى تعزيز القدرة التنافسية للبنوك، وبالتالي زيادة ربحيته على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية :البنوك، العولمة المالية، الخدمات المصرفية.

Abstract:

This Essay which is entitled: "The effect of financial globalization leads to project the most important discharges of financial globalization which have an influence on banks in general, and Algerian banks in particular, these elements contributes to establish new destinations in financial sector in order to keep staying and to compete Algerian for facing this effect in one side, and to improve procedures in another side, as these procedures leads to develop banking services and to improve competition level of banks which contributes in making more benefits at a long term.

Key words: Banks, Financial globalisation, Banking services.

.
.

الفهرس

كلمة شكر 1

الاهداء 1

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول والاشكال

مقدمة عامة .....أ-و

الفصل الاول: الأطر النظرية للعولمة المالية

تمهيد 8

المبحث الاول: ماهية العولمة 9

المطلب الاول: العولمة ونشاتها 9

المطلب الثاني: أنواع العولمة 12

المطلب الثالث: خصائص العولمة 14

المبحث الثاني: مفاهيم اساسية حول العولمة الملية 18

المطلب الاول: مفهوم العولمة المالية واسباب ظهورها 18

المطلب الثاني | : مراحل تطور العولمة المالية 22

المطلب الثالث: العولمة المالية في ظل العولمة الاقتصادية 23

المبحث الثالث: مزايا و مخاطر العولمة المالية 27

المطلب الأول: مؤسسات العولمة المالية 27

المطلب الثاني: مزايا العولمة المالية 31

المطلب الثالث: مخاطر العولمة المالية 33

خلاصة 36

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النظام المصرفي

تمهيد 38

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي وأسسه 39

المطلب الاول: نشاة النظام المصرفي 39

المطلب الثاني: تعريف النظام المصرفي وطبيعة عمله 41

المطلب الثالث: الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي 42

المبحث الثاني: مكونات الجهاز المصرفي 44

المطلب الأول: البنوك المركزية 44

المطلب الثاني: البنوك التجارية 48

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة 51
المبحث الثالث: أنواع الائتمان المصرفي ووظائفه 54
المطلب الأول: تعريف الائتمان 54
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي 55
المطلب الثالث: أغراض الائتمان المصرفي ووظائفه 58
خلاصة 60

الفصل الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري واهم الاصلاحات التي مر بها

تمهيد 62
المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي العربي في ظل البيئة المعاصرة 63
المطلب الأول :النشأة ولمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر 63
المطلب الثاني : التطور التاريخي للجهاز المصرفي 64
المطلب الثالث :مدى التزام البنوك الجزائرية بمعيار كفاية رأس المال 70

المبحث الثاني: قانون النقد والقرض 70
المطلب الأول: مبادئ قانون النقد والقرض 72
المطلب الثاني: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض 80
المطلب الثالث: أهم التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي **03-11** 83
المبحث الثالث : اتفاقية بازل لكفاية رأس المال 83
المطلب الأول : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية 84
المطلب الثاني : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها 86
المطلب الثالث :مدى التزام البنوك الجزائرية بمعيار كفاية رأس المال 88
خلاصة 90

الفصل الرابع: انعكاسات العولمة المالية على المصارف العربية.

تمهيد 90
المبحث الأول: الجهاز المصرفي و تطوره في الجزائر 91
المطلب الأول: مكونات الجهاز المصرفي العربي وأهم مؤشرات 91

المطلب الثاني: تطورات الساحة المصرفية العربية 94
المطلب الثالث: جهود تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي العربي 96

المبحث الثاني: انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي العربي 100
المطلب الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي العربي 100
المطلب الثاني: استراتيجيات المصارف العربية لمواجهة تحديات العولمة المالية 105
المبحث الثالث: المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية. 110
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية وخصائصها 110
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة المالية على المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها. 113
المطلب الثالث: المصارف الاسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3 116
خلاصة 123
خاتمة عامة 125
قائمة المصادر و المراجع 129

الفصل الأول:
الأطر النظرية للعولمة المالية

تمهيد:

إن ما يشهده القطاع المالي من تغيرات متلاحقة في أنشطتها من اندماجات وتحالفات، فضلا عن العولمة المالية التي ترجع إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والنقود والتجارة الالكترونية، والتي تمثلت أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود أو ما يعرف بالتحرر المالي وإزالة المعوقات التشريعية والقانونية التي تحول دون التوسع المصارف في أنشطتها، لا سيما في إطار لاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات المالية والمصرفية، التي فتحت المجال أمام المصارف إلى التوسع في خدماتها وعبور حدود بلدها، وفي المقابل فرضت العديد من الالتزامات في هذا المجال.

وهذا ما سنحاول التطرق اليه في موضوع هذا الفصل للتعرف على مفهوم العولمة و بالأخص العولمة المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية العولمة.

المبحث الثاني: الأطر النظرية للعولمة المالية.

المبحث الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية.

المبحث الأول: ماهية العولمة.

لقد كثر الحديث في عصرنا الحاضر عن مصطلح العولمة، ولم يقتصر الأمر على الباحثين والفاعلين في المجالات السياسية والاقتصادية، وإنما تعدى ليشمل مختلف المستويات والتيارات وهذا راجع للجوانب العديدة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم العولمة ونشأتها

على الرغم من اختلاف الباحثين حول تاريخ العولمة ومفهومها، إلا أنهم متفقون على أن حرية التجارة العالمية يعد العمود الفقري لها، وبما أن العالم يعيش ظاهرة العولمة وباعتبارها مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني، وعمومية استخدام هذا المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم وصياغة تعريف دقيق لهذه الظاهرة مسالة صعبة لتعدد أبعداها وأهداف من جهة وكذا للأسباب التي أدت إلى حدوثها من جهة أخرى.

أولا: مفهوم العولمة

العولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني بالرغم من استحواذ ظاهرة العولمة على اهتمام أهل الفكر والمهتمين بشؤون الاقتصاد والاجتماع والثقافة في العالم، فقد تعددت التعريفات ولم تتفق وجهات النظر على صياغة تعريف محدود وثابت ودقيق للعولمة.

يعرفها توماس لفريدمان:

بأنها عبارة عن زيادة الروابط وتعميقها بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب نظام الاقتصاد العالمي. كما أنها تعرف العمليات المتمة خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تعدت في أحد أجزاء العالم، نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.[1]

[1]– هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية، وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1431-2010، ص 31.

يعرفها الدكتور عدنان شعفة:

بأنها ظاهرة الانتماء العالمي بمعناه العام، وهي تعبير مختصر عن مفاهيم عدة، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة: (الإقليمية والعنصرية والطائفية، وغيرها) إلى الانتماء العالمي الأعم، ففي جانبها الاقتصادي تشمل الانفتاح التجاري الواسع محكوما بقواعد السوق فقط بدون وجود إجراءات حمائية حكومية.[1]

كما تعرف العولمة بأنها:

مرحلة جديدة من مراحل تطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي بروابط اقتصادية وسياسية، هذه الروابط لا تعني إلغاء المحلي وإحلاله واستبداله بالعالمي ولا تعني استبدال الداخل بالخارج، وإنما تعني إضافة بعد جديد (ما هو محلي بحيث يصبح العالم الخارجي ينافسه حضور العالم الداخلي في تأثيره على الأفراد والمجتمعات).[2]

ونظرا للترابط الحاصل بين العولمة كمفهوم وحيثيات الحياة الاقتصادية العالمية فإن هناك من حاول تحديد العولمة بكونها: "التوسع المتزايد المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثروة المستمرة في الاتصالات والمعلومات التي حدت بالبعد من إلى تصور أن العالم قد تحول إلى قرية كونية صغيرة.[3]

مما سبق يمكن تعريف العولمة بأنها تعني بصورة شاملة انتقال وحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأيدي العاملة والاستثمارات عبر الحدود الوطنية والإقليمية دون قيود تذكر

ثانيا: نشأة العولمة

بعد أن تم تنظيم العلاقات النقدية الدولية، والعلاقات المالية الدولية في المؤتمر النقدي للأمم المتحدة الذي عقد في بريتونوودز، المشار إليه، اتجهت الجهود المبذولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مجال العلاقات التجارية الدولية. ورغبة من الولايات الأمريكية، القوى العظمى البازغة وقتئذ في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بصورة تتماشى مع مصالحها و أولوياتها، تقدمت الحكومة الأمريكية

[1]- سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، دار نبلسية للنشر و التوزيع، الرياض 1419ن ص7، ص8.

[2]- غربي محمد، **تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 20.

[3]- زنودة منى، **الإقليمية و العولمة**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة، علوم سياسية، تخصص نظم الحكم و الإدارة الإقليمية 2012/2011، ص 4.

باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها وذلك إلى جانب إنشاء منظمة دولية متخصصة في الإشراف على هذه المسائل.

وقد تلقف هذا الاقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وأصدر توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن في عام 1946. وتم عقد المؤتمر بالفعل واستكمل أعماله في جنيف عام 1947. وصدر عن هذا الاجتماع الأخير وثيقة عرفت "ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية". فهدف إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية.

ورغم أن المؤتمر الذي أسفر في النهاية عن ميثاق هافانا قد انعقد في الأساس بموجب مبادرة أمريكية. إلا أن الإدارة الأمريكية وقت ذاك قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونجرس الأمريكي للتصديق. واستمر هذا الموقف الأمريكي الغامض تجاه الميثاق الجديد للتجارة الدولية حتى عام 1950 إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على هذه الوثيقة. وخاصة الجزء الخاص بإنشاء منظمة التجارة الدولية. خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية. إلا أن الرفض الأمريكي قد جاء بصورة لم تخل بتواجد الولايات المتحدة الأمريكية العام الرامي إلى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية. فقبل التصديق بصورة نهائية على ميثاق هافانا. كانت الولايات المتحدة قد دعت لمؤتمر جنيف عام 1947 بهدف التفاوض حول اتفاقية شاملة لسياسة تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض التعريفات الجمركية بصفة أساسية. وبالفعل قامت الدول المدعوة بالاهتداء بمواد مشروع ميثاق التجارة الدولية المتعلقة بالمبادئ الكفيلة بتحرير التجارة الدولية والأحكام المنظمة لهذا التحرير وكذلك الاستثناءات التي ترد على تلك المبادئ وهذه الأحكام.

وتكون من هذا كله الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT (الجات 1947) وتجدر الإشارة إلى أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها في هذا الشأن. ستكون حسب اتفاق الدول المدعوة مؤقتة بطبيعتها لحين العمل بميثاق التجارة الدولية. وقيام منظمة التجارة الدولية وقد وافقت الدول المدعوة على هذه الاتفاقية ووقعت محضرها النهائي في 30 أكتوبر 1647 على أن تنفذ اعتبارا من أو ل يناير 1948.

وقد دخلت الدول الموقعة على الجات 48 في مفاوضات ثنائية، حيث عمدت كل دول إلى إعداد قائمتين: الأولى بالسلع التي ترغب في زيادة صادراتها منها للدول الأخرى التي تفاوضها لعقد اتفاق ثنائي معها بغية الحصول منها على تخفيضات في التعريفة الجمركية التي تطبقها على استيرادها لهذه السلع. وهو ما يطلق عليه

التنازلات Concessions. والقائمة الثانية بالسلع التي توافق الدولة بالمقابل لهذا. على أن تخفض تعريفة معينة، جرى تثبيت أو ربط هذه التعريفة، وهو ما يطلق عليه Binding. بمعنى الالتزام بهذا الحد المتفق عليه وعدم زيادته في المستقبل إلا بعد الرجوع إلى الدولة الأخرى في الاتفاق الثنائي، ومن مجموع هذه التخفيضات الثنائية والقواعد التي اتفق عليها المتفاوضون. ستنشأ ما يعرف بالنظام التجاري متعدد الأطراف والذي كانت بدايته الجات 48.[1]

المطلب الثاني: أنواع العولمة

نستطيع القول أن العولمة بمعناها النظري هي اكتساب الشيء الطابع العالمي وجعل نطاق تطبيقها عالميا ولكن من خلال التطبيق الواقعي لسياسات العولمة يمكن القول بأنه نوع من الهيمنة الرأسمالية التي تصنع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم.

1) العولمة الاقتصادية:

هي تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، في أيدي مجموعات محدودة، وتهميش الآخرين أو إقصائهم، وإحداث التفاوت بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة، وبالتالي تعميم الفقر كنتيجة حتمية للتفاوت، من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لزيادة الفقراء فقرا والأغنياء غنيا، ومن أهم الوسائل التي تستخدمها العولمة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها هي: امتلاك إمبراطورية إعلامية إعلانية واعتماد تجارة السوق، والمنافسة في سياق البقاء للأقوى والأصلح.

ومما زاد العولمة الاقتصادية، وساعد أطراف دولية في السيطرة على أطراف أخرى، بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، وتحرير رأس المال والتجارة الدولية، وإزالة الحواجز والقيود، سواء كانت قيودا مادية كالحدود، أو معنوية من خلال صياغة قوانين تستعمل عملية تبادل السلع والبضائع وتسمح بمرورها وانسيابها بسهو لة، يضاف إلى ذلك إنشاء مؤسسات مالية تعنى بالأوضاع الاقتصادية العالمية، وقد تتدخل في اقتصاديات الدول وتحاول أن توجهها وتوظفها بما يخدم مصالحها، ومن أمثلة هذه المؤسسات الكبرى: صندوق النقد الدولي، البنك

[1]- محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة و التكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة 2013، ص 19، ص22.

الدولي، منظمة التجارة العالمية، يضاف إلى ذلك، بروز التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. كل ذلك وغيره هو عولمة اقتصادية هدفها تحويل العالم إلى سوق اقتصادية يهيمن فيها القوي ويذوب فيها الضعيف.[1]

كما تعرف على أنه: "اندماج أسواق العالم حقول التجارة والاستثمارات، وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والتقائه ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق".

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها:" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى رؤوس الأموال والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله".

وبالتالي فإن العولمة في شقها الاقتصادي تهدف إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية موحدة.[2]

2) العولمة الثقافية:

الثقافة بمعناها الواسع: مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو قلة اجتماعية بعينها وأنها تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والإنتاج الاقتصادي كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.

إن سياسات ومآرب العولمة في المجال الثقافي التي تستهدف الهويات القومية ومقوماته الرئيسية، اللغة والدين والسمات التاريخية وأنماط العيش والسلوك والعادات والتقاليد ومعطيات الاختلاف والتمايز بين المجتمعات تضعنا أمام مسؤولياتنا المادية والمعنوية والروحية الجوهرية في الحياة البشرية من أجل الحفاظ على مكتسباتها هذه أمام محاولات العولمة ومجابهة أي تهديد يؤدي إلى التغيير والعمل على الاستفادة من الثقافات الأخرى من خلال الحوار البناء، إن مخاطر العولمة على الهوية الثقافية إنما هي مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستغلال الوطني والثقافة الوطنية، فالعولمة تعني مزيدا من تبعية الأطراف لقوى المكر.[3]

3) العولمة السياسية:

---

[1]- عبد العزيز المنصور، **العولمة و الخيارات العربية المستقبلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 567، ص568.

[2]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة**،مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 200-2007، ص 90.

[3]- عبد الهادي الرفاعي، و آخرون، **العولمة و بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عنها**، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد(27)، العدد (1)، 2005، ص 202.

ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقا لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها. فالاقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد السالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وتسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرارات التي يرغب فيها الآخر القوي، وما يحدث اليوم في المنطقة العربية وبقاع مختلفة من العالم، من دعوات لنشر الديمقراطية، وممارسة الضغوط على الدول لاحترام حقوق الإنسان، وتغيير القوانين الأنظمة السائدة فيها، وتفويضه أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيدا عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب.[1]

المطلب الثالث: خصائص العولمة.

لعلى التأمل في المحتوى الفكري و التاريخي للعولمة يكشف النقاب على عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية و لعل اهم هذه الخصائص ما يلي:

1- سيادة آليات السوق السلعي لاكتساب القدرات التنافسية:

يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية، من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن، إلا أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق غير حقيقية وتخضع إلى السيطرة وهيمنة الدول الكبرى، التي تستعملها لخدمة مصالحها.

2- ديناميكية مفهوم العولمة

ويتضح هذا جليا من خلال التعاريف التي وردت، والتي تتأكد يوما بعد يوم احتمال تبديل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وهذا نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول في المستقبل.

[1]- عبد العزيز المنصور، **العولمة و الخيارات العربية المستقبلية**، مرجع سبق ذكره، ص 570.

3- تزايد الاتجاه نحو الاقتصاد والاقتصاد المتبادل:

ويتجلى هذا من خلال التحولات التي شهدتها عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وينطوي مفهوم الاقتصاد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث أنه يعني وجود تأثير من كل الطرفين على الأخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ظهور آثار عديدة منها:

- تزايد درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج وسرعة انتقالها بين أنحاء العالم.
- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ولعل من أهم المؤشرات الدالة على ذلك مايلي:

- سيطرتها على مصادر التمويل الدولية ودور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.
- تستحوذ على نسب كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي، وعلى جزء كبير من حجم التجارة الدولية.
- تتوفر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية والدولية.

5- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

أدى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، إلى ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي من أهمها:

- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة.

- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 وانضمام معظم الدول إليها ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهذا من خلال تحكمها في مايلي:

- صندوق النقد الدولي، المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي وتوابعه، المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية. المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.[1]

[1]- رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص8، ص9.

الشكل رقم (1-1): خصائص العولمة.

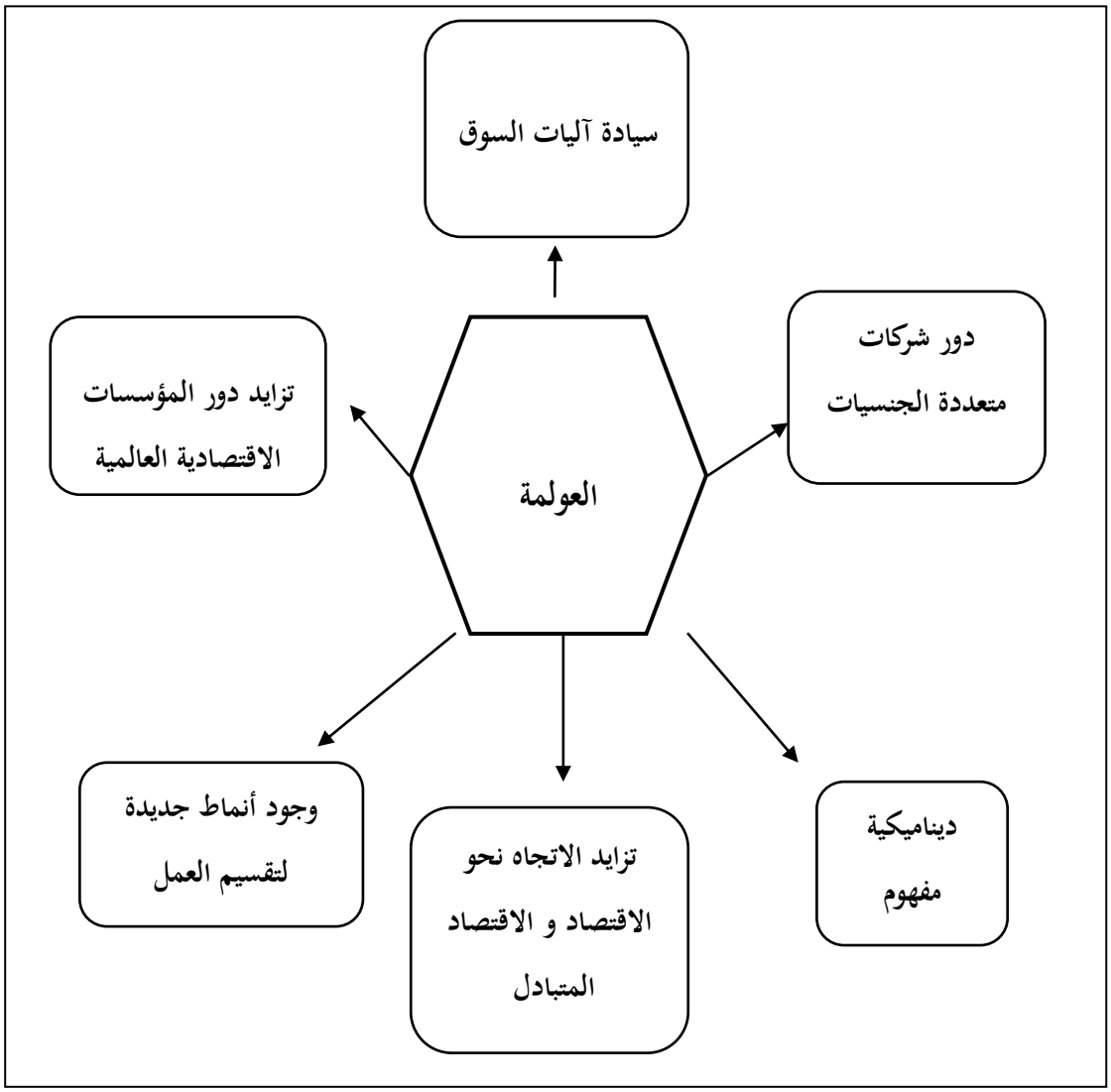

المصدر: من اعداد الباحثتين.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول العولمة المالية.

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرر المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا بين البلدان.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية وأسباب ظهورها.

تعددت مفاهيم العولمة المالية بصور عامة حيث سيتم التطرق إلى بعض المفاهيم فيما يلي:

أو لا: مفهوم العولمة المالية:

العولمة المالية تعتبر أحد المضامين الأساسية للعولمة الاقتصادية خاصة وأن جذورها تجد أساسا في ارتباط الدفعات المالية بين الدول وذلك من خلال: حرية التجارة الدولية ولانتقال الأموال وغيرها...الخ، وبالتالي فللعولمة المالية عدة تعاريف أهمها:

مفهوم العولمة المالية: تعد العولمة المالية نتاجا أساسيا لعمليات التحرير المالي ولتبني سياسة الانفتاح المالي، وما يترتب عليها من تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال لتتدفق عبر الحدود ولتصب في الأسواق المالية العالمية فتصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا.[1]

وتعرف العولمة المالية على أنها "ذلك الترابط والتشابك شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبق إجراءات التحرير المالي، ورفع الحواجز على حركية رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال الفترة (1979-1982) ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، إضافة إلى تطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أو راق مالية.[2]

[1]- شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجداوي للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى2008، ص 17.

[2]- محفوظ جبار، **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص 185.

وتعرف العولمة المالية على أنها: هي تكامل النظام المالي المحلي لدولة معينة مع الأسواق والمؤسسات المالية الدولية وهذا التكامل يتطلب قيام الحكومات بتحرير القطاع المالي المحلي وحساب رأس المال وهي باختصار التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود.[1]

ويعرفها الكاتب الفرنسي دولفوس بأنها:" تبادل شامل وإجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها وهي نموذج للحرية الكونية الصغيرة التي تربط مابين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيود".[2]

ثانيا: أسباب ظهور العولمة المالية:

لقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار اتفاقيات جولة أوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية.

وقد ظهرت العولمة المالية نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها:

1-تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطته وزيادة درجة تركزه، دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي.

[1]- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية العالمية و حوكمة الشركات**، مكتبة العربي للنشر و التوزيع، ص 247.

[2]- بشير بن عيشي، و آخرون، **آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية، إشارة خاصة للمصارف الإسلامية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي بشار ، دون سنة، بدون صفحة.

وصارت الرأس مالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره وعلى الصعيد العالمي، لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات مالية) بشروط خاصة، لاسيما بعد الانخفاض الملحوظ في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك في المنح والمعونات التي كانت تقدم من قبل البلدان الصناعية المتقدمة والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف، وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور الاقتصاد الرمزي وهو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية، وتؤثر فيه أية تغيرات تحدث على أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وموازين المدفوعات ومعدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار والشائعات والعوامل النفسية والبيانات الصادرة عن المسؤوليين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.[1]

2-إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، ومن هذا الصدد نشير إلى ما يلي:

- توسعت البنك في إطار أعمالها، على الصعيدين المحلي والدولي، فأصبحت تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي، التي اقتضت تخفيف وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها، وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخدامها مما انعكست في تطور بنود ميزانيتها.
- دخلت المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار، كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية.
- في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية، قامت بالاندماج فيما بينها، وذلك في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والدول الأوروبية.[2]

3-التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فاعلة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة

[1]- شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مرجع سبق ذكره، ص 20، ص21.

[2]- رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 21.

سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

ورغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين الأسواق، وقدرة متابعة حركة الأسعار في عشرات الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء فإنه يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية خلسة، ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها والحد من تأثيرها.

4-التحرير المالي المحلي والدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي، وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات التجارية والرأسمالية.[1]

5-وجود فائض نسبي متزايد لرؤوس الأموال:

حيث أصبح هناك أحجاما متزايدة من المدخرات والفوائض المالية على مستوى الأسواق المحلية في الكثير من الدول حيث عجزت تلك الأسواق عن استيعابها وبالتالي اتجهت تلك الفوائض تبحث عن فرص أفضل الاستثمار في أسواق المال الخارجية نظرا لزيادة العائد وهو ما أدى إلى تزايد الاتجاه نحو العولمة المالية ومن ناحية أخرى أدى الانخفاض الذي طرأ على أسعار الفائدة وتباطئ النمو في الدول المتقدمة إلى خروج رأس المال منها ليبحث عن معدلات عائد أعلى في الدول الأخرى.

6-نموسوق السندات:

حيث لوحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك الأسواق وعلى سبيل التحديد السندات الحكومية التي تغير سوق السندات

[1]- شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، مرجع سبق ذكره، ص 22-ص23.

عموما، فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين لما يربو على 1 تريليون دولار أمريكي ولاشك أن ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة ليس مجال الاهتمام بها هنا.[1]

المطلب الثاني: مراحل تطور العولمة المالية:

مرت العولمة المالية بالمراحل التاريخية التالية:

1. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

امتدت هذه المرحلة من(1960-1979) وتتميز بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الإقتصادات الوطنية أي التمويل بواسطة بنكية.
- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).
- انهيار نظام برينون وودر في 15أو ت 1971، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.
- ظهور أسواق الأوراق المدنية مثل سندات الخزينة.
- زيادة المديونية الخارجية لدول العا لم الثالث.
- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العا لم، والتي منحت العديد من القروض.

2. مرحلة التحرير المالي:

امتدت هذه المرحلة من(1980-1985) وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسوق أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.
- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها–شركاتها– تداعياتها)**، الدار الجامعية، الطبعة 2008، ص 63-ص64.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات.
- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تنظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

3. مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة:

امتدت هذه المرحلة من 1986 إلى غاية الآن وتميزت بمايلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحد، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة، وتبعتها البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية.[1]

المطلب الثالث: العولمة المالية في ظل العولمة الاقتصادية:

إن العولمة المالية تعتبر أحد المضامين الأساسية للعولمة الاقتصادية، خاصة أن جذور العولمة المالية هذه تجد أساسها في ارتباط التدفقات المالية بين الدول بحركة التجارة الدولية، وبانتقالات الأموال التي تتجه للاستثمار الأجنبي، إلا أن مدى العولمة المالية قد اتسع بدرجة كبيرة في ظل العولمة الاقتصادية التي تسارعت خطى تحققها على أرض الواقع في نهاية القرن الماضي، وأن اتساع مدى العولمة المالية ارتبط بجوانب عديدة هامة وأساسية منها:

1. إن العولمة ترتبط في أهميتها، وفي توسعها، وتسارعها في ظل العولمة الاقتصادية بهيمنة الرأسمالية على الاقتصاد الرأسمالي الذي تتحقق في إطاره هذه العولمة الاقتصادية، ونتيجة لزيادة قوة المؤسسات المالية والمصرفية، منها

[1]- خباية عبد الله، **السياسة السعرية في اطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2009، ص 306-ص307.

بسبب ضخامة الأموال التي تمتلكها وبالذات الدول المتقدمة بسبب زيادة الدخول في هذه الدول عموما وزيادة الادخارات وزيادة الودائع لدى المؤسسات المصرفية، وبالذات التجارية على توليد ودائع مشتقة اعتمادا على الودائع الأصلية التي تتجمع بمقادير كبيرة لديها، وأخذا بالاعتبار أن الودائع المشتقة يمكن أن تفوق عدة أضعاف الودائع الأصلية هذه التي تحقق بمقادير كبيرة. وهو الأمر الذي أدى إلى توفر قدرات مالية هائلة لدى المؤسسات المالية هذه على توفير التمويل للجهات والنشاطات المختلفة التي تحتاج لهذا التمويل، والتي تتسع حاجاتها له بحكم المشروعات وزيادة نشاطاتها وهو الأمر الذي استطاعت من خلاله المؤسسات المالية، واستنادا إلى قدرتها المالية في توفير التمويل للمشروعات التي تؤدي النشاطات المسيطرة على هذه المشروعات سواء كانت صناعية أو تجارية أو غيرها، وبالشكل الذي جعل من الرأسمالية ونتيجة تطورها رأسمالية احتكارية مالية تسيطر فيها المؤسسات المالية على الاقتصاد وبالذات في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي تتحقق في ظل العولمة الاقتصادية والتي تعتبر العولمة المالية الجزء المهم فيها.

2. إن ضخامة الأموال التي تتجمع لدى الجهات المختلفة، والقدرة المالية الهائلة لهذه الجهات وخصوصا المؤسسات المالية منها ومحدودية المجالات التي يمكن أن تحقق ربحا مناسبا ومقبولا عند استخدام الأموال فيها نظرا للتوسع في الطاقات الإنتاجية القائمة وتوفير مرافق البنية التحتية بما في ذلك العقارات، وبالذات في الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي دفع نحو البحث عن مجالات لاستخدام الأموال الهائلة والضخمة هذه وبحيث يتم من خلال هذا الاستخدام للأموال تحقيق أرباح مناسبة ومقبولة وهو ما أدى إلى التوجه في استخدام[1] هذه الأموال في الأسواق المالية والنقدية، وعدم الاقتصار في ذلك على الأسواق المالية والنقدية والمحلية بل امتد ليتم مثل هذا الاستخدام في الأسواق المالية والنقدية على نطاق العالم كله ومن خلال عولمة هذه الأسواق وبالشكل الذي يتيح منافذ ومجالات استخدام مربحة.

3. إن التطور في عمل الأسواق المالية والنقدية من خلال ما وفرته من وسائل وأدوات حديثة ومتنوعة، وبشكل متزايد أدى إلى توسع نشاط وعمل هذه الأسواق وبالشكل الذي وسع من قدرتها على استيعاب الأموال الضخمة المتاحة في ما تؤديه من نشاطات ووظائف ومهام، وهو الأمر الذي نجم عنه توسع التعاملات في هذه الأسواق المالية والنقدية التي تمت عولمتها بحيث تغطي معظم مناطق العالم إن لم يكن العالم كله تقريبا.

4. أسهمت التطورات المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات ذات الصلة بها ومنها التوسع في استخدام الحاسوب والانترنت وأجهزة الهاتف النقال والفاكس وغيرها، والتي أتاحت بدرجة كبيرة الربط بين الأسواق المالية والنقدية وهو ما أتاح توحيدها على نطاق العالم كله، وهو مانجم عنه عولمة هذه الأسواق حيث تم من

خلال ذلك توفير الإمكانية للتعامل في هذه الأسواق العولمة أموال ضخمة وهائلة، وبالشكل الذي أدى إلى تجاوز قيدي الزمان والمكان في هذا التعامل بإلغائهما اعتمادا على التقنيات المتقدمة عن طريق أن التعامل في الأسواق هذه يمكن أن يتم من أي مكان، وفي أي وقت، وفي أي سوق وبأي حجم للتعامل، ودون الخضوع إلى قيود نقل الأموال وتحويلها في ظل التحرير المالي الذي تم التوجه إلى المؤسسات التي تعمل في الإطار الدولي والتي من أهمها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في إلزام الدول بضرورة تحقيق مثل هذا التحرير المالي، وبالشكل الذي أسهم بصورة مهمة في تحقيق العولمة المالية في إطار العولمة الاقتصادية.

5. إن ضخامة الأموال المتاحة للاستخدام وبحثها عن مجالات استخدام مربحة في ظل محدودية هذا الاستخدام في مجالات الاستثمار العيني (الحقيقي) سواء في النشاطات الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو العقارية وغيرها أدى إلى التوجه في استخدام هذه الأموال الضخمة في مجالات الاستثمار المالي، والذي ينعدم أو يقل ارتباطه بتوفير التمويل للاستثمار العيني(الحقيقي) وذلك من خلال توجه مقادير ضخمة، بل ضخمة جدا من الأموال نحو الاستخدام في المضاربات المالية، ومن خلال الأسواق المالية النقدية، والذي يتم المضاربة بيع وشراء العملات الأجنبية والمضاربة بيع وشراء الأسهم والسندات والأوراق المالية، والمشتقات وكافة الأنواع الأخرى التي يتم تطويرها من أجل استخدام هذه الأموال فيها، وبما يحقق ربحا من استخدامها وقد أسهمت المؤسسات التمويلية في التوسع بعدة المضاربات من خلال توفير التمويل للمضاربين عند حاجاتهم لمثل هذا التمويل للقيام بمضارباتهم في الأسواق المالية والنقدية، حيث توفر هذه المؤسسات وخصوصا المصرفية منها القروض للمضاربين لشراء الأصول المالية عندما يتوقعون ارتفاع عولمتها وبشكل واسع وبدرجة كبيرة ومتزايدة من التعاملات فيها، وبحيث أن جهات وأطراف عديدة تتسع وتتزايد باستمرار تشارك في مثل هذه المضاربات المالية التي لا تتصل بتوفير التمويل للاستثمارات العينية(الحقيقية)، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على المتعاملين في هذه الأسواق من الدول المتقدمة، وإنما امتد ليشمل وبصورة متزايدة ومستمرة جهات وأطراف عديدة في معظم دول العالم، إن لم يكن جميعها تقريبا وبالشكل الذي أسهم بدرجة مهمة في توسيع مدى العولمة المالية التي تتم في إطار العولمة الاقتصادية.[1]

6. أسهمت عمليات الدمج والانضمام بين المؤسسات المالية، وبالذات المصرفية منها، في توفير قدرات مالية أكبر وزيادة درجة تركزها لدى هذه المؤسسات في زيادة ما يتاح من أموال للاستخدام في إطار العولمة المالية التي تتم في إطار العولمة الاقتصادية ومن خلال الأسواق المالية والنقدية التي تتم عولمتها وبحيث أنها تكاد

[1] - فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، جامعة آل البيت، الأردن، الطبعة، 2010، ص 188،ص 189.

تعمل في إطار سوق مالية ونقدية واحدة تسيطر عليها الأسواق المالية والنقدية الموجودة في الدول المتقدمة والتي تخضع لها، وتتبعها الأسواق الناشئة في الدول النامية، وبالذات بعد أن قامت في معظم إن لم يكن في جميع هذه الدول مثل هذه الأسواق، ويتسع ويتزايد عدد المتعاملين فيها ولكن في الإطار الذي يتم من خلال ضمان خدمة تدوير الأموال ونقلها إلى الاستخدام في الأسواق المالية والنقدية في المراكز الرئيسية لها في الدول المتقدمة باعتبارها الأكثر أمانا والأكثر تنظيما والتي تتيح إمكانات أكبر للتعامل فيها وبالشكل الذي يجعل من العولمة المالية التي تتم من خلال عمل الأسواق المالية والنقدية والمؤسسات المالية سوق مالية عالمية واحدة تسيطر عليها المراكز الرئيسية التي تمثلها الأسواق المالية والنقدية القائمة في الدول المتقدمة بحكم درجة تطورها الأكبر وتتبعها في ذلك الأسواق المالية والنقدية القائمة في الدول النامية، بحكم ضعف درجة تطورها، وهذه التبعية للأسواق المالية والنقدية في الدول النامية، وفرت للأسواق المالية والنقدية في الدول المتقدمة إمكانات وموارد أكبر وبالشكل الذي أتاح لها زيادة نشاطاتها وزيادة واتساع التعاملات فيها وزيادة عولمتها وهو ما أسهم بشكل مهم في زيادة واتساع العولمة المالية التي تتحقق في إطار العولمة الاقتصادية وبالشكل الذي يوسع مدى هذا التحقق.

7. ارتبط تحقق العولمة المالية التي تتم في إطار تحقق العولمة الاقتصادية بتحقق العديد من النتائج الأساسية والهامة والتي من أبرزها ضعف الارتباط بين معظم الاستخدام للأموال الضخمة والهائلة في ظل العولمة بتوفير التمويل الاستثمارات العينية الحقيقية وبالشكل الذي جعل من حركة انتقال هذه الأموال والتدفقات المالية لما ترتبط بدرجة وثيقة ومهمة بالإنتاج العيني من السلع والخدمات وكذلك لا ترتبط بتجارة السلع والخدمات وهو الآخر الذي يؤكده أن التدفقات المالية والنقدية التي تتم عبر الأسواق المالية والنقدية وخلال المؤسسات المالية والمتعاملين في هذه الأسواق تفوق عدة أضعاف التدفقات الحقيقية العينية سواء الاستثمارية منها أو الإنتاجية...

8. أدت العولمة المالية إلى ظهور العديد من الأزمات المالية والتي تتمثل بعضها في الأزمة التي ظهرت في المكسيك، وكذلك العديد من الأزمات المالية التي تحققت في العديد من الدول وأبرزها الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا والتي يطلق عليها بالدول المصنفة حديثا أو الدول الصاعدة، ولم تستثني هذه الأزمات من مخاطرها في الدول المتقدمة كبريطانيا وغيرها وكذلك أمريكا التي برزت فيها الأزمة المالية الأخيرة، الأهم والأوسع في هذه الأزمات وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور إمكانات حقيقية لحصول هذه الأزمات ومخاوف أكبر من احتمالات تكرار حصولها، واتساع مدياتها وما يرتبط منها بسلبيات لا تقتصر على الخسائر

الضخمة التي تلحق بالمتعاملين في الأسواق المالية والنقدية فحسب بل وإنما تمتد لتتضمن تحقق أضرار وسلبيات تلحق بعملات الدول واقتصاداتها وبحيث يمكن أن تشمل هذه الآثار والسلبيات المحتمل تحققها نتيجة العولمة المالية التي تحقق في إطار العولمة الاقتصادية أي دولة من دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة، رغم قدرتها الأكبر على التحكم في هذه الآثار والسلبيات المحتملة، خاصة أن هذه الأزمة تغذي نفسها بنفسها في ظل العولمة المالية، حيث أن بدايات ظهورها يدفع بالأموال إلى الهروب من الدولة أو الدول التي تحصل فيها مثل هذه الأزمات، وبالشكل الذي يعمق ويوسع من الأزمة ويزيد من أضرارها السلبية لا على الدولة أو الدول المعنية وإنما يمتد هذا الأثر إلى دول عديدة بل إنه قد يمتد إلى كافة الدول ونتيجة للعولمة المالية وما تضمنته من تحرير مالي، ومن خفض قدرات الدول على اتخاذ السياسات التي يمكن أن تحد من الأضرار والآثار السلبية عند حصولها والتي يمكن أن تمنع أو تقلل من إمكانيات حصول هذه الأزمات وبحكم الترابط الأكثر من مدى والأسرع في ظل العولمة الاقتصادية نتيجة التوسع في استخدام التطورات التقنية وبالذات في مجال الاتصالات والمعلومات ومن خلال التوسع في استخدام الحاسوب والأنترنت وغيرها والتي تم فيها الاندماج بينهما بحيث تتسارع وتزداد وتتسع ماديات الترابط بين أجزاء العالم ودول بدرجة كبيرة.[1]

المبحث الثالث: مزايا ومخاطر العولمة المالية.

لقد نشطت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الأفكار الرامية لقيام تعاون اقتصادي على المستوى الدولي، تمثلت في قيام مؤسسات يناط بها الإشراف على التنمية و التعمير، وعلى استقرار النظام المالي والنقدي العالميين وتنمية التجارة العالمية، حيث يعتبر كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المنظمة العالمية للتجارة مؤسسات العولمة و أطراف مشاركة لفعالية صياغة أسس و قواعد نظام اقتصادي دولي.

المطلب الأول: مؤسسات العولمة المالية.

تمارس العولمة المالية أنشطتها عبر العالم عن طريق مؤسسات اقتصادية مختلفة، من خلال فتح الأسواق المالية ووحداتها ورفع الحواجز وللقيود الجمركية وهي معطيات تجسدها تكتلات الاقتصادية العالمية والمؤسسات المالية الدولية المتمثلة في الصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي المنظمة العالمية للتجارة.

[1]- فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص194.

أولا: صندوق النقد الدولي:

أنشئت هذه المؤسسة بموجب اتفاقية بريتونوودر (1944) للقيام بدور مالي ونقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، وتخفيض القيود على الصرف الأجنبي وزيادة المدفوعات المتعددة الأطراف لتنمية حركة التبادل الدولي فضلا عن علاج الاختلالات الطارئة في موازنة المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي يكرسه لهذا الغرض.

ولقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل في مارس 1947 وتزايد عدد أعضائه منذ ذلك الحين من 28 دولة إلى أن بلغ العدد العام 1980، 141 دولة.[1]

أهداف صندوق النقد الدولي:

ومن أهداف صندوق النقد الدولي:

- تشجيع وتنمية التعاون الدولي.
- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية.
- ضمان ثبات أسعار الصرف، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق، تعديل أسعار صرف عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية، وبهدف تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.
- المساعدة على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية، تحقيقا للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الأعضاء، والعمل على إزالة القيود المفروضة على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية.
- توفير الثقة للدول الأعضاء يجعل موارد الصندوق متاحة لهم.[2]

ثانيا: إنشاء البنك الدولي:

أنشأ هذا البنك بدعوة وجهت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية إلى 44 دولة لحضور مؤتمر نقدي للأمم المتحدة في (بريتونوودز) في أو ل يوليو1944 وانتهى المؤتمر إلى صياغة المشروع النهائي لاتفاقية بريتونوودز التي تنص على إنشاء مؤسستين دوليتين إحداهما صندوق النقد الدولي والأخرى البنك الدولي للتعمير والتنمية أو

[1]- مصطفى رجب، **العولمة ذلك الخطر القادم**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 51.

[2]- بسام الحجار، **نظام النقد العالمي و أسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، 2009، ص 65.

ما يطلق عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وبدأ البنك في ممارسة نشاطه منذ 25 يونيو1946 ونصوص اتفاقية البنك تجعل منه مؤسسة مؤلفة من حكومات الدول الأعضاء، ويساهم في رأس ماله كل الدول الأعضاء وتمثل في مجالسة الحاكمة الدول الدائنة والدول المدنية على سواء.

أهداف البنك الدولي:

تضمنت الاتفاقية المنشأ للبنك الدولي النص على أن كل الموارد والتسهيلات سوف تستخدم بطريقة عادلة للتعمير والتنمية على السواء، هذا وتتلخص أهداف البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يلي:

- المساعدة في وتنمية أقاليم الدول الأعضاء، ويتضمن ذلك تحديد الاقتصاديات المخربة أو التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وتوفير احتياجات وتسهيلات الإنتاج لمتطلبات السلم، وتشجيع تنمية التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأهداف الإنتاجية.
- منح أو ضمان القروض في المشروعات التي تحقق أغراضها وتنسيق القروض التي يضمها أو يقدمها مع القروض الدولية من خلال المجالات الأخرى ويتحقق ذلك عن طريق مراعاة أولوية المشروعات الأكثر نفعا والأشد ضرورة.
- المساهمة في تسوية المنازعات الاقتصادية الدولية بين الدول الأعضاء وقد حقق البنك الدولي إنجازات هامة في تسوية المنازعات والتي استثمرت دون حل لمدة طويلة بل أدت في بعض الأحوال إلى التهديد بنشوب الحرب كما حدث في النزاع الهندي والباكستاني حول مياه حوض الهندوس، ويعزي نجاح البنك في هذا المضمار على عنصر الملائمة أكثر من اعتماد على عنصر العدالة المبنية على أسس قانونية.[1]

ثالثا: منظمة التجارة العالمية:

يرجع إنشاء اتفاقية الجات إلى الدورة الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التي انعقدت في فبراير 1946 حيث تقرر بالإجماع عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمالة بهدف وضع مشروع ميثاق منظمة تجارة دولية، حيث أنشأت لجنة تحفيزية لهذا الغرض، كان أبرز أعمالها وضع الاتفاقية العامة

[1]- مصطفى رجب، **العولمة ذلك الخطر القادم**، مرجع سبق ذكره، ص 45، ص47.

للتعريفات والتجارة الجات وفي عام 1947 تم التوقيع على اتفاقية الجات، وكان بناء هذه المؤسسة يستهدف أساسا العمل على تنمية الاقتصاد العالمي من خلال تجنب الإفراط في الإجراءات الحمائية الجمركية.[1]

أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي:

- سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية أي الجمركية وغير التعريفية أي الكمية التي تضعها الدول أمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية، وفتح الأسواق وتعميق المنافسة الدولية.
- العمل على رفع مشتريات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للاستخدام الأمثل ، ومن التخصيص الكفء لتلك الموارد مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال مبدأ التجارة الدولية هي المحرك للنمو الاقتصادي.
- السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وبالتالي زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الأعضاء بغض النظر عن التوزيع النسبي للزيادة في الدخل القومي المتوقع على مستوى كل دولة بل على مستوى كل فرد داخل الدولة الواحدة.
- تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بذلك من زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة ومن ثم تعظيم العائد من تلك الاستثمارات بما يخدم عملية التنمية على مستوى الدول الأعضاء.
- انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ أساسي أن كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية وبالتالي تعميق استخدام المدخل التفاوضي في بعض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.[2]

[1]- مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، ص 239، ص240.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2005، ص 28، ص29

الشكل رقم (1-2): مؤسسات العولمة المالية.

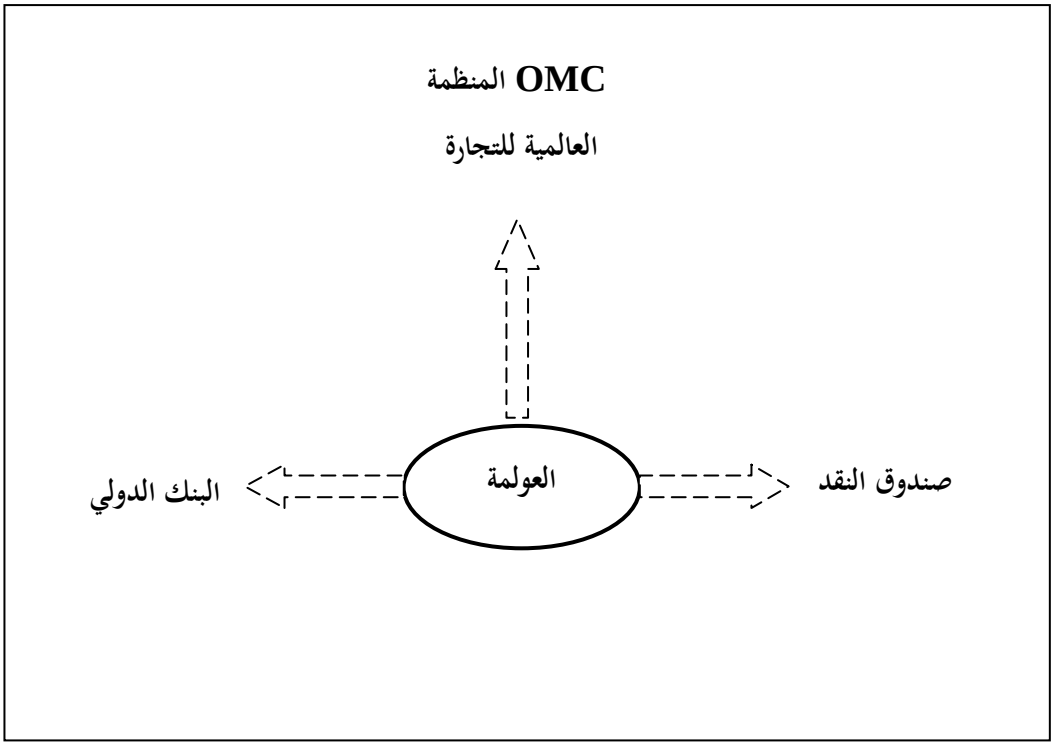

المصدر: بوزيني أسيا، **دور العولمة الاقتصادية المالية في تطوير خدمات المصرفية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، البويرة، 2014، 2015، ص 21.

المطلب الثاني: مزايا العولمة المالية:

من المربح أن تكون منافع العولمة المالية مهمة في ثلاث مجالات رئيسية هي: تنمية القطاع المالي، ونوعية المؤسسات الاقتصادية الكلية.

1. تنمية القطاع المالي:

أثبتت العديد من الدراسات أن التدفقات المالية الدولية تعمل تكامل محفز مهم بالنسبة لتنمية السوق المالية المحلية، مثلما ينعكس في كل من المقاييس المباشرة لحجم القطاع المصرفي وأسواق أسهم رأس المال، وفي المفاهيم الأوسع لتنمية الأسواق المالية، بما في ذلك الإشراف والتنظيم، كما أنه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الأجنبية بلد ما تحسنت نوعية الخدمات المالية وزادت كفاءة الوساطة المالية، وفيما يتعلق بأسواق أسهم رأس المال، فإن زيادة في دخول المستثمرين الأجانب يزيد كفاءتها، والواقع أن أسواق الأوراق المالية تميل إلى أن تصبح أكبر وأكثر سيولة بعد عمليات تحرير أسواق أسهم رأس المال.

وتعد تنمية القطاع المالي محددا مهما لمدى المنافع التي يمكن للعولمة المالية أن تأتي بها بالنسبة للنمو والاستقرار، فكلما زاد تطور القطاع المالي في بلد ما زادت منافع تدفقات رأس المال الوافدة بالنسبة للنمو وقد تعرض البلد لمخاطر الأزمات، كما أن لتنمية القطاع المالي تأثير إيجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2. تحسين نوعية المؤسسات:

دفعت العولمة المالية عدد من البلدان إلى تصحيح هياكل حوكمة الشركة فيها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين ويبدو أن نوعية المؤسسات تلعب دورا مهما ليس فقط في تحديد نتائج التكامل المالي وإنما أيضا في تحديد المستوى الفعلي للتكامل، كما أنها تؤثر بقوة في تكوين التدفقات الواردة للإقتصادات النامية، وتساعد نوعية المؤسسات الأفضل في إمالة هيكل رأس مال المحافظ، مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من المنافع الإضافية للتكامل المالي.

3. تقوية السياسات الاقتصادية الكلية:

يمكن لتحرير حساب رأس المال أن يفرضه بزيادة للتكاليف المحتملة المرتبطة بالسياسات السيئة، وتعزيز المنافع المرتبطة بالسياسات الجيدة، الانضباط على السياسات الاقتصادية الكلية حيث أن تحرير حساب رأس المال يجعل البلد أكثر تعرضا لمخاطر التحولات المفاجئة في مشاريع المستثمرين الدوليين وهو ما يلزم البلد بتبني سياسات اقتصادية كلية أفضل كوسيلة لتخفيف احتمال وقوع مثل هذه التحولات وآثارها المعاكسة، كما أن نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية تؤثر على مستوى التدفقات الوافدة وتكوينها، وكذا على مدى تعرض البلد لمخاطر الأزمات، إذ تزيد السياسات النقدية والمالية السليمة منافع تحرير حساب رأس المال.

بالنسبة للنمو، وتساعد على تجنب الأزمات، إذ تزيد السياسات النقدية والمالية السليمة منافع تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو، وتساعد على تجنب الأزمات في البلدان ذات الحسابات المفتوحة لرأس المال.[1]

[1]- نادية العقون، **العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقاية و العلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2013/2012، ص 55-56.

المطلب الثالث: مخاطر العولمة المالية:

نلخص أهم المخاطر الناجمة عن العولمة المالية في مايلي:

1. المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:

وصل في عام 1997 حجم انتساب رؤوس الأموال الأجنبية نحو البلاد النامية حوالي 280 مليار دولار، حيث كان الاستثمار في المحافظ المالية يمثل حوالي ثلث هذا الانسياب بينما وصل نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حوالي 140 مليار دولار نحو البلدان النامية و10% من الانسياب في شكل قروض من البنوك التجارية دولية النشاط بتحليل هذا الانسياب، يتضح أن استثمار الحافظة المالية يتسم بسرعة النمو، وبضخامة الحركة والتنقل من سوق لآخر وبصورة فجائية، لهذا فإن الحركة السريعة والمفاجئة لرأي المال الأجنبي دخولا وخروجا عبر الحدود الوطنية للدولة تتسبب في كثير من الانعكاسات السلبية منها:

- عندما تتدفق الاستثمارات قصيرة الأجل بكميات كبيرة وبشكل مفاجئ فإنما تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي فيحدث: ارتفاع في سعر صرف العملة الوطنية مما يضر بالصادرات وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات.
- ارتفاع أسعار الأصول وبالذات الأراضي والعقارات والأصول المالية وبسرعة مذهلة.
- زيادة معدل التضخم وزيادة الاستهلاك المحلي.
- أما حينما تخرج تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ فإنها تؤدي إلى: انخفاض سعر صرف العملة الوطنية وتدهور أسعار الأصول العقارية والمالية.[1]
- هبوط الأسعار وتدهور معدلات الربحية وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي.
- استنزاف الاحتياطات الدولية للبلد.

[1]- علي محاد أمينة، **فعالية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة البويرة – 111**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة، السنة الجامعية، 2015/2014، ص 73.

2. مخاطر تعرض البنك للأزمات:

في الغالب تظهر أزمات فيما يتعلق بالتجارة الدولية أو ما يطلق عليه العولمة التجارية ولكن ظهرت أزمات مالية زعزعت الاستقرار المالي العالمي ومن ثم نادي معارض والعولمة بأن العولمة المالية تضر الاقتصاد العالمي، وخصوصا الدول النامية.

ولعل أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي تعرض لها النظام المصرفي سواء خلال إجراء عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية، ويجدر بنا الذكر هنا بأن الأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة ولها أسباب كثيرة قد لا يكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية كنتيجة الأخطار إدارة البنوك نفسها أو تدهور أسعار الصادرات وغيرها.

ولكن يجب أن نؤكد على أنه في ظل العولمة المالية فإن البنوك كثيرا ما تستخدم الحريات المالية الجديدة لكي تسرف في الاقتراض الخارجي، وقد أشار شانج في دراسته عام 1996 إلى أنه في 1980 كانت البنوك في البلدان النامية مدينة بها قيمة 81 مليار دولار وقد تكبدت هذه البنوك خسائر فادحة، ولعل أزمة البنوك في المكسيك عام 1994 تعد مثالا نموذجيا عن هذا النوع من الأزمات ، فخلال الفترة ما بين ديسمبر 1993 وديسمبر 1994 ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي، مما جعل ديون البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية ترتفع من 79 مليار دولار إلى 174 مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التي كانت قد منحتها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أموال النشاط الاقتصادي.

3. مخاطر هروب الأموال الوطنية:

من أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية النامية استثمار مدخرات هذه الدول خارج بلدها بالرغم من العجز الكبير في ميزان المدفوعات، ومن ديون خارجية ضخمة تزداد وطأة خدمة أعبائها عبر الزمن رغم أن ظاهرة هروب الأموال قديمة في البلاد النامية وأسبابها متعددة، إلا أن إجراءات التحرير المالي المحلي والدولي التي نفذتها هذه البلدان قد يساهم في حرية خروج الأموال من خلال المشروعات ومن ثم استفحال ظاهرة هروب الأموال.

4. عولمة المديونية الخارجية:

تعاني معظم الدول النامية من أزمة الديون الخارجية ومع موجة الإيداعات المالية التي عاشها العالم المتطور، عمدت البنوك الغربية بالتعاون مع بيوت السمسرة المنخفضة إلى تحويل الديون الخارجية للدول النامية إلى أو راق مالية تتداول في الأسواق المالية العالمية، حيث أصبحت هذه الديون تنتقل من بنك إلى آخر ومن دولة إلى أخرى

في ظروف لا تتجاوز ثوان معدودة نظرا لاستعمال وسائل التداول الإليكترونية الحديثة وانتشار هذه العملية، وجدت الدول النامية نفسها حائرة فيما يتعلق بمشكلة الدين وبالتالي أصبحت تابعة لبنوك ومؤسسات مالية ودول تسدن منها أصلا، وبهذه الطريقة تمت عولمة جانب هام من المديونية الخارجية للدول النامية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن العولمة هي مرحلة تاريخية في تطور العالم جوهريا سادة النموذج الحضاري الغربي في امتداده الرأسمالي وفلسفة الليبرالية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، القائم على التفوق العلمي والتقدم التقني والاقتصادي والتكنولوجي والمعلوماتي والإعلامي وغيرها، ولقد ساهمت عدة عوامل في انتشار العولمة بصفة عامة والعولمة المالية بصفة خاصة، من بينها: تنامي الرأسمالية، عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية وظهور ابتكارات مالية بالإضافة إلى التحرير المالي والدولي وغيرها.

الفصل الثاني:
مفاهيم أساسية حول النظام المصرفي

تمهيد:

يحتل النظام المصرفي أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وذلك للتطورات الاقتصادية التي يشهدها المحيط المالي، باعتبار النظام المصرفي عنصرا أساسيا، في الأنشطة الاقتصادية من خلال جلب الأموال، من مصادر مختلفة ونظرا لتعدد المصارف والأعمال التي تؤديها ورغباتها في خلق هياكل تمويلية مستقلة، تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع.

وللتفصيل أكثر تم الوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام المصرفي فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي.

المبحث الثاني: مكونات الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث: أنواع الائتمان المصرفي ووظائفه.

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي:

لما لا يدعو مجال للشك البنوك على اختلاف وتنوع مستوياتها تلعب دورا أساسيا في تحريك النمو الاقتصادي وذلك للدور الذي تلعبه في تسير مختلف شؤون التنمية وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال تعريفنا وذكر نشأتها وتطورها والأسس التي يقوم عليها.

المطلب الأول :نشأة البنوك.[1]

تعود بنا القرون ما قبل الميلاد وتطوره عبر الزمن مرورا بالقرون الوسطي ووصولا إلى عصرنا هذا.

1- القرون ما قبل الميلاد:

تعود بداية العمليات المصرفية إلى عهد بابل" العراق في القديم" وهذا خلال القرن الرابع قبل الميلاد، في هذه الفترة بدأت العمليات المعاصرة التي نزولها البنوك اليوم كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض. كما كانت المعابد أول المراكز البنكية آنذاك والتي عرفت باسم (ephézid.delphes) نجد في اليونان البنكي هو الراهب، بينما في روما كان البهلوان (trapézites)، عرفت تجارة البنوك حركية أقل خلال القرن 11 قبل الميلاد بسبب الجمهوريين، لأنها احتكرت من طرف طبقة من الشعب وهي الطبقة التي تأتي في الدرجة الثانية حسب النظام الاجتماعي في بلاد اليونان القديمة ولكن تحت سلطة ظهور البنوك الخاصة (argent are) الإمبراطورية الرومانية، فارس أو جابي الضرائب (رجل أعمال).

عملوا على مسك كتب الصندوق وإثبات كشوف الحسابات.

2- القرون الوسطي:

بعد فترة من الركود بسب غزو الأجانب البربار واختفاء التجار الكبار منع القرض بالفائدة، ليعود نشاط البنوك من جديد خلال القرن11م تزامنا مع ميلاد جديد للتجارة من هنا طبقت أول العمليات المصرفية من قبل اليهود، الراهب أو الجندي لهيكل الرب templier، وهم من أنشأ موازنة سعر الصرف والمحاسبة المزدوجة، كما

[1]- خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)**،دار وائل لنشر، الأردن، ص21 ، ص20.

طوروا تحركات الأموال لظنهم عدم أمن الطرقات أدى إلى نشوء كمبيالة الدفع lettre de paiement تجنبا للتحويل الفعال للعملة.

تأسس أول بنك حكومي في البندقية عام1157، تلاه بنك برشلونة عام 1410 ثم بنك ريالتو banco Della Pizza Rialto عام 1587، ثم بنك أمستردام عام 1609 ويعتبر هذا البنك الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية.

3-خلال القرن الثامن عشر(ق18م):

عرفت هذه الفترة والتي سميت بعصر النهضة تطورا ملحوظا للمقايضة، هذا ما منح دفعا وتحولا هاما للبنك، انه عصر كبار البنكيين مثل(Fugger, Médicis) حيث بينوا لنا ظهور الكمبيالة (السفتجة)، وهي عبارة عن ورقة تدفع عند الطلب (تقنية الحسم).

أسسوا حقيقة مؤسسة بنكية في ميلان Milan، فنيسVenise ، وفي جان Gène أما في انجلترا فقد عرفوا تغير جذري خلال القرن 17 بسبب صياغ الأحياء Londres الذين قبلوا الإيداع العيني ودرب استخدام الشيكات عام1670.

4- خلال القرن التاسع عشر(ق19م):

عرفت البنية البنكية تطورين هامين، من جهة التطور الصناعي والتجاري وظهور الشركات الكبرى أبرزت الحاجة إلى إنشاء بنوك ذات نفوذ مثلا في فرنسا فرع الحسم الفرنسي عام 1848

قروض صناعية وتجاريةعام1959، قروض Lyonnais في عام1863.

ومن جهة أخري إصدار ورقة البنك بدل النقود المعدنية، لتسحب شيئا فشيئا البنوك الخاصة عائد بنوك الإصدار.

دون أن ننسي ذكر فترة ما قبل الإسلام وفي مكة بالذات المشهورة بتجارتها مع الشام واليمن ، كان النبي (صلي الله عليه وسلم) . من قبل النبوة . مشهورا بالأمين حيث بقيت عنده الودائع حتى قبيل هجرته من مكة إلى المدينة، حيث وكل بها علي .كرم الله وجهه . ليتولى ردها إلى أصحابها.[1]

المطلب الثاني: تعريف النظام المصرفي وطبيعته.

أولا: تعريف النظام المصرفي

نتطرق في المطلب إلى تعريف البنوك بصفة عامة وطبيعتها، ونجد في هذا المجال مجموعة من التعاريف للبنوك نذكر منها:

البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية الحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع وفي شكل أخر، تستخدمها لحسابها الخاصة في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية[2].

ويعرف القانون في الولايات المتحدة الأمريكية البنك بأنه (أي منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة الاتحادية أو الفيدرالية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها)[3]

يعتبر الجهاز المصرفي في أي دولة هو الجهاز المسؤول عن احتياجاتها القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، وينفذ الجهاز المصرفي وظائفه وخدماته عن طريق مجموعة من المصارف التي تختلف من حيث عددها وأنواعها في الدولة.[4]

ثانيا: طبيعة عمل البنوك.

من التعريف تبين أن البنك يتاجر في أموال الناس وهذا معناه إن أموال (رأس المال عند التأسيس + الاحتياطي + الأرباح المتراكمة) لا تمثل إلا جزاء بسيطا من مجموع الأموال التي تتعامل بها ويترتب على هذه الحقيقة الهامة للغاية أي المتاجرة بأموال الغير نتيجتان، الحرص والسيولة.

---

[1]- خالد أمين عبد الله ،مرجع سبق ذكره، ص21 ، ص20.

[2] - بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 62.

[3] -.فائق شقيري، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة، الأردن، طبعة الثانية، 2002،ص 15.

[4] -جودة جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصارف**، دار دليلة، عمان، الطبعة الأولى، ص 18.

1_ **الحرص:** إن البنك مؤمن على أمول الناس وهذا معناه أن أموال الناس، أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا أموالهم وهو حريص على تلك الأموال حرصا يمله المنطق "البنك يسعى ليكون على مستوي الثقة الممنوحة له" ويمليه القانون" البنك ملتزم بإعادة الحق إلى أصله خاصة وان هناك إثباتا خطيا لهذا الحق بالتوقيع والتاريخ" هذا الحرص يتمثل في ضمانات يطلبها البنك عند إقراضه الأموال للآخرين، فهو يسعي لضمان استعادة ما أقرضه لأن ما أقرضه إنما هو مال الناس الذي لابد أن يطلبوه منه يوما.

2_ **السيولة:** المصرف يتعامل بأموال الناس، لذا فعليه أن يكون حاضر لطلبات الناس "أي المودعين" إذا طلبوا سحب ما يرغبون به من ودائع، وهذا يفسر مبدأ وجوب توفر السيولة الكافية لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن المدعوين

3- **الأمان :**

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذا تزيد نسبة صافي الأصول10% وهذا يعني صغير هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم في التمويل الاستثمارات فالبنوك التجارية لاستطيع أن تستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإن ازدادت الخسائر عن ذلك تؤدي إلى ضياع أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنك من خلال الخصائص المشار إليها تستخلص وصول البنك التجاري إلى ثلاثة أهداف تتمثل في تحقيق لأقصي ربحية ممكنة من خلال زيادة الإيرادات.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعويض للنقص التسديد في السيولة لما في ذلك من تأثير على ثقة المودعين وأخيرا الهدف الثالث المتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين ونشير هنا إلى أن هذه الأهداف من شأنها أن تحكم تشكيل السياسات الرئيسية والأنشطة السياسية للبنك التجاري. [1]

المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية .

باعتبار البنك هو الجهاز المسؤول عن الائتمان على أمول الناس وهذا معناه أن أموال الناس، أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه وأودعوا الاموال، يعني ان هذا الجهاز يقوم على أسس و التي نذكرها كما يلي:

1_ **الربحية:** لتغطية ما يتحمله المصرف من المخاطر.

2- **السيولة:** وتعني بها قدرة المصرف على تسبيل استثماراته عند الحاجة بأقل خسائر أو بدون خسائر.

[1]- شاكر القروني "**محاضرات في اقتصاد البنوك الطبعة الرابعة**، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، 2008، ص 28.

3- **الضمان**: استثمارات أقل خطورة وبأكثر ضمانات ممكنة.

4- مشاركة البنوك في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

_ الاستثمارات المالية والاستثمارات الحقيقية:

1_ **تعريف الاستثمار**: هو تنازل عن استهلاك أني من أجل استهلاك أجل بمعني أخر هو تنازل عن قيمة مالية لمنفعة مستقبلية وهو نوعان هما: الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي.

أ_ **الاستثمار المالي** : هو أي استثمار يتضمن عمليات ليس فيها إيجاد أصل حقيقي أو هو موجودات لشخص ما (الالتزامات تقع على شخص أخر) مثل القروض والسندات أو الحقوق الملكية مثل الأسهم أو أية أوراق مالية أخري مثل الأسهم أوراق المالية أخري مثل الشهادات الإيداع وغيرها.

ب- الاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار الذي يوجد أصول حقيقية ليس فيها المباني والآلات والأراضي والصناعات المختلفة أو هو موجودات لشخص ما(التزامات لاتقع على شخص أخر) ومما يجدر ذكره أنه لا يمكن الفصل تماما بين الاستثمارين لأنه يمكن للاستثمار الحقيقي أن يولد استثمار ماليا، ويمكن للاستثمار المالي أن يتلاشي نهائيا .

2- **تعريف المخاطر الاستثمارية**: عدم التأكد من المردود أو احتمال فشل المشروع في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار أو عدم التأكد من حتمية حصول العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعه معا.

ومخاطر الاستثمار مفهومان مترابطان لا يمكن تفسيرا حدهما بمعزل عن الأخر.

2-أ- **المخاطر النظامية**: وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كالإضرابات العامة، أو حالات الكساد أو التضخم .

2-ب- **المخاطر غير النظامية**: وتسمي كذلك بالمخاطر غير السوقية أو المخاطر القابلة للتنويع وهي المخاطر الناتجة عن العوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي

ككل، مثل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين أو الأخطاء الإدارية أو ظهور اختراعات جديدة أو تغيير أذواق المستهلكين وظهور قوانين خاصة بشركات معينة.[1]

المبحث الثاني: مكونات النظام المصرفي.

نظرا لتنوع الأعمال الاقتصادية والتبادلات التجارية فقد تنوعت وتعددت العمليات المصرفية وفقا للتطورات كل الاقتصادية الحاصلة، حيث يعتبر البنك المركزي الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالية في كل أقطار العالم ونتناول هذا المبحث البنوك المركزية و البنوك التجارية و البنوك المتخصصة ووظائف كل نوع منها.

المطلب الأول: البنوك المركزية.

يقوم البنك المركزي حاليا بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة لهذا سنتناول في هذا المطلب مفهوم البنك المركزي وخصائص هذا النوع من البنوك والوظائف إلى تؤديها.

مفهوم البنك المركزي: يمكن إعطاء مجموعة من التعريف للبنك المركزي نذكر منها:

التعريف الأول:

البنك المركزي عبارة عن مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسئولا عن إدارة النظام النقدي في الدولة وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وعلاوة على ذلك ماعدا بعض الاستثناء أن يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي يقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع.[2]

التعريف الثاني:

هو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.[3]

---

[1]- شقيري نوري موسى، **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، دار المسيرة، عمان الأردن، الطبعة 2009م 1429هـ ص 24، ص26.

[2]-ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة، 2008، ص 244.

[3]- عبد المجد حدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دارسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص51.

التعريف الثالث:

يعد البنك المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وتمثل السياسة النقدية واحدة من أهم جوانب السياسة الاقتصادية واحد أهم مجالات عمل البنك المركزي والتي تساهم بفعالية في تحقيق هذه الأهداف.[1]

أولا :وظائف البنك المركزي.

توجد عدة وظائف يقوم بها البنك المركزي، على غرار البنوك الأخرى نذكرها على التوالي:

1- الإصدار النقدي:

يتميز البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية،إذ لا يسمح القانون لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر، لقد كان امتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبطا في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، وفي واقع الحال، كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعي على بنوك إصدار- إن إصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى كان دائما امتيازا محصور بالدولة.

2- بنك الدولة وكيلها ومستشارها:

تقود البنوك المركزية في كل الدولة بوظيفة وكيل الدولة ومستشارها في المسألة المالية، وفي الحقيقة أن المؤسسات القديمة قامت بهذه الوظيفة حتى قبل أن تصبح بنوكا مركزية، إذ يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية، ويقدم سلفا مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض من الجمهور.

3- القيم (المسؤولة) عن الاحتياطات النقدية للمصاريف التجارية:

يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الأخرى، ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمدة على الاحتياطات النقدية لديه. وأن لجميع الاحتياطات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام المصرفي لأي بلد إذ يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية إلى جعل النظام الائتماني أكثر اتساعا وأكثر مرونة مما لو كان نفس المبلغ موزعا بين مصارف متعددة كل على انفراده كما أن

[1]- منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفي الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة شلف، ص 423

الجميع مثل هذه الاحتياطات يمكن أن يؤدي إلى أفضل استخدام وأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية الظروف الطارئة[1].

4- القيم على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية:

أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون الميزان الحسابي (المدفوعان) لصالح البلد، ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد . ومنذ التخلي عن فائدة الذهب اتخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة عمليات التحويل الخارجي وساعدت الموجودات الأجنبية لدي البنوك المركزية من تلاقي الخبرات التي يمكن أن تتعرض لها عمولاتها الوطنية كما استخدمت كوسيلة للحفاظ استقرار سعار الصرف .

5-آخر ملجأ للإقراض:

ارتبطت وظيفة الملجأ الأخير للإقراض تاريخيا بتلك الوظيفة الخاصة بإعادة القطاع، حيث كانت الوظيفة الأولى تنجز من خلال الوظيفة الثانية، وقد سبقت وظيفة إعادة القطع وظيفة الملجأ الأخير للإقراض. وفي الأصل كان تعبير (إعادة القطع) يطبق فقط على الأوراق التجارية التي تجلب إلى البنك المركزي من قبل البنوك التجارية، وبيوت القطع (الخصم) أو سماسرة الأوراق الذين هم بحاجة وقتية للأموال ولا يمكن تدعيم موجود هم النقدي بأي طريقة أخري أو على الأول ليس بطرق أكثر ملائمة أو أكثر فائدة من إعادة قطعها لدي البنك المركزي.

6- بنك المقاصة المركزية :

طورت وظيفة المقاصة والتسوية المركزية أولا من قبل بنك انجلترا حوالي منتصف القرن التاسع عشر، ووفقا لما أوردهsporangeانه في سنة 1854 تم تبني كلفة تسوية الفروقات بين المصارف المختلفة في نهاية كل يوم ناقص dail clearing بتحويلات بين حسابات المصاريف لدى بنك انجلترا، وأن أغلب البنوك المركزية الجديدة قبلة القيام بهذه الوظيفة كوظيفة تلقائية لبنك البنوك وقامة بعض البنوك المركزية بوضع نصوص معينة في قوانينه اشترط عليها القيام بوظيفة تسهيل الالتقاء بين المصارف.[2]

[1]-.ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 247، ص 252، ص253.

[2] – ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سيق ذكره، ص 25، ص 256.

ثانيا: خصائص البنوك المركزية.

1- ملجأ المؤسسات النقدية:

البنك المركزي هو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول النقدية إلى أصول حقيقية وهذه الأخيرة إلى أصول نقدية وهو الذي يعمل على خلق النقود التي تعتبر وسيلة من وسائل الدفع التي تتمتع بالقدرة على الوفاء بالالتزامات.

2- الهيئة العليا في النظام المصرفي :

يأتي البنك المركزي في قيمة الجهاز المصرفي إذا يمكنه التأثير على البنوك التجارية في خلق نقود الودائع من ناحية ويمثل سلطة الرقابة العليا من ناحية أخرى.

3- مبدأ الوحدة :

يمتاز البنك المركزي من غيره من المؤسسات المصرفية بميزة الوحدة فلكل اقتصاد وطني معين بنك مركزي واحد يعمل على إصدار النقود ويشرف على عمليات منح الائتمان غير أنه يجب أن نوضح مبدأ وحدة البنك المركزي لا تتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية إذا تتواجد موزعة في قطاعات جغرافية معينة وهذا ما يسهل من تأدية البنك المركزي لمهامه والوظائف المخولة له.

4- المصدر الوحيد:

وحدات النقد القانونية الصادرة من طرف البنك المركزي لها قوة إيراد غير محدودة لتسديد الديون وسيلة مبادلة مقبولة من طرف الجميع أي له صفة القبول العام وهي أيضا نقود نهائية لا تقبل التحويل إلى أنواع أخرى من النقود وتتميز هذه النقود بوحدة مصدرها الذي هو البنك المركزي على عكسه الودائع التي تهدد أشكالها بتعدد مصادرها.

5- الملكية العامة للدولة :

البنك المركزي هو مؤسسة عامة وهو منهج تسير عليه معظم اقتصاديات العالم بحيث يجب أن تكون الدولة مالكة لهذا البنك وهي ضرورة تحميله أهمية وخطورة الوظائف التي تقوم بها البنك سواء من حيث إصدار النقود القانونية أو من تأثيره في خلق الودائع وما يترتب عليه من نتائج متعلقة بالسياسة النقدية.

المطلب الثاني: البنوك التجارية.

البنوك التجارية commercial banks أو كانت تسمى في بعض الدول بنوك الودائع Deposits banks لها تعريفات متعددة منها :

التعريف الأول:

البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[1]

التعريف الثاني:

البنك التجاري مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فإنه ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى هو تقديم نوعين من الخدمات وهما، قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم.[2]

وظائف البنوك التجارية:

- الاحتفاظ بودائع العملاء بالحسابات الجارية – تحت الطلب- والتي تستخدم خلالها: الشيكات، الحوالات وبطاقات السحب الآلية وبعض بطاقات الائتمان بالإضافة إلى ودائع الادخارية والودائع لأجل.

[1]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010-1454، ص 58.

[2]- السيد عبد الفتاح إسماعيل ، عبد القادر علي حذفي ، **الأسواق المالية(سوق رأس المال، البورصات البنوك، صناديق الاستثمار**، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة، 2009، ص 137.

- القيام بعمليات الإقراض بغرض الاستثمار عن طريق استخدام الودائع مثلا، في منح القروض فصرة الأجل للعملاء بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو بضمانات شخصية.
- تقديم التسهيلات الائتمانية لرجال الأعمال والمستثمرين.
- أعمال أخرى مثل: تقديم الاستثمارات للعملاء، إدارة ثروات العملاء، أعمال الحفظ والتخزين، القيام ببعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية مثل: الشراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، وتحصيل الكربونات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات .
- فتح الاعتماد المستندي وإصدار الخطابات لضمان وتمويل التجارة الخارجية .
- شراء وبيع العملات الخارجية.
- ولكن من الناحية الاقتصادية تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين هما: تعبئة المدخرات وتوليد نقود الودائع.

أولا: الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين:

فتقوم البنوك التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين المقرضين والمقترضين .فهي تتلقى الودائع من الأفراد أو المنشآت وبذلك فهي تقوم بوظيفة تعبئة مدخرات المجتمع تمهيدا لإقراضها إلى المشروعات، أي أن هذه البنوك تقوم بدور الوسيط بين وحدات الفائض المالي و وحدات العجز المالي.

ثانيا: توليد نقود الودائع:

إن أهم ما تقوم به البنوك التجارية ولا يقوم به أي نوع أخر من البنوك هو الدور الذي تقوم به البنوك التجارية في التأثير على وسائل الدفع من خلال زيادة أو تخفيض النقود المصرفية نقود الودائع.[1]

في الغالب، وقد يتم تسديده للبنك مانح الائتمان هذا في يوم منحه، وقد يحصل مثل هذا التسديد لفترة قصيرة جدا، حيث تمكن كشف الحساب وجعله حديثا بقدر الحساب الجاري المدين أو جزء منه عندما يكون رصيد صاحب الحساب صفرا و يرد سحب عليه يغطي من السحب على المكشوف (الحساب الجاري المدين) وقد ترد إيداعات على الحساب بعد كشف الحساب وقد يتم ذلك خلال فترات قصيرة جدا كأن تكون دقائق

[1]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 58، ص 59.

معدودة في بعض الحالات يتم من خلالها تسديد الرصيد المدين للحساب (الحساب الجاري المدين) وبالتالي فإنه يمثل ائتمان طلب، أي يمكن تسديد من قبل المدين بدون ارتباط بأجل محدد له.

ثالثا : خصائص البنوك التجارية:

تتسم البنوك التجارية بثلاث خصائص هامة تميزها عن باقي المؤسسات المصرفية وتتعلق هذه الخصائص بالربحية، السيولة والأمان وفيما يلي عرض مختصر لهذه الخصائص.

1- الربحية:

إن طبيعة البنوك التجارية تقوم على أساس تلقي الودائع والتجارة بالنقود ويمكن الغرض الأساسي من وراء هذا النشاط تحقيق أقصي الأرباح الممكنة والمتمثلة من جهة في الفوائد التي يقدمها على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثيرا في إراداتها فإن زادت إرادات البنك التجارية بنسبة معينة يستلزم زيادة الأرباح وإذا ما انخفضت الإرادات بنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الأرباح التي من المفروض أن يحققها البنك التجاري وهذا ما يقتضي من إدارة البنك التجاري إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة مواردها ومن جهة أخري الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الموارد في المجالات التي تحقق لها الفوائد وفي مقدمتها القروض التي تمنحها هذه البنوك لعملائها وكذا الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي والنقدي بالإضافة إلى العمولات التي تحصل عليها لقاء تقديم خدمات وتسهيلات مصرفية.

2- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك التجاري في ودائع تستحق عند الطلب من ثم ينبغي أن يكون البنك التجاري مستعدا للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه من السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى في الوقت الذي يستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن مجرد إشاعة عدم توفير السيولة الكافية لدي البنك التجاري فهذا يكفي بأن تزعزع ثقة المودعين ويندفعون فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك إلى أزمة السيولة وبالتالي الإفلاس وبهذا الصدد على سبيل المثال بنك "أنترا" اللبناني الذي أضطر إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين وأقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1996 وذلك نتيجة الزيادة المفاجئة في عمليات السحب والتي لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

3- الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذا تزيد نسبة صافي الأصول10% وهذا يعني صغير هامش الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم في التمويل الاستثمارات فالبنوك التجارية لاستطيع أن تستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإن ازدادت الخسائر عن ذلك تؤدي إلى ضياع أموال المودعين وبالتالي إعلان إفلاس البنك من خلال الخصائص المشار إليها تستخلص وصول البنك التجاري إلى ثلاثة أهداف تتمثل في تحقيق لأقصي ربحية ممكنة من خلال زيادة الإيرادات.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تجنب التعويض للنقص التسديد في السيولة لما في ذلك من تأثير على ثقة المودعين وأخيرا الهدف الثالث المتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين ونشير هنا إلى أن هذه الأهداف من شأنها أن تحكم تشكيل السياسات الرئيسية والأنشطة السياسية للبنك التجاري.[1]

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة:

نظرا لتنوع الأعمال الاقتصادية والمبادلات التجارية فقد تنوعت وتعدد العمليات المصرفية وبالتالي ظهور أنوع متعددة مختلفة من المصارف لتواكب هذا التعدد والتوسع في الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور المصارف المتخصصة .

مفهوم البنوك المتخصصة:

للبنوك المتخصصة مجموعة من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

البنوك المتخصصة هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء حيث يكون البنك هنا مشروع فردي أو شركة أشخاص.[2]

[1]- السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، المرجع سبق ذكره ص 8، ص9.

[2]- فائق شقير، وآخرون، **محاسبة البنوك، دار المسيرة**، الأردن، طبعة الثانية، 2002، الطبعة الثالثة،2008، ص24.

التعريف الثاني:

فهي تقوم بالأعمال المصرفية الخاصة بالبنوك التجارية، ولذلك نجد أن هذه البنوك تعتبر بنوك متخصصة حيث يختص كل منها بنوع معين من الأنشطة فضلا عن أنها تتعامل في الإئتمان متوسط وطويل الأجل فهي تمارس نوعا من الأنشطة المتقاربة مع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات سوق المال ومن ثم فغن نشاط هذه البنوك يخرج عن طبيعة النشاط التجاري حيث أنها تتخصص في النشاط النوعي (زراعي، صناعي، عقاري...) .[1]

أنواع البنوك المتخصصة:

أولا:البنوك الصناعية.

الهدف الأساسي من إنشاء هذه البنوك و العمل على النهوض بالقطاع الصناعي في الدولة ولذلك فإن الحكومات عادة ما تساهم بحصة كبيرة من رأس المال هذه البنوك كما أنها توعز للجهاز المصرفي ولشركات التأمين الإسهام في رأس مال هذه البنوك.

وتكون مساهمة البنوك الصناعية في النشاط الاقتصادي عن طريق مد المنشآت الصناعية بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل وذلك بغرض تطوير آلاتها وإدخال التكنولوجيا الحديثة وبذلك تعمل على رفع الإنتاجية، كما أنها تساهم في إنتاج الصناعات الجديدة وأغلب القروض التي تمنحها البنوك الصناعية تكون مضمونة بضمانات عينية.

ثانيا :البنوك الزراعية[2]

هذه البنوك تعمل على النهوض بقطاع الزراعة عن طريق منح القروض للمزارعين للحصول على البذور والأسمدة وتسويق المحاصيل.

والأهم من ذلك أنها تمنح الزارعين قروضا طويلة الأجل وذلك بغرض شراء الآلات بهدف تطوير الإنتاج الزراعي والنهوض به، كما أنها تمنح القروض طويلة الأجل اللازمة لشراء الماشية واللازمة لاستصلاح الأراضي وقد تصل مدة قروض هذه البنوك 20 وتكون هذه القروض بضمان الأراضي الزراعية وبضمان المحاصيل والماشية .

[1] – أحمد فريد مصطفي، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،ص 295.

[2] – فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة، الأردن، طبعة الثانية، 2002، الطبعة الثالثة،2008، ص 24.

ثالثا :البنوك الإسلامية:

هو مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط لاقتصادي وتوفير الخدمات بما يتعلق مع الشريعة الإسلامية.

رابعا :البنوك العقارية:

وهي التي تقدم خدماتها المصرفية وتسهيلاتها الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات وذلك لغايات الإسكان والمشاريع العمرانية وقد تمتد لتشمل العمرانية السياحية.

-خصائص البنوك المتخصصة:

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية، أو قد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال.

وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة على مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطات ومخصصات البنك) أيضا على موارد خارجية، أي غير ذاتية ويغلب علي تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طرق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضا.

وجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي، وذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.[1]

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص35 .

المبحث الثالث: أنواع الائتمان المصرفي ووظائفه:

إن الغرض من الائتمان وطبيعة دوره في الحياة الاقتصادية يختلف بحسب طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم في المجتمع، ودرجة تطوره ونموه الاقتصادي لهذا سنتطرق في هذا المبحث الذي هو تحت عنوان أنواع الائتمان المصرفي و وظائفه من خلال تناول العناصر التالية:

-ماهية النظام المصرفي.

-أنواع الائتمان المصرفي.

-وظائف الائتمان المصرفي.

المطلب الأول: تعريف الائتمان.

توجد مجموعة من المفاهيم للعملية الائتمان نذكر منها:[1]

- يمكن تعريف الائتمان بأنه عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها، وغالبا ما تكون هذه القيمة نقودا. وهناك طرفان في عملية الائتمان الأول هو مانح الائتمان ويسمي بالدائن أو المقرض وثاني هو متلقي الائتمان ويسمي بالمدين المقترض وقد يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ آخر يسمي الفائدة تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة، ويلاحظ الدين والائتمان هما شيء واحد منظور إليه من وجهتي نظر مختلفتين هما وجهتي نظر طرفي الائتمان الواحد بعد الآخر، فالمقرض يمنح ائتمانا والمقترض يلتزم بدين .

- كما عرفه "thomas" الدين والائتمان هما الشيء نفسه، فالدين التزام بالدفع في المستقبل والائتمان هو المطالبة باستلام دفعات في المستقبل وحجم الديون تساوي حجم الائتمان.[2]

[1]- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص77.

[2]- إسماعيل إبراهيم الطراد والأستاذ خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر عمان ، الأردن الطبعة الأولى 2006 ص167.

- الائتمان هو الأساس المهم الذي تقوم عليه المصارف التقليدية في عملها، والائتمان يعني الأمان أو الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي ينمو بموجبها دفع قيمة في الحاضر، والدفع المؤجل لاحقا، إذ أن الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق عليه.[1]

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي:

يمكن تقسيم الائتمان إلى العديد من الأنواع والتي تتناسب مع الهدف الذي يراد الوصول إليه من خلال ذلك، وأهم هذه الأنواع تتمثل في:

أولا:أنواع الائتمان نحسب الغرض من الائتمان وهي:

1- الائتمان التجاري:

وهو الائتمان الذي يمنح لتمويل ممارسة النشاطات التجارية، أي الائتمان الذي تمنحه المشاريع الإنتاجية الصناعية، أو الزراعية، لتجار الجملة، والائتمان الذي يمنحه تجار الجملة لتجار المفرد وتجار المفرد إلى المستهلكين كما أنه يتضمنه الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية حيث يرتبط معصمه بالنشاطات التجارية، وهزأهم أنواع الائتمان في الدول الرأسمالية لأنه الإدارة اقتصاديات هذه الدول من تصريف إنتاجها حتى يوفر حافزا لمشروعاتها على الاستمرار في الإنتاج، وإجراء التوسع فيه.

2- الائتمان الاستهلاكي:

وهو الذي ساعد على توفير التمويل للأفراد من أجل حصولهم علي السلع والخدمات لغرض استخدامها في استعمالاتهم الشخصية الاستهلاكية، وهو الائتمان الذي يمنحه تجار المفرد إلى المستهلكين، وكذلك المصارف وبالذات التجارية إلى الأفراد لأغراض استخدامه اقتناء السلع الاستهلاكية، وهذا النوع من الائتمان ازداد بدرجة واضحة في الدول المتقدمة بالذات بسبب تنامي الاستهلاك المرتبط بزيادة الدخول في هذه الدول، وزيادة القدرة علي إنتاج السلع الاستهلاكية .

[1]- فلّيح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 236.

3- الائتمان الاستثماري:

وهو نوع من الائتمان الذي يرتبط بتوفير التمويل لإقامة المشروعات الإنتاجية الجديدة، أو توسيع المشروع القائمة، أو إحلال معدات رأسمالية التي تتعرض لاندثار نتيجة التقدم الفني، أو الزمني، أو نتيجة الاستخدام، ويعتبر هذا النوع من الائتمان مهما للدول النامية التي تفتقر للقدر الكافي من الطاقات الإنتاجية التي تمثلها المشروعات الإنتاجية بسبب انخفاض عدد هذه المشروعات، وانخفاض حجومها، وضعف درجة تنوعها وهو الائتمان الذي يرتبط بالأجل المتوسط، بل و الطويل في الغالب، ارتباطا بطبيعة الاستثمار الذي يتيحه هذا النوع من الائتمان نحو تمويله، وبهذا فانه يختلف عن الائتمان التجاري والاستهلاكي نظرا لطبيعتها ذات الأجل القصير في الغالب.

4- ائتمان المضاربة:

وهو نوع من الائتمان الذي يتم استخدامه من اجل تمويل عملية بيع وشراء الموجودات سواء غير المنقولة منها كالعقارات أو المنقولة كالسيارات، أو الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى الذي يتسع التعامل بها وتوفير التمويل للمضاربة بها عن طريق بيعها وشرائها والحصول علي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع، وبالذات في الأسواق المالية والنقدية التي تطورت بدرجة كبيرة، واعتمادا على الائتمان الذي يتم توفيره للقيام بذلك، وهو ائتمان طبيعته قصيرة الأجل في الغالب .

ثانيا: الائتمان حسب الفترة الزمنية للائتمان ويتضمن :[1]

1-الائتمان قصير الأجل:

والذي تكون مدته عادة سنة فأقل، وتستخدم في الغالب لتمويل العمليات التجارية، وتوفير التمويل التشغيلي للمشروعات الإنتاجية، أي لدفع الأجور والمواد الخام، وكذلك يشتمل الائتمان الاستهلاكي ائتمان المضاربة، ومالي ذلك، والتي تكون الفترة المطلوبة لاستخدام مثل هذا النوع من الائتمان قصير الأجل.

[1]- فلّيح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص375.

2-الائتمان متوسط الأجل:

والذي تتراوح مدته بين سنة وخمس سنوات ويتم استخدامه عادة لاقتناء أصول يمكنه تسديد الائتمان هذا من العائد أي الدخل الذي يتولد من هذه الأصول التي يتم استخدام الائتمان في اقتنائها.

3- الائتمان طويل الأجل:

والذي تكون مدته خمس سنوات فأكثر، ويتم استخدام هذا الائتمان في الغالب لتمويل رؤوس أموال إنتاجية، أي تمويل إقامة مشروعات إنتاجية، وتوسيع ما هو قائم منها، وكذلك الائتمان الطويل الأجل الذي يتم استخدامه في تمويل الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات، أو غيرها.

4-ائتمان الطلب:

وهو الائتمان الذي يكون قابلا للتسديد متى أراد المقرض ذلك، ومثاله الودائع حيث الطلب (الودائع الجارية) لدي البنوك التجارية حيث تمثل هذه الودائع ائتمان طلب بذمة البنوك وعليها تسديده متى أراد المودع ذلك وبالقدر الذي يريده في حدود رصيد حسابه، كما أن ائتمان الطلب تمثله الحسابات الجارية المدنية (السحب على المكشوف) والذي يمثل ائتمان طلب أي أن المدين بإمكانه تسديد هذا الائتمان ارتباطا بوضعه وظروف نشاطه حيث أن هذا الائتمان لا تحدده مدة معينة.

ثالثا: الائتمان المصرفي يحسب نوع الضمان:

ويقصد به الائتمان الممنوح إلى أطراف المختلفة وبواسطة الضمانات التي تقدمها هذه الأطراف إلى الجهة المانحة للائتمان، ويمكن تقسيمه إلى نوعين:

1- الائتمان الشخصي:

ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى المقترضين دون أن تقدم خدمات عينية من قبلهم إلى الجهة التي منحتهم الائتمان وإنما يكتفي بوعدهم بسداد القروض التي حصلوا عليها، عندما يحين موعد السداد المثقف عليه، وتعد المصارف هذا (الوعد أو التعهد) ضمانا كافيا لمنحها القروض استناد لثقتها في القيام المقترضين بسداد ديونهم ومن خلال معرفة المصارف بمركز ومكانة مدينهم في السوق.

2-الائتمان العيني:

ويقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات (عينية)تكون أساسا للموافقة على منحهم القروض ومن هذه الضمانات العينية التي يمكن تقديمها من قبل المقترضين إلى المصارف، الأموال المنقولة أو غير المنقولة كضمان للمصارف لتحصيل ديونها عندما يحين موعد سدادها وبعكسه عندما يتعذر على المقترضين سداد مديونيتهم من ديون فإن مصارف تكون قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية المقدمة إليها من المقترضين عند الإنفاق على القرض.

رابعا: الائتمان المصرفي الجهة الطالبة له:

ويقصد به نوعان من الائتمان الأول عام والثاني خاص

1- الائتمان العام:

ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية

2- الائتمان الخاص:

تتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية[1].

ومهما يكن نوع التصنيف للائتمان المصرفي فإنه لا يمكن الجزم بانفصال كل نوع من التصنيفات أو التقسيمات عن الآخر.

المطلب الثالث :أغراض الائتمان المصرفي ووظائفه:

يمكن تحديد وظائف وأغراض الائتمان المصرفي الأساسية وحصرها في الجوانب التالية:

1- وظيفة تمويل الإنتاج:

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المعتذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف (النظرية النقدية)**، جامعة العلوم التطبيقة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013، ص 126، ص127.

فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين للحصول على الائتمان المصرفي عن طريق إصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والأفراد. وهذا يساعدهم على زيادة حجم الادخارات لدي الأطراف المشترية للسندات والأسهم، لذلك فإن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الوطني، هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين.

2- وظيفة تمويل الاستهلاك:

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع أجل لائتمانها، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الآتية بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلعة بواسطة الائتمان الذي تقدمهم لهم هيئات مختلفة، ويكون دفع أثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد على توزيع اتفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن .

ويساعد الائتمان الاستهلاكي أيضا على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن ثم يساهم في زيادة رقعة السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار.[1]

3-وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية للنقود والودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإجراء الخصم بين الأطراف المختلفة، ويمكن ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية والخدمية يتم بواسطة الشيكات وسيلة للدفع أو وسيطا للتبادل مع اعتماد أقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشئ عن تقدم العادات في المجتمع.

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف (النظرية النقدية)**، جامعة العلوم التطبيقة، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2013، ص 129.

خلاصة:

الجهاز المصرفي لا يعني بالضرورة تقديم الأموال من المصرف إلى الزبون، وإنما أصبح عملية يومية تهتم به قطاعات واسعة من الأفراد والمؤسسات والنشاطات وهو يتمتع بأهمية بالغة تزداد يوم بعد يوم، وهذا للتحولات العميقة ابتداء بالتطهير المالي إلى غاية استقلالية المؤسسات ثم الخوصصة والغرض من هذه الإصلاحات هو دفع النظام المصرفي لأداء دوره الأساسي باعتبار البنوك الممول الرئيسي لكل المشاريع واحتياجات المؤسسات وهو يسعى لتوسيع اهتماماته لمنح القروض وفق أسس ومبادئ عملية دقيقة.

الفصل الرابع:
انعكاسات العولمة المالية على المصارف العربية

تمهيد:

إن التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخر أو بما يعرف بالعولمة قد ألقت بظلالها على دول العالم الثالث ولعلنا من خلال هذا الفصل نركز على البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة وأثارها على القطاع المالي و المصرفي العربي والإسلامي والاستراتيجيات الممكن اعتمادها في مواجهة تحديات هذه الظاهرة حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى المحاور التالية:

- **المبحث الأول : مكونات الجهاز المصرفي العربي و أهم مؤشراته.**
- **المبحث الثاني :انعكاسات العولمة المالية على القطاع المصرفي العربي واستراتيجيات مواجهاتها.**
- **المبحث الثالث: انعكاسات العولمة المالية على القطاع المالي والمصرفي الإسلامي.**

المبحث الأول: واقع الجهاز المصرفي العربي في ظل البيئة المعاصرة.

يشهد الجهاز المصرفي العربي تنوعا كبيرا من حيث عدد مكوناته والتي تتنوع إلى مصارف تجارية وإسلامية واستثمارية ومتخصصة وطنية، بالإضافة إلى المصارف أخرى أجنبية، هذا وقد أحرزت المصارف التجارية العاملة في المنطقة العربية تطورات ايجابية عكستها أهم مؤشرات الجهاز المصرفي العربي نتيجة التطورات الايجابية على الصعيد الساحة المصرفية، وسنستعرض في هذا المبحث مكونات الجهاز المصرفي العربي أوهم مؤشراته، وأهم تطورات الساحة المصرفية العربية بالإضافة إلى جهود تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي العربي.

المطلب الأول: مكونات الجهاز المصرفي العربي وأهم مؤشراته.

يعتمد الجهاز المصرفي العربي تنوعا كبيرا من حيث عدد مكونات، والتباين وتنوع إلى مصارف تجارية وإسلامية واستثمارية ومتخصصة بالإضافة إلى مصارف أخرى أجنبية.

يتكون الجهاز المصرفي العربي من 470 مؤسسة مصرفية في عام 2007 تتنوع بين 267 مصرف تجاريا ووطنيا، و45 مصرفا إسلاميا وطنيا، و52 مصرفا استثماريا وطنيا، و49 مصرفا متخصصا وطنيا، و57 مصرفا أجنبيا، بحيث ترتكز المصارف في دول مثل لبنان (66 مصرفا)، والإمارات (42 مصرفا) والبحرين (56 مصرفا)، ومصر (54 مصرفا)، وبالنسبة إلى مؤشرات الجهاز المصرفي العربي فقد حقق أهم هذه المؤشرات ارتفاعا ملحوظا، وهذا ما سيتم إبرازه في النحو التالي:[1]

- وقد عززت المصارف العربية دورها على الصعيد العالمي من خلال تصنيف67 مصرف عربيا في العالم خلال عام 2006، توجد 51 مؤسسة مصرفية منها في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من النمو السريع الذي حققته المصارف العربية خلال السنوات الماضية إلا أن حجمها لا يزال ضئيلا مقارنة بمصارف الدول الصناعية، حيث تمثل موجودات ال 67 مصرفا عربيا حصة نسبتها أقل من 3% من إجمالي موجودات أكبر ألف مصرف في العالم.

[1]– صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 2008، ص139، ص140.

1- **إجمالي الموجودات**: بلغ حجم أصول المصارف العربية نهاية العام 2013 بنحو 3.3 تريليون دولار، بزيادة 8.6% عن نهاية العام 2014، حسب ما قدره محمد بركات رئيس اتحاد المصارف العربية في المؤتمر المصرفي العربي لعام 2015 في بيروت.[1]

2- **الودائع المصرفية**: حيث تشير بيانات الميزانيات المجملة للمصارف التجارية العربية ارتفاع إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية المقومة بالدولار نسبة 8.4 في % لتصل إلى حوالي 1906.1 مليار دولار في نهاية عام 2014، مقارنة مع نسبة نمو بلغت نحو 10.8 % خلال العام الماضي.[2]

وقد ارتفع حجم الودائع المصرفية بالعملات الوطنية الوطنية لدى المصارف العربية باستثناء المصارف في ليبيا قد سجل حجم الودائع أعلى ارتفاع في مصارف كل من السودان، مصر، الجزائر، عمان، السعودية، موريتانيا، بنسب: 21.2 /18.5 /16.2 /14.5 /12.4 /12.2 بالمائة على النحو التالي:

الجدول (3-1): تطور الودائع لدى المصارف العربية (2013، 2014) **(مليار دولار)**

السنة	الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	الودائع الجارية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية للقطاع الخاص	الودائع الإجمالية	الودائع الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2013	978.789	594.984	1573.769	1758.385	65
2014	1032.120	668.981	1701.101	1906.064	69
نسبة التغير (%)	5.4	12.4	8.1	8.4	

المصدر: الباحثتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2008، ص147.

[1]- جريدة الشروق المصرية، يوم الأربعاء 03 جانفي www.shorouknews.com/news.aspxp.cdate.2016

[2]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سنة 2014، ص:170.

وعلى صعيد حصة نمو نسبة الودائع للقطاع الخاص للدول العربية كمجموعة أقل من نسبة نمو الودائع الإجمالية، حيث تظهر البيانات ارتفاعها بنسبة 8.1 % ليصل إجمالي هذه الودائع إلى نحو 1701.1 مليار دولار في نهاية عام 2014، مقارنة مع نهاية العام السابق (2003) حيث بلغت 1573.8 مليار دولار، ونلاحظ ارتفاع قيمة الودائع الادخارية والآجلة بنحو 5.4% خلال عام 2014 لتبلغ 668.981 مليار دولار (الجدول 1).

3- **القاعدة الرأسمالية:** حيث تشير بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى توصل تحسن القواعد الرأسمالية للمصارف العربية خلال عام 2014 بوتيرة أسرع بالمقارنة مع عام 2013 حيث تظهر البيانات أن إجمالي القاعدة الرأسمالية للمصارف العربية المقومة بالدولار نهاية العام 2014، لقد شهدت تحسن بنحو 7.3% ليصل هذا الإجمالي إلى حوالي 328.4 مليار دولار في نهاية عام 2014- مقارنة مع نسبة ارتفاع بلغت 3.9 % ليصل هذا الإجمالي إلى حوالي 303.7 مليار دولار خلال عام 2013. [1]

-وبصورة إجمالية يمكن تلخيص مؤشرات سالفة الذكر في الجدول: (2)

الجدول (3-2): أهم المؤشرات المالية للجهاز المصرفي العربي (2013، 2014) **(مليار دولار)**

المؤشر	سنة 2013	سنة 2014	نسبة التغير
إجمالي الموجودات	2964.095	194503.1958	%66.64
الودائع المصرفية	1737.1	1906.1	%9.73
التسهيلات الانتمائية (القروض)	1601.6	1850	%15.5
القاعدة الرأسمالية	303.7	328.4	%8.13

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص:146، ص149.

[1]- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، مرجع سابق، ص172.

المطلب الثاني: تطورات الساحة المصرفية العربية:

شهدت الساحة المصرفية العربية جملة من التطورات الجذرية، وقد تمثلت أهم هذه التطورات والتحولات فيما يلي:

1- تسارع عمليات الاندماج والتملك و الخوصصة في معظم الدول العربية (وقد تركزت هذه العمليات بصفة أساسية في مصر)، حيث شهدت الساحة المصرفية المحلية تطورت متسارعة باتجاه الاندماجات والتملك وإعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا و الخوصصة بهدف رفع كفاءة الجهاز المصرفي المصري، وفي هذا المجال تم إصدار القواعد والإجراءات الخاصة بعمليات الاندماج سواء الطوعي أو الإجباري.

2- تنافس العديد من الدول العربي على إقامة مراكز مالية ومصرفية دولية بهدف استقطاب استثمارات إقليمية ودولية إلى القطاع المالي والمصرفي، وفي هذا المجال تسعى دولة قطر لإقامة مركز مالي دولي على غرار مركز دبي العالمي ومرفأ البحرين المالي الدولي اللذان يستقطبان توظيفات مالية عربية وأجنبية تساهم بدورها في عملية التنمية المصرفية والمالية والاقتصادية في هذه الدول.

3- تنامي حركة الانفتاح والتحرر المصرفي في كافة الدول العربية وذلك من خلال عصرنة الأطر القانونية والتشريعية، والتي من شأنها أن ترسخ التطورات الاقتصادية والالتزام بالمعايير الدولية وإدخال عنصر المنافسة إلى السوق المصرفية المحلية، فعلى سبيل المثال دخلت العديد من المصارف العربية الخاصة إلى السوق المصرفية السورية، كذلك تم تأسيس خمسة مصارف عراقية خاصة، بالإضافة إلى منح البنك المركزي العراقي ثماني رخص مصرفية لمصارف عربية وأجنبية علاوة على مساهمة عدة مصارف خليجية وأجنبية في عدد من المصارف العراقية.

4- تزايد عمليات التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية العربية ومنها على سبيل المثال زيادة التوسع الإقليمي لعدة مصارف لبنانية في إطار سياسة الانفتاح الثابتة التي يشجعها البنك المركزي اللبناني، كذلك توسع مصارف في دول عربية أخرى في عدد من أسواق المنطقة وحدوث عمليات شراء ومساهمة في عدة أسواق مصرفية عربية به مجموعات مالية إقليمية.

5- ازدياد التوجه إلى إنشاء مصارف إسلامية جديدة وتحول مصارف تجارية إلى نشاط المصارف الإسلامية في المنطقة العربية، وهو الاتجاه الموازي للدخول المتزايد لعدد من المصارف الدولية إلى العمل المصرفي الإسلامي في عدة أسواق عربية.[1]

6- لجوء الكثير من المصارف العربية إلى زيادة رأس المال بشقية الأساسي والمساند، وهذا استعداد منها لاستكمال جهودها في مجال الالتزام بالمعايير الجديدة للجنة بازل، وما يفرضه ذلك من تطوير سياسات وأنظمة بيعنها، ومنها على سبيل المثال إدارة المخاطر المصرفية والمالية، و الحكومة الإدارية والمالية، والالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير المصرفية المحلية والدولية، والإفصاح المالي، ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعند القيام بتحليل كل ما سلف ذكره من هذه التطورات والتحويلات التي شهدتها الساحة المصرفية العربية والتي تعد استجابة واضحة للمستجدات والتطورات المصرفية العالمية – التي قمنا سابقا بالتعرض إليها بشيء من التفصيل في الفصل الأول من هذا البحث- نجدها تطمح إلى تحقيق أمرين بغاية الهيكلة، وهما:

- تعزيز القدرات التنافسية للجهاز المصرفي العربي.
- الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي.

أولا: تعزيز القدرات التنافسية للجهاز المصرفي العربي: حيث أصبح هذا الأمر مطلبا حتميا في ظل انعكاسات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (GATS)، واشتداد المنافسة في السوق المصرفية المحلية والعالمية، وهذا المطمح يرتكز على عدة ركائز أساسية منها:

- زيادة حجم المؤسسة المصرفية من خلال خوصصتها بشكل جزئي أو كلي، وهذا لفتح المبادرة أمام القطاع الخاص، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة البنوك العامة ماليا وإداريا.
- زيادة حجم المؤسسة المصرفية والاستفادة من وفرات الحجم الكبير، وهو ما يبرر عمليات الاندماج المصرفي في المنطقة العربية.
- زيادة الوجود المصرفي خارج الحدود الوطنية تحت ما يعرف بظاهرة التدويل التي ترتكز على تقديم الخدمات المصرفية للأفراد ومؤسسات الدول المضيفة سواء تم ذلك بإنشاء فروع مصرفية للبنوك الأم أو شراء ومساهمات

[1]- البنك الأهلي المصري، **القطاع المصرفي العربي وتحديات المرحلة المقبلة**، النشرة الاقتصادية، القاهرة، مصر، المجلد 59، العدد4، 2006، ص 61.

في الأسواق المصرفية لتلك الدول، وهذا يبرر عمليات التوسع المصرفي عبر الحدود الوطنية في المنطقة العربية، والذي يحمل في طياته ايجابيات عديدة منها توسيع قاعدة العملاء من أفراد ومؤسسات وتحقيق أفضل التوظيفات للبنوك الأم.

وهكذا واستناد غلى ما سبق يتضح مدى اقتناع مسؤولي الأجهزة المصرفية بضرورة تبني خيارات استراتيجية لاستيعاب إفرازات العولمة المصرفية، ويأتي في قائمة تلك الخيارات الاندماج والخوصصة والتدويل، والتي يضاف إليها خيارات أخرى من بينها إقامة مراكز مالية ومصرفية دولية سعيا لترسيخ مفهوم العولمة المصرفية وانتهاز فرص جديدة.

ثانيا: الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي: وهو م يهدف أساسا إلى زرع الثقة لدى المستثمرين الأجانب، حيث طالما اعتبرت الدول العربية من بين الدول التي تزيد فيها المخاطر المالية والمصرفية بالإضافة إلى أن من شأن الالتزام بالمعايير الدولية للعمل المصرفي أن يساهم في تعزيز الأجهزة المصرفية العربية ووقايتها من الأزمات المصرفية التي قد تمتد أثارها إلى القطاع الاقتصادي ككل.

وبصفة عامة تعتبر هذه التطورات في الساحة المصرفية العربية عبارة عن تحولات جذرية لتعزيز اندماج الجهاز المصرفي العربي كلك في الجهاز المصرفي العالمي، غير أنه توجد مكامن ضعف عديدة تحد من الآثار الايجابية لهذه التطورات، وهو الأمر الذي يفرض على الجهاز المصرفي العربي المتعامل معه بجدية.[1]

المطلب الثالث: جهود تطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي العربي:

تبنت المصارف العربية سياسيات متعددة لإصلاح وتطوير القطاع المالي، حيث اختلفت عدة السياسيات قدما بين الدول على اختلاف أولوياتها فإصلاح هذا القطاع وتحريره شمل مرحلتين الأولى وفق العمل بسياسيات الكبح المالي بما في ذلك إزالة كافة الضوابط الإدارية على إشعار الفائدة وهيكل الأصول...إلخ، وفي المرحلة الثالثة أي لقاء إعادة تأهيل المصارف أمثل حجز الزاوية في الإصلاحات المالية والمصرفية في الدول العربية في فك الدول المسيطرة الذي يقوم به فهذا القطاع في سند الموارد وتمثلت فهذه الإصلاحات في ما يلي.

أولا: تحرير أسعار الفائدة:

[1] – البنك الأهلي المصري، **القطاع المصرفي العربي وتحديات المرحلة المقبلة**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة مماثلا في معظم الدول العربية، وقد تم تحقيق ذلك على مراحل ولصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاحات في القطاع العينية ومع التقدم العام في تحقيق الاستقرار الحلي في الاقتصاد، وبصورة أساسية، بدأ العمل برفع أسعار الفائدة الأسمية وتبع ذلك على الفوز تحرير أسعرا الفائدة على الودائع، أما تحرير معدلات الإقراض، فقد تم بصورة تدريجية، وتم أثناء مرحلة الانتقال نحو التحرير الكامل لمعدلات الإقراض، استخدام معدلات استرشادية للتأثير على تحديد أسعار الفائدة على الأصول المالية الأخرى، وعلى سبيل المثال استخدام كل من تونس والأردن معدلات السوق النقدي لمعدلات استرشادية، بينما إلى إضافة هامش للوساطة أما بالنسبة لليمن فقد استخدام، ولا يزال يستخدم معدل إسنادي، وهو المعدلة الممنوح للودائع الآجلة، وقد تم التوصل إلى تحرير كامل الأسعار الفائدة في أوائل العقد الماضي عدد من الدول العربية منها الأردن ومصر، وتونس تبتعها عدد آخر من الدول في منتصف العقد منها المغرب واليمن وقطر وبعد إنشاء البنك المركزي والجزائر، وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة، في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسات تقيدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقة في هذه الدول.

ثانيا: الابتعاد عن الائتمان الموجه.

تم بالتزامن مع تحرير أسعار الفائدة، وإزالة الضوابط المفروضة على تخفيض الائتمان المقدم من البنوك على مراحل أيضا، كما تم تدريجا إزالة المعايير والمبادئ المشبعة التي كانت تحدد هيكل أصول المعارف، مثل نسبة القروض للودائع ومتطلبات الحصول على تفويض مسبق لتخصيص الائتمان والشراء الإلزامي الأدوات الدين العام وكذلك الائتمان المخصص لبعض القطاعات ذات الأولوية، وقد سهل من تحقيق هذه الأمور تعزيز وتقوية أوضاع المالية العامة والانتقال نحو آلية السوق في تمويل الخزانة.

ثالثا: التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة.

تم مقابلة الاحتياجات التمويلية للخزينة، قبل مرحلة الإصلاحات من خلال إلزام المصارف التجارية وشركات الوساطة المالية غير المصرفية بامتلاك أدوات الدين العام ذات العائد المنخفض من السوق وأدى هذا النوع من التمويل إلى مزاحمة القطاع الخاص وإعاقة نحو السوق الأوراق المالية، وقد أدت السياسات المالية التقليدية التي نظم انتهاجها في معظم الدول العربية، والتي صاحبتها سياسات نقدية تقيدية لتحقيق الاستقرار في الاسعار العامة وأسعار الصرف والتحكم بها، إلى سهولة الانتقال نحو توفير الاحتياجات التمويلية استنادا غلى

عوامل أولية السوق وذلك خلال إصدار أذونات الخزينة التي يتم بيعها بالمزاد، وشكل هذا الانتقال تحولا نوعيا في القطاعات المالية والمصرفية في هذه الدول حيث وقرت أذونات الخزينة أداة جديدة للإدارة الغير المباشرة للسياسة النقدية مهدة الطريق أمام تشجيع وتنمية أسواق الأوراق المالية.

ربعا: تطوير إدارة السياسة النقدية.

في ضوء تراجع العجز المالي وقيام السلطات بتمويلها عبر مصادر حقيقية غير تضخيمية، تحررت السياسة النقدية هذه الدول من الضغوط واكتسبت مزيدا من الاستقلالية وقد كان من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية التوجه نحو اعتماد السلطات التقدية بشكل أكبر على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسات النقدية لتحل تدريجيا محل أسلوب التنقل المباشر الذي دل الواقع العلمي على انه أقل كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها المتمثلة في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وبناء مستوى ملائم من الاحتياطات، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل يكفل تحقيق معدلات ملائمة من النمو الاقتصادي الحقيقي القابل للاستمرار، فالتدخل المباشر.

خامسا: الرقابة والإشراف الجهاز المصرفي.

عملت السلطات النقدية في الدول العربية على النصوص بأداء الجهاز المصرفي وتعزيز مستوى منعة وسلامته وهذا إدراكا منها لأهمية وجود جهاز مصرفي كفؤ وفعال يخدم أنشطة الاقتصاد الوطني، من خلال تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية المعاصرة، فقد اتخذت السلطات سلسلة من الإجراءات على هذا الصعيد من أبرزها رفع نسبة كفائة رأس المال الإجمالية المرجحة بالمخاطر بما يتماشا مع مقررات لجنة بازل، كما اتخذت السلطات النقدية العديد من التدابير الهادفة إلى ضبط المخاطر الناتجة من التركزات الائتمائية وبناء المخصصات لمواجهة الديون المتعثرة.

ويهدف تقيم نوعية توظيفات البنوك لموارد المختلفة، أصدرت السلطات النقدية في معظم الدول العربية تعليمات تتعلق بكيفية تصنيف الديون وتحديد المخصصات المطلوبة لها لدى البنوك وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الضمانات المقدمة مقابلها، ومدى قيام العملاء بخدمة مديونياتهم، إضافة إلى المخصصات العامة المطلوبة

للتسهيلات الجيدة، وذلك سعى إلى تطبيق المعايير الدولية المتعلقة ببناء لمدة المخصصات والأسس التي يجب إتباعها لتنمية الديون المشكوك فيها.

ومنه جانب أخر، عملت السلطات النقدية على تعزيز وتطوير أساليب الرقابة والتفتيش على مؤسسات الجهاز المصرفي، حيث اتجهت في معظم الدول العربية إلى العمل بأسلوب الرقابة الشاملة الذي يقوم على أساسه التفتيش على تعاملات البنك الواحد بجميع فروعه وليس على أساس الموضوع الذي يتم مراقبة أرائه فيه، وفي هذا إطار ثم في العديد من الحالات إدخال مفهوم (CAMEL) لغايات تقييم البنوك المرخصة والذي يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك من حيث كفاية رأس المال والموجودات والإدارة والربحه والسيولة.

سادسا: تطوير أسواق الأوراق المالية.

في إطار الاهتمام الكبير الذي أولته الدول العربية لتطوير ورفع كفاءة قطاعاته المالية والمصرفية، شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بموضوع إنشاء أسواق الأوراق المالية وتطويرها، باعتبارهما إحدى المقومات الأساسية لقطاع مالي كفؤ يوفر التمويل بالصورة والآجال المطلوبة من جاب القطاع الخاص.[1]

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد الأسواق النظامية في الدول العربية بلغ خمسة عشرة سوق في كل من الأردن، البحرين، تونس السعودية، عمان، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، الجزائر، العراق؟، قطر، السودان، فلسطين، الإمارات.

وقد شهدت هذه الأسواق خلال السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة على المستثمرين التنظيمي والتشريعي، هدف في م...إلى زيادة كفاءة دائما وتعزيز الدور الرقابي وتنشيط التعامل فيها.

[1]-البنك الأهلي المصري، **القطاع المالي والمصرفي وتحديات المرحلة المقبلة**، الفصل الحادي عشر، ص: 158، ص 164.

المبحث الثاني: إنعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي العربي

إن للعولمة المالية آثار متعددة على الجهاز المصرفي وهذا ما أشارت إليه الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بما، في أي دولة من دول العالم، وقد تكون هذه الأخيرة إما ايجابية أو سلبية وبالتالي فعلى القائمين على الجهاز المصرفي مهمة تعظيم المكاسب والايجابيات والتقليل من الآثار السلبية والتداعيات عند ادني مستوى، وبالتالي يمكن الإشارة في تركيز على عدد من الآثار للعولمة المالية على الجهاز المصرفي وذلك من خلال:

المطلب الأول: آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي العربي.

لقد خلف انتشار ظاهرة العولمة المالية آثار بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية حيث ادن إلى صياغة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثير من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والمصرفية .والتي تمثل أهم ملامحها فيما يلي:

أولا: تنويع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية .

شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول ،والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي ،وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية ،ثم الاتجاه إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول ،ثم الاتجاه إلى التأجير التمويلي ،وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية .كما وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصي مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية ، وقد تحقق المشنقات المالية عدة مزايا أهمها:

- التحكم والسيطرة على المخاطرة.
- تحسين معدلات الاقتراض والإقراض.
- استكشاف الأسعار في التسوق.
- تسهيل العمولات للوصول إلى الأسواق المالية المختلفة.
- تحسين السيولة.

كما أن تزايد تأثر البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية تغذيه موجة التحرر من القيود التي تتسم بها العولمة المالية بحث فتحت مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحا من قبل.

ثانيا: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.

لقد حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، ولقد اتضح من احدث التقارير على أكبر البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي، أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك ،نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية.[1]

ثالثا: تزايد حدوث الأزمات بالبنوك.

إن أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عدد من الدول، وحيث كان لهذه الأزمان تأثير شديد ا على مجمل اقتصاديات الوطنية، ولقد أثبتت إحدى الدراسات عام 1997 التي أجريت في 65 دول خلال الفترة 1980-1994 أن هناك علاقة وطيدة بين إجراء العولمة المالية والجهاز المصرفي.

رابعا: التحول إلى البنوك الشاملة

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زادة اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة ،وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر فدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات ،وتوظيف موارد ها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وأفتح وتمتع الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل علي تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي فدلا تشتد إلى رصيد مصرفي .بحيث لخدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك وتقوم استراتيجية البنوك النشاط

[1]– مرابط أسيا، **العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي**، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات جامعة البليدة، ص240، ص241.

على شيء استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرت المخاطر المصرفية وقد شملت استراتيجية التنويع محاور عديد فمناك المحور الخاص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية مثل التأجير التمويلي والاتجار بالعملة واصدرا الأوراق المالية وأداة الاستثمارات لصالح العملاء وغيرها والمحور الخاص بممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمنها شركة قابضة مصرفية والمحور الخاص لممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

خامسا: الاندماج المصرفي.

تعتبر موجه الاندماجات المصرفية التي تحدث في الوقت الحاضر من أهم الآثار التي أحداثها العولمة ،سواء بين كل من البنوك الكبيرة والصغيرة البعض ويبد وأن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا والاندماج المصرفي بشكل عام هو اتخاذ أكثر من بنك في بنك واحد أو كيانين مصرفين أو أكثر في كيان واحد وينطوي الاندماج أو الدمج المصرفي في الأمثلة الأكثر شيوعا على عملية مالية تؤدى إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى ويتخلى البنك المندمج عادة عن ترخيصه ويتخذ الكيان الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة وتضاف أصول وخصوم البنك الدامج وكل ذلك من خلال دراسة متأنية واتفاق محدد .

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من أنواع الاندماج المصرفي حيث يوجد الاندماج الأفقي الذي يتم من بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط، والاندماج الرأسي الذي ينم بين البنوك الصغير في المناطق لا المختلفة بالبنك والبنك الرئيسي في المدة الأخرى وهناك الدمج المختلط والذي يتم بين بنكين أو كثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة.[1]

سادسا: تزايد مخاطر أنشطة تبيض الأموال

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسيل الأموال حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم سويا حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال يأتي من غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وأهم هذه الأنشطة الاتجار

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديان البنوك**، الدار الجامعية، 2005، ص19.

بالمخدرات والاتجار في الأسلحة المحظورة والاتجار في السوق السوداء للسلع الهامة والإستراتيجية والعملات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة السرقة... الخ.

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط عمليات غسيل الأموال حيث نمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي مرحلة الإبداع النقدي ،ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل، مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر سلبيا على الاقتصاد القومي، وقد بد أن مواجهة عالمية لتلك ظاهر ة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.[1]

سابعا: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال واحترام المنافسة المصرفية

في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واحتدام المنافسة في السوق المصرفية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب

أولا: ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال.

مع تزايد العولمة المالية أصبح العمل المصرفي أكثر عرضة للمخاطر سواء كان نابحة عن عوامل خارجية أو داخلية وأصبح إلزاما على البنوك أن تحتاط لمده المخاطر وبهد وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أخرته لجنة بازل 1988،حيث أصبحت البنوك ملزمة بأن تصل شبة رأسمالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% لحد أدنى مع نهاية العام 1992 قدتم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعرف بمقررات بازل ،وهذا الإطار الجديد لكافية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا تسعي لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المصرفي.
- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.
- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

[1]– بن داودية وهيبة، **مداخلة بعنوان واقع الجهاز المصرفي في العربي العوامة المالية**، جامعة شلف، بدون تاريخ، ص 10

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل كفاية رأس المال يتمثل هدفه الرئتين في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي ،وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة، وبعتقد لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ على حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.[1]

ثامنا: احتدم المنافسة المصرفية:

لقد فتح عن تحرير الخدمات المصرفية التي جاءت بها اتفاقية الجات عام 1994 والتي تولت المنظمة العالمية للتجارة تطبيقها من بدية 1995مما أدى إلى اشتداد المنافسة في السوق المصرفية والتي أخذت ثلاث اتجاهات:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينما

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية إن احتدام المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي مما كان له أكثر ايجابي على الجهاز المصرفي أدى إلى ما يلى:

- الزيادة من كفاءات الجهاز المصرفي.
- تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة.
- تخفيض العمولات.
- زيادة كفاية تقديم الخدمات المالية.
- تحسين جودة الخدمة المصرفية.

[1]- زقاي فايز، **تأهيل الجهاز المصرفي الجزائر ى للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها**، مذكر ة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة -2014، 2015، ص65.

غير أن الجانب السلبي تمثل في عدم قدرة الكيانات المصرفية الصغيرة على المنافسة.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات المصارف العربية لمواجهة تحديات العولمة المالية:

لقد أدت المتغيرات السابقة إلى السيطرة على المؤسسات العالمة في الحقل المصرفي فكان لابد من وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف بقاء المؤسسات في دائرة المنافسة وتحقيق الميزة التنافسية، وقد برزت مجموعة من الخيارات الاستراتيجية والتي يمكن أن تساعد المصارف العربية على مواجهة هذه التحديات والاستحقاقات، وسنركز على ثلاثة خيارات فيما يلي:

1- خيار الصرفية الشاملة:

1-1-مفهوم البنوك الشاملة:

يمكن أن تعرف تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد بحيث أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[2] إذا فهي بنوك تقوم بإهمال كل البنوك وبالتالي فهي غير متخصصة وتنوع خدماتها ومصادر تمويلها.

وبالتالي فإن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على التنويع "بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والتنويع يعني ألا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة من القطاعات، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية تعتمد على ما يلي:

1- المتاجرة في الأوراق المالية وتقديم التأمين وتقديم القروض المصرفية.

2- إنشاء صناديق الاستثمار والمساهمة في إنشاء شركات التأجير التمويلي وشركات المقاصة وشركات جمع وإنتاج وبيع المعلومات وشركات السمسرة.

---

[1]- رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجه احتلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر**، رسالة مقدمة ممن متطلبات قبل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014، ص7، ص8.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، 2000، ص: 19.

3- القيام بالواسطة التجارية والتعامل في أسواق لا صرف الأجنبي والمساهمة في إنشاء مشروعات البنية الأساسية وشركات رأسمال المخاط.

4- توريق الأصول غير المتداولة.

5- تقديم القروض الجماعية.

1-2- منافع وتكاليف البنوك الشاملة:

تشمل هذه المنافع: وفرات الحجم، وفورات النطاق، زيادة تنويع الإيرادات ومصادر جديدة للأموال، أما بالنسبة للتكاليف فتركز في زيادة في السوق مما يؤثر على المنافسة وتناقض المصالح وتهديد السلامة التنظيمية.

1-3- متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة.

- ✓ تحتاج عملية إلى المصارف الشاملة توافر مجموعة من المتطلبات أهمها:
- ✓ إعلام مكثف الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها.
- ✓ مراكز تدريب متقدمة للمختصين في أعمال الصرفية الشاملة.
- ✓ تطوير التشريعات والقوانين للعمل المصرفي.

1-4- الارتباط بين خيار الصرفية الشاملة وعولمة النشاط المالي:

إن الربط بين العولمة والصرفية الشاملة يرجع إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في نمو العولمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة اضطرت بموجبها العديد من المصارف إلى اعتماد سيناريو جديد تمكنت من خلاله إلى الخروج من الإطار التقليدي للأعمال والأنشطة المصرفية وهو تيار الصرفية الشاملة، فادى إلى حصول تحرر تدريجي للنظام المصرفي والمالي والقيود التشريعية والتنظيمية، وزيادة التنافس وتقليل الفجوة بين المنشآت المالية والمصرفية، وأدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى إحداث تطورات متسارعة في الحقل المالي والمصرفي، مكنت من وضع استراتيجيات تسويقية مصرفية تعمل برضاء الزبون وتطوير المنتجات والمشتقات المالية.

2- خيار الاندماج.

2-1- مفهوم الاندماج:

من الضروري حتى تتمكن البنوك العربية من منافسة البنوك الأجنبة أن تقوم بزيادة رؤوس أموالها، ومما يساعدها في هذا المجال العمل على تحقيق الاندماج بين البنوك لتقوية الرأسمالية وجعلها قادرة على المنافسة.

ويعرف الاندماج بأنه اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان أو قيام إحدى الشركات بضم شركة أو أكثر إليها، كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وقد يتم بشكل إرادي أو إرادي.

2-2- دوافع ومبررات الاندماج:

إن غاية الدمج تحقيق أرباح صافية نسبتها، وارتفاع قيمة الأسهم، وبالتالي تكوين مجموعات بنكية تقدم سلسلة من الخدمات البنكية المتكاملة وتحقيق تغطية شاملة للبلد إضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في خارج الدولة.

ويمكن خلق قيمة مضافة بالطرق التالية:

- الاستفادة من وفورات الحجم ومن المزايا الضريبية.
- دمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها وتحسين الإدارة المستهدفة.
- تقديم تمويل منخفض التكلفة وزيادة ربح أسواق المنتجات.

وقد أصبحت عمليات الدمج المصرفي من المتغيرات الجديدة التي اكتسبت أهمية كبرى في ظل الاتجاه نحو عولمة البنوك وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على المنافسة العالمية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاها كبيرا للاندماجات المصرفية على الصعيد العالمي، حيث برز كأداة لتدعيم القدرات التنافسية للبنوك الدولية والاستفادة من اقتصاديات الحجم، وأداة للاستحواذ على الأسواق وتنويع النشاط.[1]

[1]- مصيطفي عبد اللطيف، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري**،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص258. ص260.

3- خيار الخوصصة:

إن الرغبة في مواكبة التطورات ومواجهة المنافسة الدولية وإصلاح أداء البنوك ومواجهة التحديات والتغيرات المالية، وظهور أنشطة جديدة كالصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والمنافسة والتوسع في الخدمات الالكترونية... التي تخلق تحديات جديدة يؤثر على أداء البنوك حتما نحو تحسين الأداء.

لذلك فإن الخوصصة تعد أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي وأهداف خوصصة البنوك ما يلي:

- ✓ زيادة التنافسية في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي.
- ✓ تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية.
- ✓ تحديث الإدارة وزيادة كفاءات أداء الخدمات المصرفية.
- ✓ ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.[1]

4- تنمية الموارد البشرية:

إن نجاح البنوك في تنفيذ استراتيجيات التطوير بكفاءة وفاعلية هو امر مرهون بتوفير كوادر بشرية عالية التأهيل معززة بتقنيات مصرفية معاصرة، وهو ما يتطلب تبني عدد من السياسات المتكاملة نذكر منها:

-تنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد كفاءات مصرفية على مستوى عالمي وتطوير نظم الإدارة من خلال برامج التدريس المتطورة وتطوير أدائهم في مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير نظم الصناعية المصرفية.

- إعداد البرامج التدريبية لمختلف المستويات الإدارية للوصول إلى درجة الاحتراف في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتمثيلية بقدر كبير من المرونة والفاعلية في ظل الإيقاع السريع لنشاطات الصرفية العالمية.

- رسم الاستراتيجيات اللازمة لإمداد المصارف التجارية بالخبرات الفنية المتخصصة سواء عن طريق إنقاذ البعثات أو استقدام الخبراء وخاصة في مجال المبتكرات التمويلية الحديثة والأساليب المتطورة في إدارة الموجودات والمطلوبات.

[1]- محمد العربي ساكر، وآخرون، **مداخلة بعنوان موقع الدول العربية من العولمة المالية، إشارة خاصة لحالة الجزائر**، مقدمة في إطار ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثارها الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006/07/22، ص10.

5- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي.

يعد تبني الحديث للتسويق المصرفي احد ركائز استراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء الجهاز المصرفي، حيث لم تعد البنوك في حاجة إلى موظفين تقليدين بل إلى بائعين محترفين للخدمات المصرفية، لذلك تبرز الحاجة إلى تحول البنوك إلى كيان تسويقي يركز على رغبات العملاء وكسب رضاهم عن الخدمات المقدمة وهو ما يستلزم:

-استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في تسويق الخدمات المصرفية عبر العالم مثل استخدم شبكة الانترنت الدولية للإعلان عن البنك.

- تهيئة بنية مصرفية مناسبة للعميل تمكن البنك من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين الانطباع المصرفي لدى العميل عن طريق انتقاء من يتعامل مع العملاء ممن يتوفر فيهم الصفات الشخصية المميزة مثل: اللباقة والذكاء والثقة والكفاءة.

- المساهمة في اكتشاف الفرص الاستثمارية ودراستها وتحديد المشروعات الجيدة بما يكفل إيجاد عميل جيد.

التركيز على أهمية تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف الحوار المتبادل مع العملاء.

تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

مراقبة ومتابعة المعلومات المرتدة في السوق المصرفي التي تتضمن قياس انطباعات العملاء عن مزيج الخدمات المقدمة، ومدى تقبلهم لها ورضاهم عنها وتحديد الأوجه الايجابية والسلبية التي يتعين الاستفادة منها.[1]

[1]- بن داودية وهيبة، **الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية**، جامعة شلف، بدون سنة، ص10.

المبحث الثالث: المصارف الإسلامية والتحديات التي تواجهها في ظل العولمة المالية.

إن توجه العالم يسير نحو العولمة حيث لا حدود ولا قيود ومع أن هذه العولمة متعددة المظاهر إلا أن العولمة الاقتصادية هي الأبرز والمسلمون يواجهون هذه الظاهرة من الناحية الاقتصادية مع مواكبة واقع قائم وهو وجود تكتلات اقتصادية كبرى كأوروبا والولايات المتحدة، كل ذلك يفرض على الأمة الإسلامية على كافة الأصعدة تحديات خطيرة، ويقع على عاتق البنوك الإسلامية تحديات كبيرة تتطلب إعمال التطوير اللازم لملاحقة تلك المستجدات من دون الخروج على طبيعة عملها والأسس التي قامت عليها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية وخصائصها.

إن الانتشار الواسع والكبير للبنوك الربوية في البلدان الإسلامية جعل الفقهاء والاقتصاديين يفكرون في إنشاء بنوك تتماشى مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، حيث برزت المصارف الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين.

أولا: مفهوم البنوك الإسلامية.

هناك تعريفات عديدة للبنوك الإسلامية.

البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار المباشر، وتقديم كافة الخدمات المصرفية في إطار الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار.[1]

كما يعرف بعض الكتاب والباحثون بما يلي:[2]

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[3]

---

[1]- محمود سحوان، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار النشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر، الطبعة الأولى، ص:97.

[2]- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**" مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها" عمان الأردن، عالم الكتاب الحديث، ط1، 2008.

[3]-محمد بن جاب الله، علال بن ثابت، **تحديات البنوك الإسلامية ومساعي في ظل اقتصاد السوق**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية بشار، 24- 25 أفريل 2006، ص 1.

يقصد بالمصارف الإسلامية تلم المؤسسات التي تبار الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء، بوصفه تعاملا محرما شرعا، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية:

للبنك الإسلامي عدة خصائص تميزه عن غيره من البنوك من أهمها.

1/عدم التعامل بالفوائد الربوية أخذا أو عطاء:

إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الأخرى هو استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله، وخاصة نظام الفوائد الربوية، وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة المسلمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

إن الأساس الذي تقوم عليه البنوك الإسلامية في إسقاط الفوائد الربوية من معاملاتها، هو أن الإسلام قد حرّم الربا، و تستعيض البنوك الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والدي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (المموّل وطالب التمويل).

2/ الطابع العقائدي :

المصارف الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي، وباعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظماً لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإنها تخضع (المصارف الإسلامية) للمبادئ والقيم الإسلامية التي تقوم على أساس أن المال مال الله، وأن الإنسان مستخلف فيه، ويترتب على هده الخاصية أن تتحرى المصارف الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها.

3/الاستثمار في المشاريع الحلال:

تولي البنوك التقليدية اهتماماً قليلاً بالانعكاسات الأخلاقية للنشاطات التي تموّلها. وفي مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديون في النظام الإسلامي في إطار من القيم الأخلاقية المنبثقة من الإسلام، وليس ثمة استثناء

[1]- أحلام بوعبدلي، **المتغيرات المالية والمصرفية المعاصرة وأثرها على البنوك الإسلامية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، غرداية، الجزائر، 2011.

بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع أن تموّل أي مشروع يتناقض مع نظام القيم الأخلاقية الإسلامية، فهي لا تقوم مثلاً بتمويل مصنع للخمور أو أية أنشطة يحرمّها الإسلام وتسبّب ضرراً للمجتمع.

إن اعتماد البنك الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب رأس المال وطالب التمويل في حالة الربح والخسارة، تجعل نشاطه مميزاً عن النظام الربوي الذي يسعى إلى طلب أعلى سعر فائدة ممكن، دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي توظّف فيها الأموال إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، في حين تخضع لقواعد الحلال والحرام في الإسلام كلّ ما يقوم به البنك الإسلامي من نشاطات، والتي تهدف في مجملها إلى تلبية حاجات المجتمع السياسية وتحقيق مصالحه العليا.

4/ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول هذا الدين، إذ أن البنك الإسلامي وباعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة المدّخرات من الأفراد والمؤسسات واستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة لمصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية أي أن البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لايهتم فقط بالحصول على العوائد، وإنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي.

5/ التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية المقترض :

في النظام المصرفي التقليدي ما يهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب هو مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح والخسارة أي النظام الإسلامي فإن البنك يتلقى عائداً فقط إذا نجح المشروع وحقق ربحاً، وبالتالي فإن البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع، أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع وخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوبية (التقليدية)، التي تقوم غالباً بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود والمشتقات[1]

[1]– سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات الصيرفة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة جيجل، 2010، ص306، ص307.

المطلب الثاني: إنعكاسات العولمة المالية على المصارف الإسلامية.

مرت المصارف الإسلامية منذ بدأ أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة منها ما يتعلق بكيفية عملها وفرص نجاحها فضلا عن استمرارها وقدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية، إلا أنها تجاوزت المراحل الأولى بنجاح وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية واسعة، إلا أن ابرز التحديات التي تواجهها هذه المصارف وأكثرها حدة وخطورة ظاهرة العولمة وبشكل خاص البعد المالي.

أولا: **إنعكاسات السلبية للعولمة المالية على المصارف الإسلامية:**

إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية أدى إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية والمصارف المحلية، ومنها المصارف الإسلامية والتي لا تزال غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة نظرا لمحدودية أحجامها وضعف إمكاناتها الاقتصادية، وتواضع خدماتها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية، ولم تجد المصارف الأجنبية العالمية صعوبة في خطف العمليات التمويلية الضخمة من أفواه المصارف المحلية؛ التقليدية والإسلامية، وذلك بسبب فارق الإمكانات وتوافر التقنيات الحديثة المتقدمة. إن وجود المصارف الأجنبية داخل الدول التي يوجد فيها مصارف إسلامية، يُمَكِّن المصارف الأجنبية من تحريك الأموال وفقاً لمصلحتها نتيجة سرعة اتخاذ القرار، دون مراعاة لضوابط تلتزم بها المصارف الإسلامية، فيما تحتاج المؤسسات المالية والمصرفية في الغالب لوقت كافٍ حتى يتم تدارس الأمر مع هيئة الرقابة الشرعية؛ كون أصحاب القرار في تلك المؤسسات لا يمكنهم البت في المستجدات حتى يشاوروا هيئة الرقابة الشرعية، مما يتطلب التفرغ الكامل للهيئة لتكون على صلة دائمة.

إن تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يقلل بدرجة حادة أو يلغي دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المالية الإسلامية، مما يضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية.[1]

2/ الإنعكاسات الإيجابية للعولمة على العمل المصرفي الإسلامي:

إن تحرير التعامل ف الخدمات المصرفية سوف يعمل على رفع كفاية وفعالية المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية لإثبات:

تطوير الأساليب والممارسات المصرفية باستخدام أحدث التقنيات المتاحة في العالم.

[1]– بشير بن عيشي، وآخرون، **أثر العولمة المالية على الأجهزة المصرفية**، إشارة خاصة للمصارف الإسلامية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة البنكية في ظل الحوكمة القانونية والاقتصادية، جامعة بسكرة، بدون صفحة، بدون سنة.

التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية، والاستفادة من تراكم الخبرة لدى المصارف الأجنبية.

يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من المعاملة بالمثل، وطلب الحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة في دول المصارف الأجنبية، سواء بإنشاء مصارف كاملة أو فروع لها، مما يوصل فكرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الدول المتقدمة، ويأتي دور الوعي الإسلامي في نشر الفكر السليم، بما يعزز دور الإسلام وحضارته في قيادة العالم.

إن الحملة الغربية المنظمة على المصارف الإسلامية ورغم انعكاساتها السلبية لها انعكاسات إيجابية على صعيد تنمية المصارف الإسلامية وتغذيتها برؤوس أموال عائدة؛ كأن يجري استثمارها في المصارف وأسواق المال الغربية خاصة، وتزداد هذه الإيجابية إذا ما أحسنت المصارف الإسلامية استحداث أدوات استثمارية أكثر فاعلية، وأغرت القطاع الخاص العربي والإسلامي في توظيف أمواله لديها بتقديم خدمات مصرفية متطورة تنافس الخدمات التي تقدمها المصارف الربوية، (فعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الثروات الخليجية الخاصة المستثمرة في الخارج حوالي 1200 مليار دولار).

ثانيا: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية:

1/ التحديات الداخلية:

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشريعية:

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية مع تعددها، وبين تلك الهيئات الشرعية وعلماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين متمسك بالأصل الشرعي، وبين محاول تبرير الواقع، ومن الملاحظ أن بعض المصارف الإسلامية . وللأسف . تعيش على تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلى درجة التساهل والتفريط.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي القانونية

عدم اعتراف المصارف المركزية بالمصارف الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها، ذلك أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات قد وُضِعَت في البلدان العربية والإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يتلاءم مع عمل المصارف الإسلامية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الاقتصادية:

منع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة، وتملك المعدات والعقارات واستئجارها وتأجيرها مع أن تلك الأعمال من صميم عملها، وندرة الاستثمارات طويلة الأجل والصغر النسبي للبنوك الإسلامية، كما أن فرض الضرائب المرتفعة وعوائدها يؤثر سلبا على نشاطها في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس أموال وفوائد البنوك التقليدية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي التشغيلية:

إلزام المصارف الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى المصارف المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهو ما لا يتفق مع منهجها، ومن التحديات في هذا المجال: زيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، مما يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمار جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية من النواحي الإدارية:

افتقارها إلى التنظيمات الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس، وقواعد المراقبة والتفتيش، وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطيات والسيولة، والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى.

2/ التحديات الخارجية:

هناك من التحديات تواجه المصارف الإسلامية يمكن تلخيصها في الآتي:

أ- التكيف مع البيئة الخارجية التي تتجه نحو العولمة: لابد أن تنهض المصارف الإسلامية بعبء التمهيد التدريجي للتكيف مع اتجاه عولمة الاقتصاد، وأن تتعاون بينها لتفادي الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، وأعتقد أن نجاح عمليات الاندماج وإطلاق السوق المالية الإسلامية الدولية، وتطبيق معايير الرقابة والمحاسبة الإسلامية سيساهم بفعالية في التكييف السليم دون خسائر.

ب- المنافسة الكبيرة من المصارف التقليدية: ويتطلب دفع هذا التحدي أن تعمل المصارف الإسلامية على تحسين مستوى إدارتها وعمليات الفنية، فلا تكتفي بأن تكون مجرد أوعية لتلقي الأموال، بل أدوات لاستثمارها، الأمر الذي يستدعي أن تعمل المصارف الإسلامية من جهة أخرى على إنتاج منتجات جديدة تكافئ منتجات المصارف التقليدية وتتفوق عليها، وبالتالي تعظيم مهارتها في الهندسة المالية الإسلامية.

ت- القدرة على تحمل المخاطر من خلال الكفاءة المالية والجدارة الائتمانية لقاعدة عملائة: ولمواجهة التحدي الماثل في هذا المجال يتعين على المصارف الإسلامية أن تستخدم أفضل الوسائل لإدارة المخاطر والائتمان وتقلب الأسعار في الأسواق، وهناك يرى ضرورة قيام وكالة إسلامية عالمية متخصصة في تقييم المخاطر وإدارتها بين المصارف الإسلامية.[1]

المطلب الثالث: المصارف الإسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3 :

إن الأزمة المالية لسنة 2008م التي مازال العالم يعيش تبعاتها حتى اليوم، والتي تسببت فيها البنوك؛ استدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل هذه الأخيرة، وذلك بوضع قيود أكثر صرامة عليهاّ للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلا.

وبناءاّ على توجهات الدول العشرين(G20) في سبتمبر 2009م أصدرت لجنة بازل للرقابة البنكية إصلاحات جديدة مست القطاع البنكي بتاريخ 2010/09/12م سميت بمعايير بازل 3 "دعائم الصدّ "، والتي تمثل حجز زاويةبالنسبة لعمليات الإصلاح البنكي، والتي د تخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2013م عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019م.

[1]- منور إقبال وآخرون، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية،المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، ص 82، 83،

وفي هذه الفقرة سنتكلم في البداية عن الجديد الذي جاءت لجنة بازل 3،ثم نتناول مدى إمكانية تطبيقها على البنوك الإسلامية:

1.متطلبات أعلى من رأسمال لاتفاقية بازل3 :

تقترح لجنة بازل أن يتم الرفع من الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النّسبة الحالية التي تبلغ 2%إلى 4.5%من متطلبات رأسمال الفئة الأولى، التي تشمل حقوق المساهمين وبعض الأدوات المالية المؤهلة، وسوف يتم الرفع من نسبة الفئة الأولى من 4%الى (6%أي الأموال الخاصة ،(كما تم إضافة الأموال التحوطية الإضافية وهي نسبة 2.5%من الأسهم العادية، وهذا لضمان احتفاظ البنك برأسمال حماية يمكن استخدامه لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والإقتصادية[1].

وهكذا فإن رأس مال الفئة الأولى الجديد يصبح 8.5%بعدما كان 4.5%في لجنة بازل *2،وسوف تصبح متطلبات رأسمال المفروضة من طرف لجنة بازل على البنوك 10.5%بعدما كانت %، 8أي رأسمال الفئة الثانية يبقى كما كان على حاله، كما تقترح كذلك لجنة بازل 3 تخصيص رأسمال تحوطي لمقابلة أزمات تقلب الدورات الإقتصادية في حدود 0%إلى ،2.5%أو من رأسمال آخر يضمن امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد.

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة :

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

ث-

الأولى : للمدى القصير وتُعرف ". ب **نسبة تغطية السيولة**" (، Liquidity Coverage) Ratioوتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه،ويجب أن لاتقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة .ذاتياً

الثانية :وتعرف ب ". نسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding : ") (

[1]- آيت عكاش سمير، **البنوك الاسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3، جامعة البويرة، الجزائر**، بدون سنة، ص17.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

Ratioلقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر

التمويل لدى البنك) المطلوبات وحقوق الملكية إلى (استخدامات هذه المصادر)الأصول ،(ويجب لا أن تقل

عن100 %.

ج-

وقد أضاف بازل IIIمعيار جديد وهو الرافعة المالية ، Leverage Ratio وتمثل الأصول داخل وخارج

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

الجدول رقم 1 : متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل 3 :

	حقوق المساهمين –الشريحة 1–	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأسمال التحوط	%2.5		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	0%0 – (2.5–)%		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط–بازل 3–	%7	%8.5	%10.5
بازل 2	%2	%4	%8

المصدر : من إعداد الباحثين

ش- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من –% 2وفق اتفاقية بازل – 2إلى4.5 %مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته % 2.5من الأصول والتعهدات

ص- لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 7%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال

ض- إلى 10.5%بدلا عن 8 % وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل إضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل رقم(2) يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال[1].

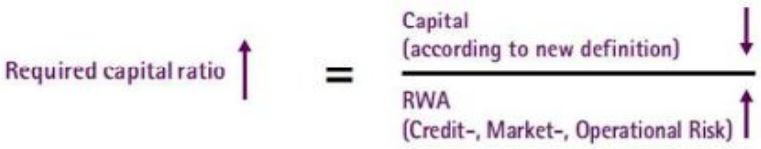

ط-

2.مدى إمكانية تطبيق معايير لجنة بازل 3على البنوك الإسلامية :

يمثل تطبيق اتفاقية بازل 3في البنوك الإسلامية أهم تحدي، حيث يشمل وجوب تحقيق المصارف لحد أدنى

لمعدل كفاية رأسمال، وكذا يجب أن يكون لدى المصارف سيّاسات لإدارة المخاطر المصرفية؛ وأن تكون هناك استراتيجية لرأسمال، بحيث يكون رأسمال المخطط متسقا مع حجم المخاطر الفعلية التي يواجهها المصرف.

1.2معدل كفاية الرأسمال :

تفرق معايير اتفاقية بازل 3بين الفئة الأولى " رأس المال الأساسي" والفئة الثانية " رأس المال التكميلي ، "

حيث يجبّ أن لا يقل رأسمال الفئة الأولى عن 80%تقريبا من الإجمالي الفئة الأولى والثانية.

إن رؤوس الأموال المصارف الإسلامية تتكون حتى الآن من حقوق ملكية المساهمين فقط، ولذلك فهي

رؤوس أموال أساسية لا تنخفض بأي حال من الأحوال؛ إلاّ في حالة الخسارة الفعلية الناتجة عن نتائج النشاط الفعلي للمصرف الإسلامي.

وهناك فارق جوهري بين طبيعة العلاقة بين المصارف الإسلامية والمودعين في حالة المصرف مضارب يستحق

جزءا مشاعا من الربح ولا يتحمل الخسارة إلاّ بمقدار رأسماله، فالمضاربة إذا انتهت بكاملها خلال

[1]- محمد بوزيان، وآخرون، **البنوك الاسلاميو والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة، واقع وآفق تطبيق لمقررات بازل3**، المؤتمر العالمي الثامنم للاقتصاد والتمويل الاسلامي- النمو المستدام والتنمية الاسلامية الشامل من المنظور الاسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011، ص32.

السنة المالية الواحدة فإن المحاسبة تكون كما يلي 1 :

– يسترد المصرف الإسلامي رأسماله المدفوع دون زيادة ولا نقصان إذا كان سالما بتمامه؛

فإذا نقص بسب خسارة ليس فيها من جانب العامل في المضاربةٍ ولا تعد مخالفة ولا تقصير فليس إلا له

رأسماله ناقصا الخسارة الحاصلة؛

وإذا زاد عن رأس المال ربح يقسم) بين رب المال والمضارب(بحسب النسبة المتفق عليها مسبقاً؛

فإذا تمت المحاسبة ولم يتمكن المضارب من في هو ما دفع من ذمته الربح المحقق بالفعل فيكون الربح المستحق

لرب المال في ذمة العامل؛

إذا حلت نهاية السنة المالية للمصرف الإسلامي والمضاربة قائمة؛ فمن الممكن –وهو الأوجه– إجراء المحاسبة

تم ما على بيعه من مال المضاربة.

فالمصارف الإسلامية لا تقوم بالوساطة بين المودعين والمستثمرين، وإنما بالمشاركة معهم وفق قاعدة الغنم بالغرم، وبالتالي فالمصرف الإسلامي يستطيع دوما تحميل جزء من أي خسارة للمودعين من خلال تحميل جزء من ذلك لأرباح العام دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث سحوبات تؤدى إلى إعسار البنك، في حين أن البنك التقليدي ملزم دائما بدفع الفائدة المتعاقد عليها مع المودع، وبالتالي فهو مجبر على ترك الاحتياطي من رأسماله لمواجهة ذلك، عكس البنوك الإسلامية التي تحمل المساهم والمودع غير ملزمة بترك الاحتياطي من رأس المال[1].

2.2تقييم المخاطر في البنوك الإسلامية :

بعدما تكلمنا عن مكونات رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلامية ومقارنته برأس المال في البنوك التقليدية حسبماتفرضه لجنة بازل، سنتناول كذلك فيما يلي المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والخاصة ا، ومن أجل سنقوم بإعداد الجدول التالي لتحديد تلك المخاطر :

[1]- آيت عكاش سمير، **البنوك الاسلامية وتطبيقات معايير لجنة بازل3**، ص 20، ص 21.

الجدول (4-3) :المخاطر التي تتعرض لها البنو ك الإسلامية

الخطر	البنك الإسلامي
خطر القرض	نفس الخطر
خطر السوق	تتعرض لكل أنواع مخاطر السوق ما عدا خطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل بالفائدة، و يتم تحديد هامش الربح في المفاوضات(المرابحة، الإجازة ، السلم...) بناء على دراسات سوقية و عوامل العرض و الطلب.
مخاطر التشغيل	نفس الخطر بإضافة خطر عدم توافر العمالة ذات المهارات المصرفية و الشرعية في نفس الوقت، و كذلك توافر برامج تشغيلية في مجال الحاسب الآلي تتناسب مع احتياجات المصارف الإسلامية.
مخاطر السيولة	هناك أسباب خاصة تؤدي إلى تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر السيولة، و هي كما يلي : -المانع الفقهي على تصكيك الأصول الحالية للمصارف الإسلامية التي في غالبها ديون فالأصول التي لدى المصارف الإسلامية ليست أصولا سائلة. -بسبب القيود الشرعية لا تتمكن المصارف الإسلامية كذلك من جلب موارد مالية عاجلة لأنه لا تتوفر السوق الثانية للمصارف الإسلامية
مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية	نفسها
مخاطر الإلتزام و المخاطر الرقابية و القانونية	نفسها
مخاطر السمعة	نفسها
المخاطر التجارية المنقولة	نفسها
مخاطر الرقابة الشرعية	عدم معرفة الصيغ الإسلامية مفهوم الرقابة و وضعية الهيئة داخل المصارف. التطبيق الخاطئ و المخالف للضوابط الشرعية.
المخاطر الأخلاقية	تتمثل في امانة و التزام العميل، و لقد تزايدت هذه المخاطر لأن التمويل الإسلامي يقوم علة الامانة وفق

	المنهج الإسلامي.
مخاطر صيغ التمويل الإسلامي	وتنشأ من خلال المشاركة في الربح و الخسارة كالمضاربة و المشاركة، و بعضها يقوم على الدين كالسلم و الاستصناع.

المصدر : من إعداد الباحثين

خلاصة:

تواجه المصارف العربية عموما والإسلامية بوجه خاص تحديا كبيرا يتمثل في العولمة المالية، حيث أخذ الانفتاح المالي على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي أبعاد وأثار متعددة وعميقة طالت كل النظم الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، ولقد جاءت أهمية تقوية وتطوير الأنظمة المصرفية في الوطن العربي لتتمكن من دعم التغيرات الاقتصادية والاستجابة للمطالب المتعددة والمتغيرة لقطاع الأعمال الخاص بالمنطقة العربية والتعايش في ظل المنافسة العالمية ومواجهة تحديات العولمة المالية.

خاتمة عامة

في عصرنا هذا أصبح اقتصاد أي دولة يعتمد كلية على الجهاز المصرفي بالدرجة الأولى، عن طريق توفير احتياجاته المالية حتى تستطيع تحقيق نمو مستمر، لذا والمساهمة في تطوير الاقتصاد.

يهدف موضوع انعكاسات العولمة المالية على أداء البنوك العربية إلى دراسة أهم الاستراتيجيات التي تبنتها البنوك من أجل البنوك من أجل مواجهة تيار العولمة الذي يواكبه بهدف قاطعة تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات المالية، من خلال تطبيق برنامج إعادة الهندسة الجديدة لصناعة الصرفية العربية.

العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل الحواجز الجزائية والقانونية التنظيمية، لتسويد بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في البحث على أعلى مردودية لتلك الأموال، والنظام المالي الدولي يمثل سوق شامل وموحد لرؤوس الأموال يتعامل بالمنتجات المالية الشاملة والتي من نواة العولمة المالية.

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض للاقتصاد، حيث يمثل الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية لأي بلد، فهو يلعب دورا رياديا في تنفيذ أهداف ومكونات تفعيل هذه الأساسات لرفع كفاءتها الإنتاجية وتطوير فعاليتها الإدارية.

اختبار الفرضيات:

-العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل الحواجز الجزئية والقانونية التنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات المالية من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف صيغ رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط في البحث على أعلى مردودية لتلك الأموال، والنظام المالي الدولي يمثل سوق شامل وموحد لرؤوس الأموال يتعامل بالمنتجات المالية الشاملة والتي من نواة العولمة المالية.

-يعتبر تنويع النشاط المصرفي و اعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية إضافة الى حدوث الأزمات في البنوك و الاندماج المصرفي من أهم آثار العولمة المالية التي مست المصارف العربية.

-بروز مجموعة من الخيارات كالصيرفة الشاملة و الاندماج المصرفي و خيار الخوصصة و كذا تبني المفهوم الحديث للتسويق من بين الاستراتيجيات التي ساعدت المصارف العربية في مواجهة تحديات هذه الظاهرة.

النتائج: من خلال هذا البحث تم التوصل الى النتائج التالية

- الهدف الرئيس للبنوك هو خدمة الاقتصاد وكذا ضمان استمرارية المنشآت الاقتصادية، وذلك من خلال سياسة افتراضية فعالة، تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر.
- تعتبر التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط والعمل المصرفي حيث اهتمت البنوك العربية بتكثيف الاستفادة من أحداث تقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها بكفاءة عالية.
- إدراك المصارف العربية لأهمية تطوير الخدمات المصرفية وذلك بالنظر إلى حقيقة ما تشكله عملية التطوير من ضمانه أساسية لبقاء هو استمرار، في ظل العولمة المالية.
- فرضت العولمة المالية منافسة شرسة من جانب البيانات العملاقة التي تدخل الأسواق المالية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير.
- لعبت العولمة بمختلف أبعادها دورا بارزا في ترابط اقتصاديات دول العالم.

- يجب على البنوك العربية التكيف مع بيئة منفتحة ومتحررة يرتكز العمل فيها على المنافسة وخاصة مع البنوك الدولية

- ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة ادارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغير المستمر في أوضاع السوق.

التوصيات:

- يجب على المصارف العربية في ظل العولمة المالية أن ترتقي إلى المستوى المطلوب منها وذلك عن طريق تغير جذرية مبنية على التأهيل في الجوانب.
- الاستخدام الأمثل للتقنيات الرقمية بما في ذلك تقنيات المعلومات والاتصالات لتنشيط الخدمات المصرفية.
- سن تشريعات وقوانين العولمة المالية في المجمعات العربية والإسلامية للاستفادة من ايجابياتها والحد من مخاطرها.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول في الميدان المالي والبنكي.

- العمل على إعادة النظر في الخريطة الجغرافية الحالية وذلك من خلال توسيعها بما يضمن سرعة تنفيذ الخدمات المصرفية.
- تشجيع اندماج المصارف الصغيرة في ما بينها وهذا قصد تكوين كيانات مصرفية كبيرة.

آفاق البحث:

وفي الأخير نعلم جيدا أننا لم نلم بجوانب الموضوع كلها، بل ما تزال بعض النقاط تستوجب التوضيح والدراسة بشكل أعمق والتي ارتأين إلى اقترافها في شكل مواضيع تتلخص فيما يلي:

- أثر العولمة المالية على تطويرا الخدمات المالية في الجزائر.
- مساهمة العولمة المصرفية في رفع كفاءة و فعالية البنوك العربية.
- وضع جهاز متخصص في كل بنك لقياس المخاطر التي تنتج عن العولمة المالية أو على الأقل وضع مسؤول للقيام بهذا المهمة مع عنصر الكفاءة الخبرة والمصداقية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها"**، الأردن، عالم الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، 2008.
2. أحمد فريد مصطفي، **الاقتصاد النقدي والدولي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر.
3. إسماعيل إبراهيم الطراد، خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الأولى،2006 .
4. بخراز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. بسام الحجار، **نظام النقد العالمي و أسعار الصرف**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2009.
6. جودة جعفر خطاب، **إعادة هيكلة المصاريف**، دار دليلة، عمان، الطبعة الأولى.
7. خبابة عبد الله، **السياسة السعرية في اطار العولمة الاقتصادية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية الطبعة 2009.
8. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
9. سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، دار نبلسية للنشر و التوزيع، الرياض 1419.
10. السيد عبد الفتاح إسماعيل، عبد القادر علي حذفي، **الأسواق المالية(سوق رأس المال، البورصات البنوك صناديق الاستثمار)**، الدار الجامعية- الإسكندرية 2009.
11. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر الطبعة الأولى عمان، 2010.
12. شاكر القروني **"محاضرات في اقتصاد البنوك"**، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديون المطبوعات الجامعية، 2008.
13. شذا جمال الخطيب، **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**، دار مجداوي للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1499-2008،
14. شقيري نوري موسى، **المؤسسات المالية المحلية والدولية دار المسيرة**، الاردن، 2009.
15. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
16. ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

17. عبد المجيد حدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دارسة تحليلية تقيمية**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

18. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2005.

19. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها–شركاتها– تداعياتها)**، الدار الجامعية، الطبعة 2008.

20. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديان البنوك**، الدار الجامعية، 2005.

21. عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وادارتها**، الدار الجامعية، 2000.

22. عبد الهادي الرفاعي، **العولمة و بعض الآثار الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عنها**، مجلة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد(27)، العدد (1)، 2005

23. فائق شقير وآخرون، **محاسبة البنوك**، دار المسيرة، الأردن، طبعة الثانية، 2002، الطبعة الثالثة،2008.

24. فلّيح حسن خلف، **النقود والبنوك**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2006.

25. فليح حسن خلف، **العولمة الاقتصادية**، جامعة آل البيت، الأردن، الطبعة، 2010.

26. مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2006.

27. محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة و التكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة 2013.

28. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج عمان الأردن، الطبعة الأولى 2006.

29. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة الأولى.

30. مصطفى رجب، **العولمة ذلك الخطر القادم**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2009.

31. مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية العالمية و حوكمة الشركات**، مكتبة العربي للنشر و التوزيع.

32. منور إقبال، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية.

33. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف (النظرية النقدية)**، جامعة العلوم التطبيقة، دار زحمران للنشر والتوزيع – عمان – 2013.

34. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريني، **آليات العولمة الاقتصادية، و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1431-2010.

الملتقيات:

1. بشير بن عيشي، **آثار العولمة المالية على الأجهزة المصرفية، إشارة خاصة للمصارف الإسلامية،** الملتقى الوطني الأول خول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، المركز الجامعي بشار دون سنة.

2. بن داودية وهيبة، مداخلة بعنوان **واقع الجهاز المصرفي العربي في ظل العوامة المالية،** جامعة شلف بدون تاريخ.

3. محمد العربي ساكر، مداخلة بعنوان **موقع الدول العربية من العولمة المالية، إشارة خاصة لحالة الجزائر** مقدمة في إطار ملتقى دولي حول **سياسات التمويل وأثارها الاقتصادية،** جامعة بسكرة 2006/07/22.

4. محمد بن جاب الله، علال بن ثابت، **تحديات البنوك الإسلامية ومساعي في ظل اقتصاد السوق،** الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية بشار، 24- 25 أفريل 2006.

5. مصطفى عبد اللطيف، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهتها، مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري،** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، شلف، 14و 15 ديسمبر2005.

6. مصيطفي عبد اللطيف، **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري،** ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة ورقلة.

7. ممرابط أسيا، العولمة وأثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي، ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات جامعة البليدة.

8. منصوري زين، **استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية**، ملتقى المنظومة المصرفي الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات – جامعة شلف.

المحاضرات

1. زنودة منى، **الإقليمية و العولمة**، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة، علوم سياسية، تخصص نظم الحكم والإدارة الإقليمية، 2012/2011.

مذكرات:

1. رحال عادل، **تحديث الخدمة المصرفية لمواجه احتلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوقفي الجزائر**، رسالة مقدمة ممن متطلبات قبل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2013-2014.
2. رشام كهينة، **واقع و آفاق الربط بين الأسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أمحمد بوقرةبومرداس، 2008-2009.
3. زقاي فايز، **تأهيل الجهاز المصرفي الجزائر ى للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها**، مذكر ة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة -2014، 2015.
4. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية،دراسة تجارب مختلفة**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2006-2007.
5. علي محاد أمينة، **فعالية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالةالبويرة** – 111، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج- البويرة، السنة الجامعية 2015/2014.

6. نادية العقون، **العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقاية و العلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية، 2013/2012.

التقارير و النشرات:

1. البنك الأهلي المصري، **القطاع المصرفي العربي وتحديات المرحلة المقبلة**، النشرة الاقتصادية، القاهرة مصر، المجلد 59، العدد4، 2006.
2. البنك الاهلي المصري، **القطاع المالي و المصرفي و تحديات المرحلة المقبلة**، الفصل الحادي عشر.
3. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008.
4. صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2014.

المجلات و الجرائد:

1. جورج كلاك، **تحديات العولمة، قضايا عالمية**، مجلة يواس ايه الأمريكية، مجلة الكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، فيفري، 2006.
2. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات الصيرفة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد7، جامعة جيجل، 2010.
3. عبد العزيز المنصور، **العولمة و الخيارات العربية المستقبلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.
4. محفوظ جبار، **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المتخلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002.
5. غربي محمد، **تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06.
6. جريدة الشروق المصرية، يوم الأربعاء 03 جانفي 2016.

تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي من بين أهم العناصر الأساسية في تسيير عجلة الاقتصاد الوطني فهو أداة للتخطيط المالي من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمسطرة من طرف السلطات العمومية، كما لا .بمكر تصور عملية إنتاج أو مبادلة في أي، عملية اقتصادية بدون هذا النظام.

ومن المعروف أن هذا !النظام قد عاش تدهورا كبيرا نتيجة أزمة النفط لسنة 1986 عندما انخفضت أسعار البترول، ونتيجة لهذه المؤشرات أصبح النظام المصرفي الجزائري في أزمة لعدم فعالية السياسة التمويلية. ومن هذه الوضعية التي آل إليها النظام المصرفي في الجزائر بدأت الحكومة بإصلاحات على جميع المستويات، وذلك لأنه يعتبر الحجم الأساسي في الاقتصاد و حتى يستوجب الاستعداد

بواجهة احتياجات التمويل للقطاع الاقتصادي و للسير على أسس تجارية داخل بيئة تنافسية و خصوصا الاقتصاد في مرحة عبور من الاقتصاد المسطر إلى اقتصاد السوق و انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC وإمضاء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

و سنحاول في هذا الفصل التطرق الى العناصر التالية:

المبحث الأول: الجهاز المصرفي و تطوره في الجزائر

المبحث الثاني: قانون النقد والقرض

المبحث الثالث: اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

المبحث الأول: الجهاز المصرفي و تطوره في الجزائر

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا فرنسيا واسعا، والقائم على أساس الاقتصاد الليبرالي الحر، فقد رفض النظام المصرفي الأجنبي تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري، ولم يكن أمام الجزائر المستقلة لكي تحقق تطلعا وطموحات في بناء مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية سوى تأميم المنشآت المصرفية.

المطلب الأول :النشأة ولمحة تاريخية عن النظام المصرفي في الجزائر

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا وخاصة بها، وتشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، واستمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة الثمانيات، ثم تليها في السبعينات والثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي عكست التوجيهات السياسية والاقتصادية آنذاك وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المعومة في التسعينات[1].

في المرحلة الممتدة من الاحتلال إلى غاية سنة 1985م، تميز النظام المصرفي الجزائري بتنظيم خاص وقواعد محددة للأداة، هي في الحقيقة انعكاس لهذا التنظيم، وكانت هذه الأطوار تسند إلى خلفية إيديولوجية وفلسفة عامة ارتكزت عليها كل متطلبات التنمية الوطنية، وكانت أساسا لكل فعل اقتصادي فأثرت الجزائر كأي بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي كان يتميز بالازدواجية، حيث ينقسم إلى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج، حيث كل ما ينتج يسوق نحو الخارج وخاصة فرنسا، فهذه الثنائية في الاقتصاد الجزائري ألقت بظلالها على القطاع المصرفي والمالي، حيث كانت هناك شبكتان للتمويل:

شبكة متطورة تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج التي كانت متمركزة في المدن والموانئ، وشبكة أقل تطورا تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي.

ولهذا فإن القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية، فالمؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل كانت تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى، ويتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات البنوك الفرنسية الكبيرة، وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي أين نجد في كل من أنواع ألتعاضدي أو التعاوني (SAP. SACAM) ويقدم هذا القطاع أساسا العم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من اقتصاد الإنتاج ألفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما

[1]- صوفان العيد ، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة** ،شهادة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ،فرع إدارة مالية ،2010_2011 ،ص3.

القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي والحرفي، الذي يضم الجزء الأكبر من السكان الذي كان مستثنى من الدائرة المصرفية

المطلب الثاني : التطور التاريخي للجهاز المصرفي

المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس من 1962-1970

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر النموذج المخطط لتنمية الاقتصادية، حيث قامت بـ[1] :

- تأسيس البنك المركزي عام 1962م، حيث اعتبر كبنك إصدار النقود القانونية وتم تمويله برأس مال قدره 400 مليون فرنك جديد، مملوك بالكامل للدولة[2]، يتكون من مجلس إدارة ومساعدين اثنين معينين من طرف الحكومة، مهمتهما مراقبة وتسيير وفحص دائم للملفات المودعة بالبنك[3].
- إصدار عملة هي الدينار الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب النقي للدينار الواحد
- إنشاء الصندوق الجزائري عام 1963م، تتمثل مهامه الأساسية في تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة المدى المتعلقة بالجانب الدولي
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عام 1964م، وقد أسندت له مهمة تشجيع الادخار والإسكان من سنة 1964 -1966

كما عرفت الساحة الوطنية غياب البنوك التجارية الوطنية، مما أدى بالبنك المركزي بدوره كبنك مركزي إضافة إلى قيامه ببعض أدوار البنوك التجارية كقبول الودائع وتمويل القطاع الزراعي والمؤسسات العمومية.

هذه الوضعية لم تدم طويلا، حيث عام 1966م تم تأميم البنوك الأجنبية التي كانت تعمل داخل التراب الوطني الجزائري[4].

وظهر على إثرها أول البنوك التجارية وذلك بإنشاء البنك الوطني الجزائري BNA بتاريخ 1966/06/13 برأس مال قدره 20 مليون دينار، وشكل قفزة مهمة في النظام البنكي الجزائري، حيث أزال التعارض بين البنوك التجارية والفلاحية، وأصبح وحده في الميدان الزراعي، وألغيت باقي البنوك في هذا المجال.

---

[1]- بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسعير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص70.

[2]- زكريا مدوم ،**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري** 1990-2000، دراسة تحليلية، ماجيستر، جامعةالجزائر2001-2002، ص 103.

[3]- شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات، 2000، ص66.

[4]- ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات ،ص491

وبعده أنشأ القرض الشعبي الوطني CPA عن طريق صدور مرسوم في 14 ماي 1967 برأس مال قدره 15 مليون دينار، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر، يمارس كل فعاليات البنوك الشعبية التي كانت آنذاك في كل من الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران، وكذلك الصندوق المركزي للقرض الشعبي الجزائري، وجاء كذلك ليخلق بعض البنوك الأجنبية في 13 ديسمبر 1966[1].

[1]- أحلام بوعبدلي ،**تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** ،مذكرة الماجستير ،جامعة محمد خيضر،بسكرة 2003 ،ص108.

الشكل رقم (3-1): هيكل النظام المصرفي الجزائري لفترة 1962-1970.

المصدر :أحلام بوعبدلي، **تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** ، ،مذكرة الماجستير ،جامعة محمد خيضر،بسكرة 2003 ،ص108.

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط المالي الاقتصاد(1971-1985).

في هذه المرحلة كان النظام المصرفي مرتبط مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، فتحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط، مهمتها الوحيدة تمويل المشاريع المخططة مركزيا.

وبذلك كان توزيع القروض يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بعين الاعتبار مردودية المؤسسات فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجاتها وكان مصدر هذه الموارد غالبا هو إصدار النقود من طرف البنك المركزي[1].

يتبلور الإصلاح المالي والمصرفي في شكله القانوني سنة 1971م، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، حيث أدخلت تعديلات على السياسة المالية والنقدية تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام عجز المصارف الوطنية عن تمويل الاستثمارات المخططة، وكان هذا الإصلاح وطد فكرة تخصص البنوك (التوظيف المصرفي)، إذ يستطيع لبنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة يفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد، فيقو هذا الأخير بمراقبة نشاطها وتسيير حساباتها[2].

المرحلة الثالثة: مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق منذ (1986-1990)

يمكن اعتبار سنة1986 بداية الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد وتقود التحول إلى اقتصاد السوق والمتمثلة في:

- قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك، حيث تم إدخال نظام إصلاحي جديد على الوظيفة البنكية، وكان هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ للنشاط البنكي، وهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية.
- قانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988 و المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،و إعطاء استقلالية في إطار التنظيمي الجديد للاقتصاد و المؤسسات
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد و القروض ، و يهدف إلى تحرير الاقتصاد الجزائري بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمورد فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطوير المؤسسات و البنوك ، و إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كما انه يسعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج.

[1]- بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسعير المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2]- صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، مرجع سبق ذكره، ص05.

- جاءت كل هذه القوانين هادفة إلى إعادة النظام المصرفي وظيفته و تنظيمه، حيث في ضلعها استطاع البنك المركزي استرجاع استقلاليته

المرحلة الرابعة: تطورات التشريع المصرفي الجزائري (1990– 2006)

– النظام رقم 90 – 01 المؤرخ في 04 جويلية 1990: جاء ليحدد رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية المسموح لها بممارسة نشاطهما في الجزائر ب500 مليون دج.

– النظام رقم 93 – 08 المؤرخ في 25 أفريل 1993: يأخذ هذا النص التنظيمي بعين الاعتبار الحاجيات الجديدة المشروعة في ما يخص الاكتتاب و فتح رأس مال الشركات في شكل أسهم.

– النظام رقم 95 – 04 المؤرخ في 20 أفريل 1995: الذي يكمل و يعدل النص التنظيمي رقم 91 – 09 المؤرخ في 14 أوت 1991 ا قواعد الحذر في تسيير البنوك و المؤسسات المالية، كما بعرف مصطلح رأس المال الخاص و كذا مصطلح المخاطر المحتملة .

– النظام رقم 97 – 01 المؤرخ في 08 جانفي 1997 الذي ألزم البنوك و المؤسسات المالية بالتسجيل المحاسبي لعمليات الاقتناء، تحويل الإقراضات و الإقتراضات للأوراق مهما كان شكلها.

– النظام رقم 2000 – 01 المتعلق بعمليات الخصم و القرض للبنوك و المؤشرات المالية، يعف في طياته مفهوم مقاييس و شروط عمليات إعادة الخصم للأوراق العمومية و الخاصة.

– الأمر 01 – 01 المعدل و المهتم لإحكام قانون النقد و القرض 90 – 10 الصادر في 27 فيفري 2001: توحيد قيادة الدولة و دعم الانسجام في المسعى المؤسساتي.

– النظام رقم 02 – 03 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002 الذي جاء بعد الهزة الكبيرة التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري جراء ما عرف بقضية بنك الخليفة و بنك التجاري و الصناعي الجزائري حيث يهدف إلى تحديد محتوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك تطبيقها .

– كان الأمر 03 – 11 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 90 – 10 و جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري .

– القانون رقم 04 – 01 الصادر في 04 مارس 2004، و يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر.

- القانون رقم 06 – 51 الصادر في 20 فيفري 2006، و يتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرقم، حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض و إلى سيولة موجهة لتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.[1]

[1]-بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسعير المصرفي** مرجع سبق ذكره، ص74

المبحث الثاني: قانون النقد والقرض

يعتبر قانون النقد والقرض الذي أصدر سنة 1990م دعامة قانونية لمسارات الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة وقفزة نوعية في تجسيد الإصلاحات التي تبنتها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث حمل هذا القانون في طياته مبادئ وميكانيزمات جديدة للعمل المصرفي والتي تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها الجهاز المصرفي الجزائري في المستقبل إضافة إلى أنه يهدف إلى تحقيق عدة أهداف.

المطلب الأول: مبادئ قانون النقد والقرض

حمل قانون النقد والقرض في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي و أدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و آليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليهاهذا النظام في المستقبل.أما عن مبادئه الأساسية فانه يمكن اختصارها في النقاط التالية:

أ–الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية، يعني ذلك اتخاذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بدلا من اتخاذها عل أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، و هذا بناءا على الوضع النقدي السائد و قد سمح تبني مثل هذا المبدأ بتحقيق ما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- استعادة الدينار وظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة.
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- إيجاد وضع لمنح القروض بشروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وهذا ما جعله يؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة العامة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لكافة النفقات العمومية، وذلك على الأخص عبر اللجوء إلى القروض وبشكل عام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما فسح المجال واسعا لعملية التمويل بالعجز، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما المسطرة.

قد اعتمد قانون النقد والقرض من أجل إزالة هذا التداخل في الأهداف والسلطات بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي بل أصبح هذا الأمر يخضع لبعض القواعد والأسس المبنية على دراسات نقدية واقتصادية.[1]وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق عدة أهداف أهمها:[2]

- منح استقلالية تامة للبنك المركزي، وضرورة تسديد ديون الخزينة المتراكمة تجاهه.
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

ج- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:

لقد أدى إصدار قانون النقد و القرض بإبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وابتداء من هذا أصبح النظام البنكي هو المسؤول على منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

ويسمح هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:[3]

- تناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية و خاصة المتمثلة في منح القروض.ذ
- أصبح توزيع القروض غير خاضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

---

[1]- بن عطاء الله حركاوي، بوسهوة سمير، **آثار الإصلاحات المصرفية على مكافحة تبييض الأموال**، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]- بلمقدم مصطفى، بوشعور راضية، تقديم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية"الواقع والتحديات"، شلف، 14-2004/12/15، الجزائر، ص 81.

[3]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك "دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007، ط02، ص197.

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

جاء قانون النقد والقرض لإلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية حيث كانت وزارة المالية تتحرك على أنها السلطة النقدية والخزينة تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وتتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك يمثل سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، وعليه أنشأ قانون النقد والقرض سلطة نقدية وحيدة ومستقلة ووضعها في هيئة أسماها مجلس النقد و القرض (Conseil de la monnaie et de crédit) وجعل هذا القانون هذه السلطة النقدية:

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية.
- مستقلة لضمان تنفيذها السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.
- موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في التسيير النقدي و تفادي التعارض بين الأهداف النقدية.

المطلب الثاني: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام المصرفي الجزائري سواء تعلق الأمر بهيكل البنك المركزي والسلطة النقدية أو بهيكل البنوك الأخرى.

1-بنك الجزائر:

"يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في المادة 11 بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1] ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا، وتعود ملكية رؤوس ماله للدولة، وهو لا يخضع لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 11-01-1998المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية ويسير جهازين هما المحافظ ونوابه ومجلس النقد والقرض.

2-البنوك التجارية والمؤسسات المالية:

تعرف البنوك التجارية بأنها أشخاص معنوية مهمتها العادية الرئيسية هي إجراء العمليات المنصوص عليها في قانون النقد والقرض حسب المواد التالية:

أ-المادة 66: تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، وكذا ومنع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل.

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، تقنيات البنوك "دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، ص99.

ب–المادة 67: تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير، لا سيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.

ج–المادة 68: تشكل عملية القرض في المفهوم هذا الأمر، كل عمل لقاء عوض يمنح لموجبه شخص ما أو بعد وضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح شخص آخر التزاما بالتوقيع كضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان، تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء، لاسيما عمليات القرض الإيجاري.

د–المادة 69: تعتبر وسائل دفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تمويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل.

هـ–المادة 72: يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية:

- عمليات الصرف.
- عمليات على الذهب والمعادن الثمينة والقطع المعدنية الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة وكل منتوج مالي واكتتابها وشرائها وتسييرها وحفظها وبيعها.
- الاستشارة والتسيير المالي والهندسة المالية وبشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات وإنمائها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.[1]

3–المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون (90–10):

إثر صدور قانون النقد والقرض بدأ انفتاح القطاع المصرفي تجاه القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتسارع وخصوصا بعد 1998 سنة انتهاء إنجاز برنامج التعديل الهيكلي وفي نهاية 2001 أصبح القطاع المصرفي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية عمومية وخاصة ومختلطة معتمدة من مجلس النقد والقرض، بالإضافة إلى بنك الجزائر والخزينة العمومية والمصالح المالية للبريد والموصلات. ومن المؤسسات المالية التي أنشئت عقب إصدار قانون النقد والقرض:

[1]- المواد مأخوذة من قانون النقد والقرض 03-11.

أ-البنوك الخاصة الجزائرية:

مع نهاية 2001 فإن البنوك الخاصة الجزائرية كانت كما يلي:

- الخليفة بنك وتم اعتماده من قبل مجلس النقد والقرض بتاريخ 27-07-1998.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA) وتم اعتماده في 24-09-1998.
- المجمع الجزائري البنكي (CAB) وتم اعتماده في 28-10-1999.
- البنك العام للبحر الأبيض المتوسط (BGM) وتم اعتماده في 30-04-2000.

ب-البنوك الخاصة الأجنبية:

لابد من الإشارة أن مجلس النقد والقرض قام باعتماد سبعة بنوك خاصة أجنبية وبنك مختلط وهم كما يلي:

- سيتي بنك (Cite Bank) وذلك بتاريخ 18-05-1998.
- البنك العربي التعاوني (ABC) وذلك بتاريخ 24-09-1998.
- ناتكسي أمانة بنك (Natexis Amana Banque) وذلك بتاريخ 27-10-1999.
- الشركة العامة (Societé generale) وذلك بتاريخ 04-11-1999.
- بنك الريان الجزائري (Al ryan algerian bank) وذلك بتاريخ 08-10-2000.
- البنك العربي (Arab bank) وذلك بتاريخ 15-10-2001.
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas) وذلك بتاريخ 31-01-2002.
- بنك البركة المختلط حيث رأس ماله مشترك بين بنوك عمومية جزائرية وبنوك سعودية خاصة وذلك بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي وتم اعتماده في 3-11-1990.

ج-المؤسسات المالية :

يوجد سبع مؤسسات مالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض وهي:

- البنك الاتحادي (Union Bank) وذلك بتاريخ 07-05-1995.
- السلام (SALEM) وذلك بتاريخ 28-06-1997.

- فينالاب (Finalep) وذلك بتاريخ 06-04-1998.
- مونا بنك (Mouna Bank) وذلك بتاريخ 08-08-1998.
- البنك الدولي الجزائري (Algerian international bank)وذلك بتاريخ 21-02-2000.
- سوفي ناس بنك (Sofinance) وذلك بتاريخ 09-01-2001.
- القرض الايجاري العربي للتعاون(Arab Leasing corporation) وذلك بتاريخ 20-02-2002.

ورغم أن النظام المصرفي انفتح كثيرا بعد صدور قانون النقد والقرض إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع حيث يتجمع لديها ما يقارب 90% من الموارد وتمنح 95% من القروض ويعود انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل ومنها ما يلي:

- القطاع المصرفي الخاص قطاع حديث النشأة.

- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من الدولة الجزائرية عموما والنظام المصرفي على الخصوص.

الشكل رقم (3-2): الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض

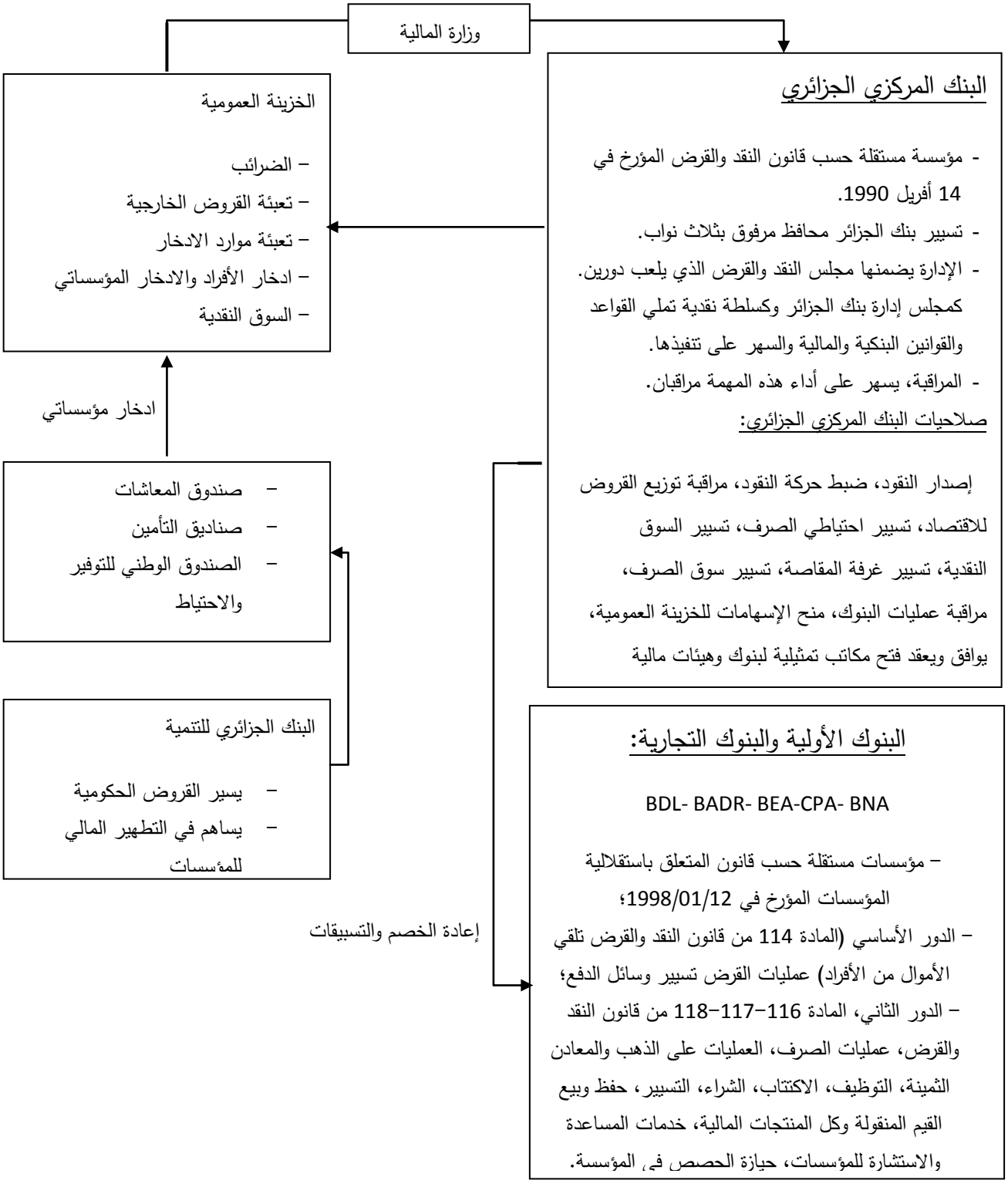

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ومع مرور سنوات تطبيق قانون 90-10 بدأت تظهر بعض الثغرات خاصة الإدارية منها، ومن أجل ضمان فعالية أكبر ودور أحسن لبنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة والتحكم أكثر في الوضع النقدي للبلاد، فقد تعرض هذا القانون إلى تعديلين أساسيين هما تعديل بالأمر 01-01 والأمر 03-11.

1- تعديلات عام 2001:

قامت السلطات الجزائرية بإجراء أول تعديل أساسي لقانون 90-10 عبر الأمر المعدل والمتمم رقم 01-01 المؤرخ في 27فيفري 2001، [1] حيث تم تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

أ-الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

ب-الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01-01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض وهذه الفقرة كانت تتضمن عدم السمح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

[1]- رشيد بوعافية، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات**، رسالة ماجستير، البليدة، 2005، ص129.

المادة 13 من الأمر رقم 01-01 :

تلغي هذه المادة أحكام المادة 22 من القانون 90-10 والتي تنص على أنه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات و يمكن تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة.

تتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية ولا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيف العمومي.

إنّ إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغيرات والتعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا للأمر 01-01.

الشكل رقم (3-3): شكل النظام المصرفي الجزائري في عام 2001.

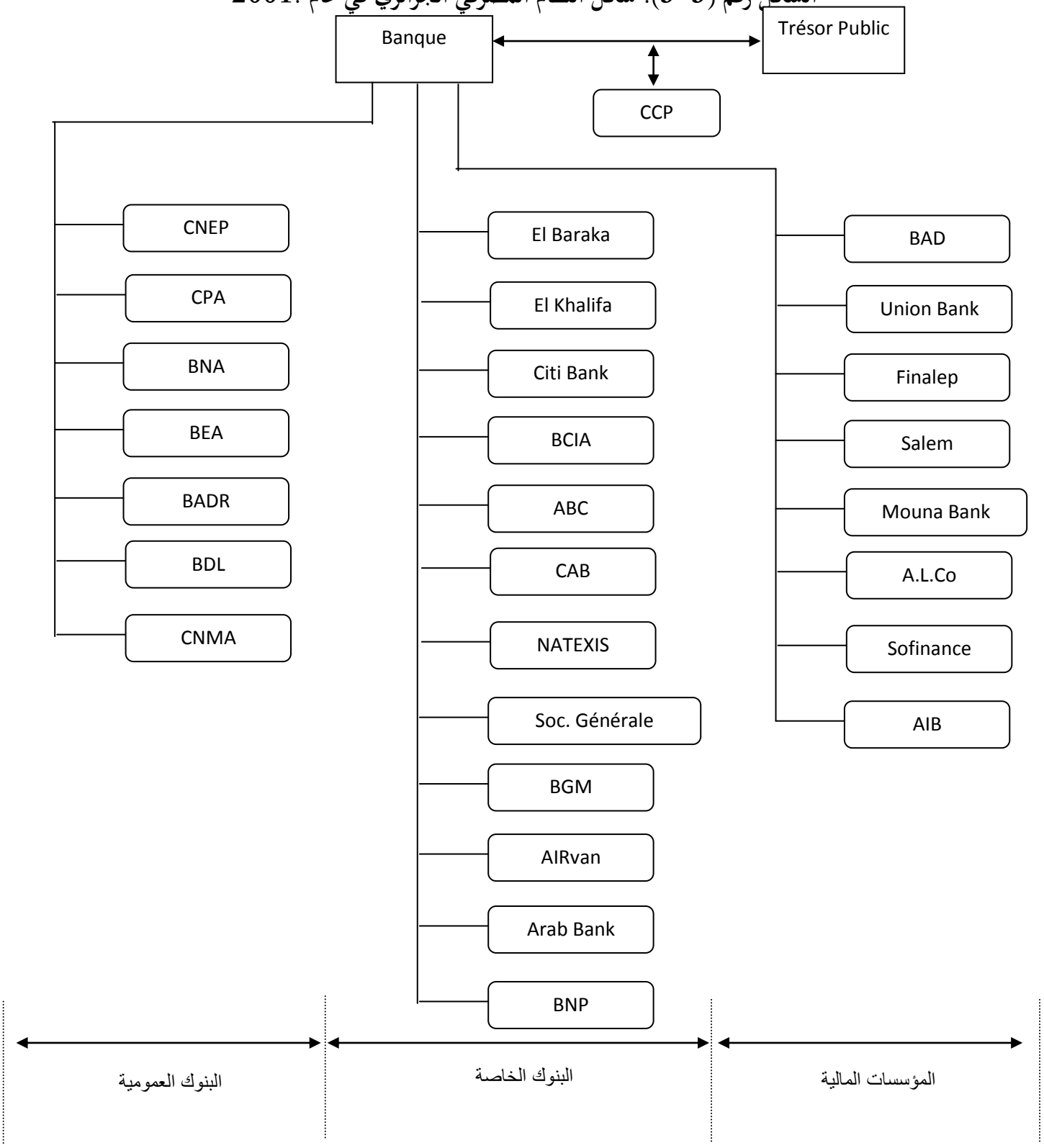

المصدر :بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، ص50.

المطلب الثالث: أهم التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 03-11 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض يعتبر نصا تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون90-10مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01-01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 03-11 المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة 18 بكيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر.

كما نصت المادة 19 على مهام ووظائف مجلس الإدارة والذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص والقواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية. وتم كذلك توسيع مهام مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة (62) الفقرة "ج" بتحديده للسياسة النقدية والإشراف عليها، ومتابعتها وتقييمها، ولهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية ويتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى مخاطر الاختلال.

وهكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة فيما يخص الجانب المالي وذلك من خلال:

1- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية.

2- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي.

3- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.

4- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

كما تضمن هذا الأمر ما يلي:

5- المادة 39 في الأمر المعدل والمتمم"إن احتياطات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر ملك للدولة ويمكن لبنك الجزائر إجراء كل العمليات المتعلقة بالذهب لاسيما الشراء، البيع، القرض والرهن الفوري أو بأجل، الودائع من الذهب يمكن أن تستعمل في أي تسبيق موجه للتسيير النشط للدين الخارجي"

6- إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض التي تنص:"يمكن لبنك الجزائر القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة ستة أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى، وهذه الخصوم قابلة للتجديد إنما لا تتعدى ثلاث سنوات، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها بنك الجزائر".

7- تمنع المادة 120 من قانون النقد والقرض كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجريها البنوك والمؤسسات المالية إلا أن المادة 121 وبصفة استثنائية تنص على السماح للخزينة والمصالح المالية للبريد القيام بهذه العمليات طالما ترخص بذلك النصوص القانونية خاصة ما تعلق بالمادة 121 من قانون النقد والقرض90-10.

هذه المادة الأخيرة التي تشكل القاعدة القانونية التي تسمح للبريد بإجراء عمليات بنكية من خلال صكوك بريدية قد تم إلغاؤها بالأمر المعدل للقانون 90-10فالمادة 77 من الأمر03-11 تنص على أنه لا يرفع المنع إلا بالنسبة للخزينة العمومية وبعض الهيئات والمؤسسات المحددة في القانون.

أما بالنسبة للجنة المصرفية فقد تم تعديل المادة 144 من قانون 90-10بالمادة 106 من الأمر 03-11 التي تنص على "تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.يُعيِن رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، فبموجب المادة المعدلة تغير أعضاء اللجنة المصرفية والذين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة في المادة الملغاة"

أما بالنسبة لضمان الودائع فقد تم تعديل المادة 170 من قانون 90-10 بالمادة 118 من الأمر 03-11، حيث تدفع البنوك علاوة ضمان سنوية تقدر بـ : 01 % على الأكثر من ودائعها.

وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 03-11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 90_ 10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرح العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك

.

المبحث الثالث : اتفاقية بازل لكفاية رأس المال

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي و اتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية ، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك ، و في إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية ، و في ظل تصاعد المخاطر المصرفية ،بدا التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت و تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.، حيث سيتم التطرق الى أهم هذه الجوانب في هذا المبحث.

المطلب الأول : نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية راس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي ،حيث يعتبره السبب الحقيقي و الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل 1" و الواقع أن الاهتمام بكفاية راس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر ،صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لراس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها. و في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى راس المال و حجم راس المال إلى إجمالي الأصول ،و لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية ، و على وجه التحديد البنوك الأمريكية و اليابانية ،و هو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي" نيويورك و الينوي "بصفة خاصة سنة 1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية راس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة و نسبتها إلى رأس المال.

و تعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية راس المال ، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات اظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية و مخاطر الإحلال) بل و عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق و هو ما اثبت بان البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس و الانهيار، ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق " هيرث ستات بنك" و الذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية و سوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية و الأوربية المتعاملة معه ،و في نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشيونال بنك " و هو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال

الاستحقاق بين أصوله و خصومه و ثبات سعر الفائدة على قروضه مداها ، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 و التي بلغت 20 %.

و في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر ، و إيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية و تعثر هذه البنوك.

و الأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية راس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دوليا أو عالميا للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك و يقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك ، و أقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها اصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 %كحد أدنى ، و على الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992 (2) .و قد كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها* " Peter Cooke " الذي اصبح بعد ذلك رئيسا لهذه الجنة ، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة "كوك" أو "بال" أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوربي. [1]

المطلب الثاني : تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهدافها

أولا: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يكمن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست و تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة و ذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ،و قد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية و تزايد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية و تعثر بعض هذه البنوك ،و يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوربية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار انه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية و الأوربية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم .

[1]- قاسيمي آسيا، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك،جامعة بومرداس، الجزائر، 2014/2013،ص 121.

و قد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى" لجنة التنظيمات و الإشراف و الرقابة المصرفية " و قد تكونت من مجموعة العشرة وهي : بلجيكا،كندا، فرنسا ،ألمانيا الاتحادية ،إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، سويسرا و لوكسمبورج

و تجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية و إنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ،و لذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية "كبيرة و تتضمن قرارات و توصيات اللجنة وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ و المعايير و الاستفادة من هذه الممارسات.

كذلك تلجا بعض المنظمات الدولية ، فضلا عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد و المعايير الدولية و تتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق و البنك الدوليين في كثير من الأحوال شروط بإلزام الدول باتباع القواعد و المعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك و غيرها من قواعد و معايير الإدارة السليمة ،فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي و الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.[1]

ثانيا: أهداف لجنة بازل:

تهدف لجنة بازل إلى:

-المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي ، و خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ، فقد توسعت المصارف و بخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث ، مما اضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.

-إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف و الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال المصرفي ، فمن الملاحظ منافسة المصارف اليابانية حيث استطاعت أن تَنْفُذَ بقوة كبيرة داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية ، و قد يكون السبب الثاني الرئيسي وراء الاندفاع الأوربي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال.

[1]- أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية، محاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012، ص 14.

-العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية و في مقدمتها العولمة المالية و التي تذيع من التحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك ،بما في ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية و المعرفية.

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .[1]

المطلب الثالث :مدى التزام البنوك الجزائرية بمعيار كفاية رأس المال

لدراسة مدى التزام البنوك الجزائرية و العاملة بالجزائر بمعيار لجنة بازل لكفاية رأس المال تم اختيار عينة تتكون من أربعة بنوك ، بنكان عموميان جزائريان و هما:

البنك الوطني الجزائريBNA

بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط. CNEP BANK

هو بنك خاص أجنبي هو المجموعة العربية المصرفية ABC الجزائر ،و بنك إسلامي مختلط بين القطاع العام الجزائري و القطاع الخاص الأجنبي و هو بنك البركة الجزائري.

البنك الوطني الجزائريBNA

هو بنك تجاري أنشئ سنة 1996 حقق نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 10.12 % سنة 1997 . لتنخفض بشدة إلى 6.12 % سنة 1999 ثم لتبلغ 7.64 % سنة 2000 .مما يدل على أن هذا البنك لم يول الاهتمام الكافي لهذه النسبة ،وهذا بالرغم من أن ترتيبه ضمن 100 مصرف عربي جاء في الرتبة 28 سنة 2001 و هو الترتيب الذي ينشئه سنويا اتحاد المصارف العربية بناءا على عدة معطيات أهمها حجم الأصول ،حجم الودائع ، حقوق المساهمين ، صافي الربح.

*الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP BANK حقق نسبة ملاءة لرأس المال تقدر بـ 14 % سنة 2001 و هي نسبة جيدة مقارنة مع حداثة خضوعه للتنظيمات البنكية.

المجموعة العربية المصرفية : ABC

هي مجموعة دولية مقرها البحرين ، فتحت أول فرع لها بالجزائر سنة 1998 بمساهمات جزائرية ، حقق هذا البنك نسبة كفاية لرأس المال تصل إلى 22.98 % سنة 2000 ،لتنخفض إلى 9.84 % سنة 2001 ، ثم لترتفع

[1]- حمزة فلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسيرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الاول حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12-13 ديسمبر 2011،ص 7.

إلى 15.62 % سنة 2002 . و هذا يعني أن هذه النسبة مراقبة بشدة من طرف البنك و يحاول تحسينها باستمرار و يبدو أن خبرته الدولية كانت وراء ذلك.

بنك البركة الجزائري :

أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر ،و هو فرع من مجموعة البركة الدولية التي تقع مقراتها بين البحرين و جدة ، يملك رأسماله مناصفة مع هذه المجموعة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الجزائري و قد تأسس سنة 1991 . يحقق هذا البنك نسبة ملاءة مالية لرأس المال و باستمرار فقد بلغت هذه النسبة سنة 1999 على سبيل المثال : 33.9 % ،ثم 27.70 % سنة 2003 و يبدو أيضا أن الخبرة الدولية للبنك إضافة إلى الرقابة الصارمة للمقر الرئيسي على الفروع كانت وراء ذلك.[1]

[1]- أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مرجع سبق ذكره، ص 128، ص 129.

خلاصة

إن الجزائر قد خطت خطوة نحو الأمام في المجال المصرفي خاصة على مستوى الذهنيات و إقحامها لمجالات عدة و الشجاعة في اتخاذ قرارات هامة مثل الخوصصة و التطهير المالي نتيجة قانون النقد و القرض الذي جاء ببنود هامة و لكن كل هذا كان له أثار اجتماعية، و كذلك الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي هذا من جهة و من جهة أخرى ما زال اقتصادنا يمشي بوتيرة بطيئة جدا ما إذا قارناه بالدول الأخرى الناشئة التي استطاعت أن تحقق نموا ملحوظا رغم افتقارها للموارد الطبيعية مثل الجزائر، لكنها استطاعت أن تنهض بنفسها و ذلك بتطويرها لنظامها المصرفي في السوق المالي و الذي أصبح ضرورة حتمية برغم ما يواجهه من صعاب.